

أولاً إلى ربك  
سألتك









أولئك الذين  
سئلوا

رقم الناشر الدولي

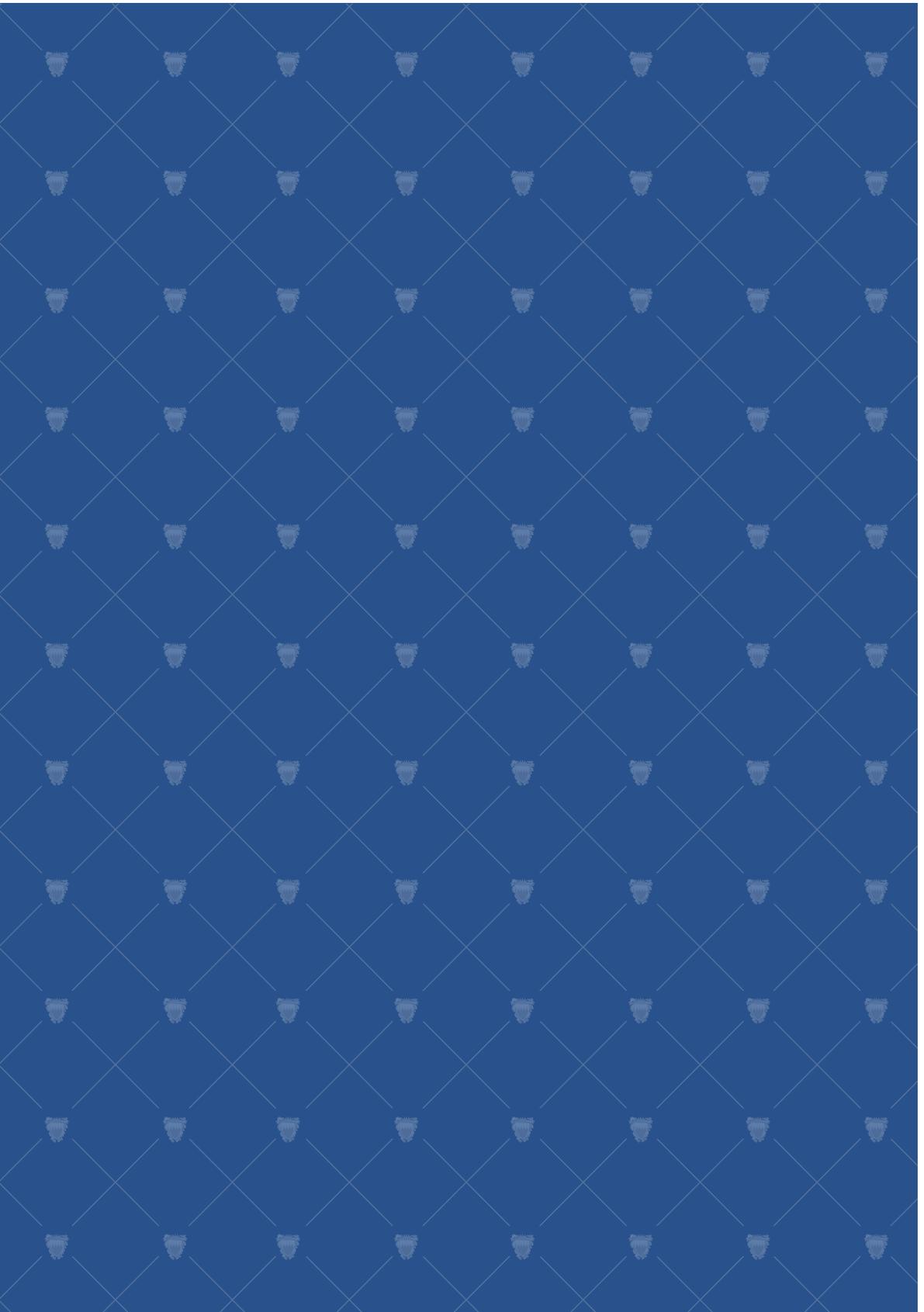
978-99958-0-330-8

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة:

2020/ع.د.95

© جميع حقوق النشر والطبع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الكتاب دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المواد المنشورة في هذا الكتاب - ورقياً أو إلكترونياً - دون اتفاق مسبق مع المركز.







” سيدي جلالة الملك الوالد حفظكم الله ورعاكم،  
سأبقى دوماً ثابتاً على نهجكم القويم وفي خدمة جلالتم،  
مستلهماً من عزمكم عزماً وقوة وإرادة، حاملاً كلماتكم  
الغالية وتوجيهاتكم نبراساً مضيئاً نحو تحقيق كافة رؤى  
وتطلعات مسيرتكم الوطنية الشاملة المباركة.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

من تقديم سموه لكتاب «عقدان مزهران»  
14 فبراير 2019م

# المقدمة

---



## تقديم

سلامٌ على طَلَّتِكَ التي حَلَّقَتْ فرحةً لجلالة مليكنا المفدى حفظه الله ورعاه في 21 أكتوبر عام 1969م، فكان مقدمك سيمفونيةً وطنيةً، وفرحةً خليفيةً، أبهجت المغفور له بإذن الله تعالى جدكم صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، فأضحت بحجم مساحة البحرين كلها، حين قام أول سند لأبيه، وأول حفيد لسموه.

وكانت فرحة (بو سلمان) إشارة النصر، ودليل القوة، حيث أراد لجلالته، وهو خير من يتقن الإشارات والإرشادات، أن يكون ميلاد قواته المسلحة (ضوءاً أولاً)، يهديه لإبنه الأول ليظل دربه منيراً ومُضاً، ضوءاً يُستمد من حكمة جلالة الملك الوالد، وإلهاماً تصنعه أنت بموهبةٍ فرضت نفسها منهج حياة.

سلمان لنا هو الضوء وهو المطر، وهو الخصب، وهو رمز التنمية والفروسية، في العقود الماضية، كانت البحرين تنمو نخلةً باسقةً، أصلها ثابتٌ، وفرعها في السماء.

في العشرين سنة الماضية الحافلات من العهد الزاهر، ظلَّت قرة عين جلالة الملك القائد المفدى، وكنت حارس البوابة ومُفَعِّل مبادئ الميثاق، والمهندس بفتنة لم تُخلق إلا لسموكم، فمنحة التعليم المتميز أضحت نبزاً لكل من يريد أن يرتقي بوطنه في باب العلم.

يا سمو ولي العهد الأمير الذي دوماً كان مُعيناً لجلالة القائد الأعلى، نائباً لجلالته، في المتابعة والاعتناء بـ (جند القائد)، مصالِحاً ورعايةً، لحظةً لحظةً، وحاجةً حاجةً، وفرحةً فرحةً، ولم تكن التنمية الاقتصادية إلا ميدانك الأول، وهدفك السامي، وشغلك الشاغل.

وحيث بَلَّوْرَتِ الرؤية الاقتصادية 2030، في الثالث والعشرين من أكتوبر عام 2008م، وقفت بين يدي جلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، في ديوانك الزاهر بحضور المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير الحكيم، والرئيس الفاعل للخير، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الشاهد الحاضر على مسيرة الخير في البحرين، كنت تتلو على الأمة درسك الاقتصادي الأول (أردناها تنميةً عادلةً، وشفافةً، ومستدامةً)، وعزَّزَ جلالة الملك حفظه الله ورعاه، في رده العفوي، مثمناً ومباركاً جهودكم المضيئة، التي أثمرت تنميةً يكون هدفها ومبتغاها المواطن.

ومضيت تحذو ركب المسيرة الاقتصادية كل خميس، يلتقي في قصركم العامر الوزراء والمدراء والخبراء، والمعنيين من أعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الاقتصادية، تشدذ الهمم وتعزز الزخم في التنمية الاقتصادية الوطنية، فكان موقفكم لا يحتمل الاستيراد ولا التقليد.

لقد ظلمت ترفد وتروي نماء البحرين، لتظفر البحرين ببيت خبرة أنتم يا سمو الأمير صنعتموه على مهل، وعلى وعي، وما أن كادت السفينة تمضي في مواجهة أعتى الصعاب، حتى جن جنون «الموج الدخيل» الذي حركته براكين غامضة ماكرة، فكانت فتنة فبراير 2011م.

ولقد كان أبرز ما في فتنة فبراير أنها كانت تبحث عن بطل، ليفكك أفاغها، ويحتوي دوافعها، ويتخطاها بالتجاوز إلى الغد المشرق، ولما مد حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بصره النافذ وبصيرته الملهمة، وجد أن سلمان لنا، فحكّمته وعلمه كفيلاً بتخطي الأزمة، وكنت القوي الأمين. ولقد كفيت ووفيت، ولقد صمدت بصلافة القادة التاريخيين، وقوّت الفرصة على كل من تريص بالوطن.

ومن خلفك كل من آمنوا بمليكمهم مجداً..

وبسموكم سداً..

فأحنيت العاصفة وما انحنيت..

وفاوضت بحنكة وحكمة.. وإلى النصر انتهت..

وفردت روحك لحفظ الوطن، والمحافظة على روح المواطنة التي آمنت بها إيماناً ميثاقياً، دستورياً، وطنياً، عادلاً، وقادراً فحميت...

وإذا كان «ليس بالتفاوض وحده تنجو الأوطان»، فإن سمو ولي العهد قد عزز الإمكانيات وحشد الطاقات، ومهدّ بالقبول، محلياً، وخليجياً، وعربياً، ودولياً، الانتقال من مرحلة التفاوض إلى مرحلة الحسم.

وهكذا فإن جُند (بو سلمان) البواسل، كانت يبارق عِزّ، مهّدت رفرقتها في فناءات البحرين وفرجانها وقُراها ومدنها، مع الجهد المضني الذي بذله سمو ولي العهد، على مدار مئات الساعات، ومهدت لتخطي أرض البحرين شرور الفتنة الكبرى، وقبل هذا كله حكمة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

من سيكتب تاريخ البحرين المعاصر مُلَزَمٌ بأن يستذكر بالتخليد، صورة الأمير سلمان بن حمد الذي يحمل تمنيات والده حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بصون اللحمة الوطنية وإنجاز مستقبلٍ واعدٍ للبحرين وشعبها.

والذي سيكتب تاريخ البحرين الحديث يتحتم عليه أن يرصد بعينه الموضوعية تحفة التحف، وهدية الهدايا، التي خصّ بها حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى شعبه، بأن أوكل لُقْرَةَ عينه صناعةً سياسية، وتنموية، واقتصادية، واجتماعية، تخصّ البحرين دون غيرها، منذ اللحظة التي كلف بها جلالتة سمو ولي عهده بترؤس لجنة تفعيل الميثاق، حين أقر الميثاق وثيقةً وطنيةً صنعها جلالته الملك المفدى حباً لشعبه وأمتة، خلّدها التاريخ السياسي، ليس في البحرين وحسب، بل في العالم العربي كله.

منذ تلك اللحظة، فإن سمو ولي العهد قد أبدى تلك الروح القيادية المسؤولة، وكانت أول محطة في حياته ذاك اللقاء المبكر بين إرادة جلالته الملك ورغبة الشعب.

ولقد رعى سموه حفظه الله ورعاه لجنة تفعيل الميثاق رعايةً أكدت أن القادم سيكون من إلهام سموه، وقدرته الفذة على تلبية طموح جلالته مليكه وتحقيق رؤى مواطنيه وآمالهم.

ولقد كانت المحطة الثانية، التي شكلت وثبةً وفلسفة حكم في الديمقراطية، كما أرادها ورعاها سمو ولي العهد، في برنامج الرضائي، الذي أحال مجالس البحرين الرضائية إلى تجربة خاصة بالبحرين.

لقد تعمّق سمو ولي العهد في إخلاصه لفكرة أن يجعل من مجلس سموه في قصر «الزاهر»، مساء كل أربعاء، ابتساماً حبّ وترحيبٍ وعونٍ لكل أهل البحرين، ومدّ ذلك ليكون شهر رمضان المبارك هو شهر تأصيل التواصل والتحاور، وشهر تراكم الخبرات، وشهر مشاركة الجميع في اختبار المستقبلات والمرئيات، هو وحده سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، الذي سهر على خدمة مصالح الوطن وواجباته.

والبحرين تصير في رمضان، بفضل سمو ولي العهد، وحكمة جهوده، بوابة حكايا خالدة ونافعة، ومدخل كل حوارٍ مسؤول بدون أي ادعاء.

وإننا نعلن، في هذه المحاولة من الكتابة، أن سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء قد صنع منهجاً للديمقراطية العائلية، والديمقراطية المجتمعية، بمسحةٍ ووسمٍ خليفٍ خالص، يخصه وحده دون غيره، ونقل البحرين كلها إلى عالمٍ من المودة والتراحم، وترسيخ الثقة بين أطراف المعادلة.

أما تجربة سمو ولي العهد كنائبٍ أول لسمو رئيس مجلس الوزراء، فإنها تجربةٌ أدت إلى نقلةٍ نوعيةٍ في الإدارة، طوّرت ولم تغيّر الأسس، أحدثت حراكاً ولم تحدث خللاً، وفتحت التفاعل على مصراعيه بين (حكمة الكبار) و (عزم الشباب)، لتصبح الإدارة الحكومية وازنةً عاقلة، مبادرةً وخالقة، أكملت أسس البناء، التي أعلاها وشمخ بقدرها المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

إن هذه التجربة الفريدة، التي تجاسرت على النواقص، فعدّلت وشدّبت، هي تجربةٌ تستحق الوقوف عندها، بدءاً من الإسكان والعمران، ومن تأهيل الشباب، حتى بناء المؤسسات الجديدة التي واصلت التطوير والتحديث والاستجابة لمتطلبات النماء والتقدم.

وإذ استقبل الشعب البحريني بكل مشاعر الحزن، الخبر الأليم برحيل المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، إلا أن القرار الملكي بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة كرئيس لمجلس الوزراء، بث الطمأنينة والثقة بين المواطنين، ذلك أن الأمير الشاب الذي انخرط منذ صباه المبكر استطاع أن يثبت في كل المناسبات، والمعتركات شخصية قيادية استثنائية، ورثت من آل خليفة الكرام، رؤيتها العميقة في الإدارة والعناية بالإنسان ورعايته، ولذلك كان الخبر بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء تعبيراً عن ثقة ملكية غالية، التقت مع تطلعات الشعب بأن يكون الأمير سلمان أميناً مستأمناً على البحرين من خلف القائد المفدى جلاله الملك حفظه الله ورعاه، في مرحلة انتقالية مهمة يتخذ فيها العالم شكلاً جديداً ويدخل عصراً مختلفاً.

لقد أثبت سمو ولي العهد في جميع المواقع التي شغلها قدرته على التصدي بحنكة بموهبة حباها الله عز وجل لسموه، لمواجهة مختلف التحديات، وكانت الألفية الثالثة بكل ما حملته من تحولات على المستوى العالمي، وما شهدته من توتر إقليمي، ومن أزمات سياسية واقتصادية، هي الأرضية التي أثبت سموه عليها جدارته وحكمته، فكان شريكاً أساسياً في صياغة السياسات الاقتصادية التي أعادت هيكله اقتصاد البحرين، ليكون أكثر استجابة

واستدامة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتمكن سموه من قيادة أكثر من مشروع وطني كان لها كبير الأثر في تحقيق نهضة سياسية تجاه الديمقراطية وحرية التعبير ضمن نهج تشاركي مسؤول.

لذلك، بقي المواطن البحريني يستشعر الاستقرار، فالمسيرة تمضي برجال يمتلكون الخبرة والحكمة لإدارة دفة الأمور، وهذا شأن البحرين دائماً إذ ينخرط أبناء الأسرة الحاكمة الكريمة والعريقة، في العمل العام مبكراً ويكونون دائماً على مقربة من جلالته الملك ينهلون من حكمته وحسن تقديره وتسامحه وانفتاحه، ويقوم جلالته على الدوام برفدهم بالنصح والإرشاد والتوجيه.

يحمل شعب البحرين طموحات كبيرة وبينون أمالاً عريضةً على ولي العهد في موقع رئيس مجلس الوزراء، إذ أنهم يتطلعون لاستمرار عمله الدؤوب تجاه تمكين شباب البحرين ومنحهم الفرص التي يستحقونها ودعمهم في مختلف المواقع وبشتى السبل، وبجانب ذلك، فإن المنطقة الخليجية والعربية بشكل عام تتابع، وعن كثب التجربة البحرينية المتميزة والتي يتوقع أن تحقق قفزات كبيرة، تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وذلك لفهمه لطبيعة العصر ومتطلباته وعلاقاته الوثيقة مع صانعي التحولات الكبرى على مستوى العالم وقدرته على وضع البحرين في مكانتها بين الأمم كما أثبتت تجربة «الكورونا» التي تمكن البحرين من تجاوزها بصورة مثيرة للإعجاب، ولا سيما مع قدرة مملكة البحرين على الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية والصحية والنجاح في المجالين معاً، وفي هذا المعترك ظهرت الخبرة التاريخية التي تشربها سموه من أسلافه من آل خليفة، وتجلت شخصيته بكامل إمكاناته وطاقاته لخدمة الوطن. ولأنه، هو الوفيّ.. ولأنه، هو الأبويّ.. ولأنه صاحب العزم،، خدمةً وترجمةً لما ابتغاه منه مليكه.

فقد أردنا أن يكون هذا الكتاب، (أول الرؤى سلمان) الصادر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، عربون وفاءٍ لسمو الأمير القائد، الرائد في طرح السؤال، المذهل في صناعة فن الاستماع، وهو الكتاب الثاني عقب كتاب (عقدان مزهران)، الذي كان احتفالاً من المركز بمرور عشرين عاماً على الحكم السعيد لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

## ولنا كلمة

بين الجائزة والكتاب ثمانية عشر عاماً

في أحد أيام الصيف البحريني، في قصر الزاهر بالرفاع، بقصر سيدي سمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في ذلك اليوم من سنة 2002م، تحلق فتية من آل خليفة ملوهم الفخر والاعتزاز بالولاء، متطلعين إلى سمو ولي العهد، وضوء محياه المشرق قبساً، يؤنسهم في درب المستقبل مثلاً أعلى، وقدوة يتطلع إليها كل شابٍ بحريني.

كنتُ واحداً من أولئك الفتية الذين نالوا شرف تهنئة سيدي سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ولقائه، للاستماع إليه والوقوف على حكمته، والتدثر بوصاياه.

ربما كنت في ذلك الصيف واحداً من عشرة من فتية آل خليفة، أحرزوا تفوقاً نوعياً في مستوى تحصيل علامات الثانوية العامة بامتحانها النهائي ذلك العام، أهلهم لأن يكونوا لاحقاً طلباً متميزين في الجامعات.

كان سموه حفظه الله قد وجه المعنيين بأن تكون هنالك جائزة رمزية وتقديرية (لكل أبناء العائلة المتفوقين)، كحافز يدفع الجميع إلى التفوق، وكنا نحن من تشرف بجائزتين، أغلاهما جائزة اللقيا، والمثول بين يدي سموه، فتية في مقتبل الدهشة، ظللنا دفء سمو ولي العهد، وأرسل حكمته نوراً وضياءً في قلوبنا.

ليس كمثل سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، سيدي صاحب سمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، قدوة وقدرة، على رعاية التميز، فسمو ولي العهد، هو الذي علمنا وبصّرنا ووجهنا، ولفت نظرنا إلى أن التميز في الشخصية البحرينية امرأة أو رجلاً، قد جاء نتيجة أن التعليم كان أولاً في البحرين، وكان النفط هو الثاني.

وظل اسم ولي العهد، المتأثر بالبحر، مرتبطاً بمفتاح شخصيته الذهبية: أن مستقبل البحرين مرهون بشرط التعليم المتميز والمتفوق.

ذلك اليوم، كان لي الشرف أن أهدق على مهل في روح المحبة التي تتميز بها شخصية سمو ولي العهد، ولقد كان الذهول قد خيم علينا، حين باشر سموه حفظه الله درسه الحاني ونظرتة المستقبلية.

كان ذلك الدرس هو أول ما تشرفت به من منهج علم أودعته قلبي، وحفظته توجيهاً دائماً رسم لي في درب التعليم ما كان يرئ في أذني دوماً، وصيةً لسموه حفظه الله: «عودوا إلى بلدكم، مؤهلين أخلاقيين، متعلمين منتمين، لتكونوا على قدر طموح وأمل حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله بكم، كجيل يرى فيه جلالته أن النصر معقودٌ على نواصي تحصيل خيولكم العلمي».

في هذه الكلمة أردت أن أقول:

أنت أهلٌ لتكون الملاذ لجيل الشباب، الذي فتح له صاحب الجلالة الدرب ليتدفق إنجازاً ومكاسباً لمملكة البحرين.

وأنت يا سيدي بوابة التحول في حياتنا نحن الشباب، الذين نتطلع إليك في عليائك الأخلاقية والإنجازية، وإبداعك في نكران الذات، وأبويتك المثلى، تعلمنا منكم درساً خالصاً، يشدنا نحو الولاء والطاعة لمليكننا، ويطلق فينا الرغبة في بهاء الإنجاز والإعجاز.

ونكرر الدعاء بأن تظل محفوظاً بالعزة والسعادة، والأبوة والفرح.

وقررت عينك سيدي، في الشيخين، عيسى ومحمد، ولديك الطيبين.

المجد لك، وأنت تعلمنا كيف يكون السيف في يد الأخوة خمسةً بخمسة،

بداية الود والدفء عبد الله بن حمد..

وخليفة ثاني المروءة والطيبة..

وثالث الفروسية والسيف والشعر، ناصر بن حمد..

ورابعهم عنوان دربه التضحية والفاء، خالد بن حمد..

وخامسهم سلطان الأمل والعمل، سلطان بن حمد..

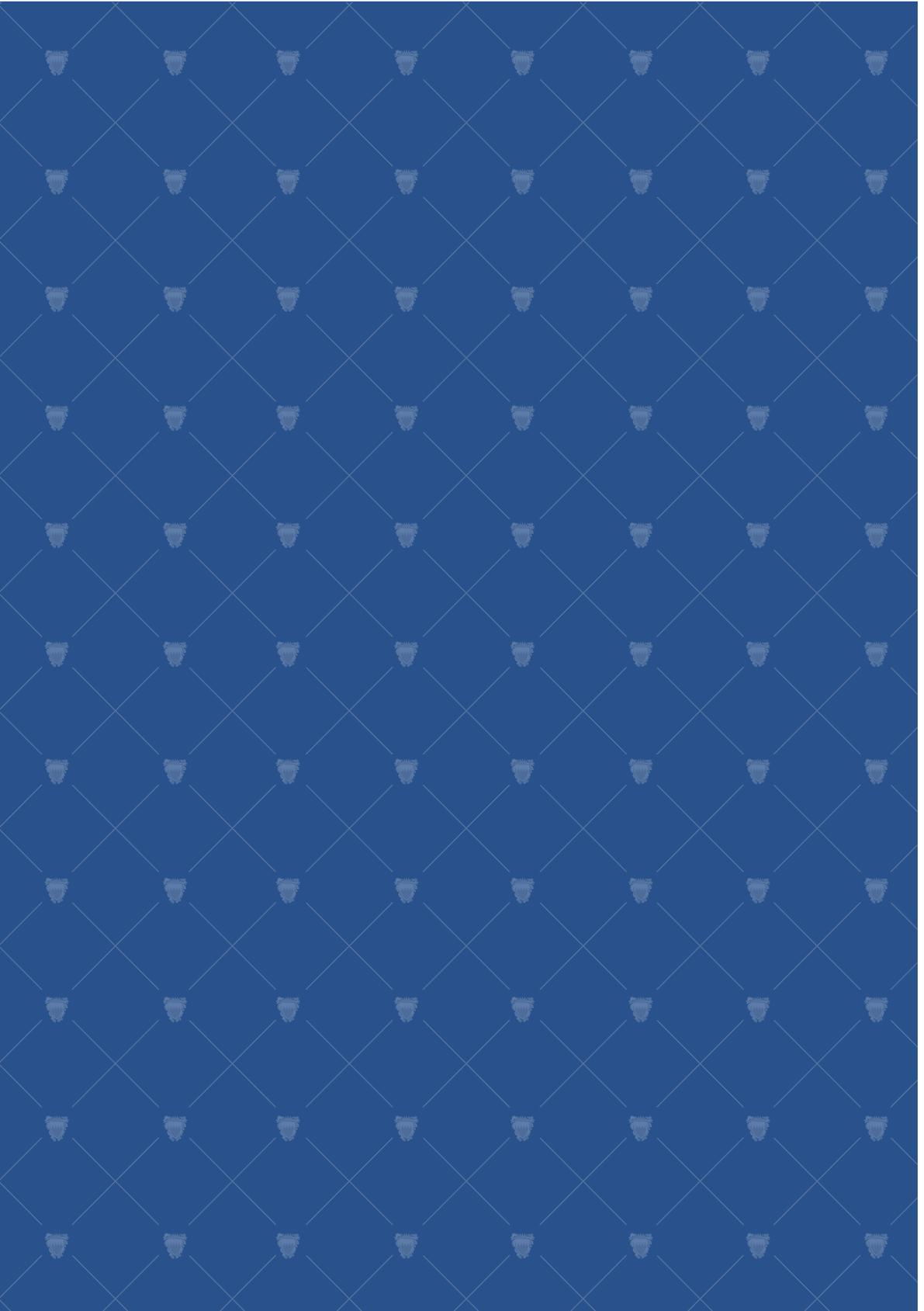
ظللتهم جميعاً بأخوةٍ سرت في عروقك وروّت قلبك، ذؤابة حبّ وهبك إياها جلالته الملك الوالد حفظه الله، تربيةً ما أحسنها، وعزةً ما أمتنها، وتوجيهاً ما توقف لحظة.

هذا الكتاب تهنئةً وشكر، وبين دفتيه قصة سلمان فينا.

يا ملهمنا أنت، أيها المسك بكتاب الله سبحانه، بارأً بقسمك بيد..  
ويا رافع راية المجد الخليفة بيد..  
أنت الوفي للعهد..  
سيدي...

نأمل أن يكون هذا الكتاب امتناناً وعرفاناً، وترجمةً عمليةً لما تصبو إليه فينا، تحمل مسيرة  
وطنٍ في قلب رجل، واجه التحديات وعشق الإنجاز.  
شكراً لسيدي سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله الذي منحنا هذا الشرف،  
فحاولنا، ونسأل الله العلي القدير أن يعلي من شأنكم، ويخلد ذكركم، ويبعد عنكم عيون العدا  
والحاسدين.

الدكتور عبدالله بن أحمد آل خليفة





”سيدي الوالد،

لأنك بحقٍ جسّدت معنى الأبوة، ومسؤوليتها التاريخية.  
لقد كنت يا سيدي الموحد للصفوف، الناشر لخيرك  
بصون الديمقراطية والحقوق المدنية للبحرين،  
وتحقيق المنعة والقوة، بما أعطيتموه لجند البحرين، جند  
الحق، الغر الميامين في القوات المسلحة الباسلة، درع  
الوطن وسيواجهه. ونالت البحرين في ملككم الكرامة والعزة  
والفخر بحول الله.

سيدي الوالد، أستطيع الجزم وبكل ثقة، أن المشروع  
الإصلاحي لجلالتكم حفظكم الله هو المنبع الأساس لهذه  
الرؤية، وإنه لولا ما تحقق من إنجاز والكثير من المكتسبات،  
لما تسنّى لنا الانطلاق إلى الأفق الذي نطمح إليه.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه لدى تدشين رؤية البحرين الاقتصادية 2030  
23 أغسطس 2008م

## الفصل الأول

---

البشرى الأولى..  
سلمان الأمير البكر



كانت العائلة المالكة من آل خليفة تعيش لحظات ترقُّبٍ لحدثٍ استثنائي في يوم الحادي والعشرين من شهر أكتوبر عام 1969م؛ لقد أشغل الحدث كل المحيطين بالحاكم، المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، وولي عهده آنذاك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والآذان تسترق السمع لتحظى بأسبقية الخبر، فقد كان الجميع مأخوذين باللحظات القادمة، وعيونهم تبصر ذاك الباب، ينتظرون منه البشارة القادمة.

صاح البشير معلناً قدوم المولود البكر لولي عهد البحرين وقرينته سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وفي لحظات، كان الخبر المفرح يطرق آذان البحرينيين في طول البلاد وعرضها، ومنح الأمير الجد حفيده اسم أبيه سلمان، وكأنَّه يحمله المسؤولية منذ اللحظة الأولى.

وتنامى الخبر المفرح إلى جميع أنحاء البحرين، الكل يبشر الآخر، وعم السرور الأسرة المالكة الكريمة وشعب البحرين، الذي شارك عن قرب في هذه الفرحة بتقديم التهاني والتبريكات لدى توافدهم على مجلس الحاكم، المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه؛ بالمولود البكر لولي عهد البحرين، الذي يحمل اسماً تاريخياً عزيزاً على الذاكرة البحرينية: (سلمان)، تيمناً باسم الجد الحاكم، المغفور له بإذن الله صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، طيب الله ثراه.

ولإسم (سلمان) امتداده في سلسلة وحلقات حكم آل خليفة لمملكة البحرين وتوابعها، ومنهم الحاكم الثاني المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح، الذي تولى حكم البحرين من عام 1795 إلى 1821م، والذي خلده ذكره التاريخ البحريني والخليجي لدوره المؤثر في تاريخ المنطقة، إضافةً إلى ما عُرف عنه من صبرٍ وجَلَدٍ وحكمةٍ واسعة، استطاع من خلالها الحفاظ على شعبه ووطنه، وكان من طيب أثره أن تعهد أبناءه وأحفاده بأن يحفظوا بينهم الإسم ويمنحوه لأبنائهم، تيمناً بشيمه ونبله في أعمالهم.

ومن بعده، كان صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة 1894-1961م، والد سمو الأمير عيسى، وجد حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، الذي حكم مملكة البحرين منذ عام 1942م حتى رحيله في عام 1961م، تغمده الله في فسيح جناته، وفي عهده الميمون انطلقت أعمال التحديث في البلاد، وانفتحت البحرين على تجارب الدول

المتقدمة، تستفيد من إيجابياتها، بعد أن تضي عليها مسةً بحرينيةً أصيلة، حتى شهدت البلاد نهضةً واسعةً في عشرين عاماً، وتوسعت المدارس في البحرين، وأخذ اقتصادها ينزع نحو طابعٍ حديثي، يقوم على أنماطٍ إنتاجيةٍ ما كانت معروفةً في المناطق الأخرى من الخليج العربي.

ووفاءً لشخصية الشيخ سلمان، كان الجد الأمير يهدي لحفيده الاسم الكبير، وكان الوليد سلمان بن حمد يخطو في الدنيا وكأنه على موعدٍ مع القدر، إذ كان عام 1969م بداية المرحلة القريبة جداً لولادة مملكةٍ جديدة، أعدّها حكام البحرين بذخيرةٍ من حصاد التعليم والوحدة الوطنية، وارتبط ذلك بكثيرٍ من البعثات التي اهتمت بأن ترسل أفضل وأنجب أبناء البحرين إلى مختلف أنحاء العالم.

وفي العام نفسه، احتفلت البحرين بالذكرى الخمسين لبدء التعليم النظامي فيها، الذي انطلق موكبه عام 1919م بتأسيس مدرسة الهداية الخليفية للبنين بالبحرق.

لقد كان عام 1969م مرحلةً مهمةً في إدارة أجهزة الدولة وهي تستعد لعهدا الجديد من البناء والتطوير، وبعد عامين، واستناداً إلى منجزات آل خليفة والتفاف الشعب البحريني حول قيادته، نالت البحرين عضويتها الدائمة في الأمم المتحدة عام 1971م، ليكون العام الحاسم في انتقال البحرين إلى عصرٍ جديدٍ وواعد.

ومن مدرسة الشيخ سلمان بن حمد، تخرّج المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، فأخذ على عاتقه الكثير من المسؤوليات منذ سنين عمره المبكرة، وكان يترجم توجيهات والده الشيخ سلمان ترجمةً أمينةً ومخلصة.

وتواصلت المنجزات على المستوى التعليمي، ليرتبط اسم البحريني بالعلم والثقافة في المحيط الخليجي والعربي، وتمكنت البحرين من تأسيس مدرسة في الحكم والعلاقات الإيجابية والبناء مع مختلف دول العالم، كانت لشخصية الشيخ عيسى رحمه الله وحكمته المشهود لها الدور الكبير في تمتين هذه العلاقات وتطويرها.

## إشراقه الوعد

بين سلمان الجد وسلمان الحفيد، ذكّر سمو ولي العهد أهل البحرين بالجد (سَمِيَّه) الذي دأب على حمل عصاه أثناء تفقد مشاريع التطوير في البحرين، فكان حمل سموه عصاه يذكر أهل البحرين بماثر جد جلالته الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

كانت لسلمان الإبن نظرةً من الأب والجد سلمان الذي عرفه الناس، وكانت التربية الحصيفة تحرص على غرس قيم سلمان الجد في الحفيد، وتوطينها في شخصيته، ومع الحفيد الأمير سلمان كان الحلم باستعادة نهضةٍ جديدةٍ وواسعةٍ، وإطلاق مرحلةٍ جديدةٍ من تحديث وتطوير البنية الأساسية لجميع مرافق البلاد، وخاصةً في مجال التربية والتعليم والصحة، مثلما قام بذلك الشيخ سلمان، وكما روى المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ومما حرصت عليه صاحبة الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على منحه لسلمان «الحفيد» من سلمان «الجد»، ذلك الانفتاح على المواطنين والحضور في المجالس في مختلف أنحاء البحرين. فقد كان الشيخ سلمان الجد، كما يروي بعض المعاصرين، «يفتح بابَه لكل من يرغب في مقابلته شخصياً، أو مَنْ كانت لديه ظلامة أو شكوى يريد تقديمها بنفسه إلى الحاكم لينظر فيها».

## شهادة ميلاد.. ونبتٌ يزدهر

حررت شهادة ميلاد الإبن البكر الأمير (سلمان) في مستشفى عوالي بتاريخ الحادي والعشرين من شهر أكتوبر 1969م، في كنف أبيه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والرعاية الخاصة من لدن الوالدة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، تحت بصرة قائدٍ ملهم يحمل رؤيةً بعيدةً لمملكة البحرين منذ توليه ولاية العهد، ومؤسس لدرع الدفاع قوة دفاع البحرين، وقائدٌ عامٌ لها، أهدى البحرين (الضوء الأول) الذي مثل رؤيةً عسكريةً وإداريةً سارت على نهجه خطى التطوير في قوة دفاع البحرين، ولي العهد الشاب الذي عشق الفروسية وجمال الخيل العربية، ومنح الشباب قيمة جديدة لمعنى الرياضة.

وبرعاية أمّ امتلكت ناصية الإطّلاع والأدب والثقافة، فالأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة تجيد اللغة الفرنسية واللغة الانجليزية، إضافةً إلى لغتها الأم، ومحبّةٌ للقراءة، بدأ اهتمامها بشؤون المرأة وقطاع الطفولة والمجتمع في فترةٍ مبكرة، خاصةً أن البحرين تُعدّ من الدول ذات الريادة في تعليم المرأة.

في هذه البيئة، رُسمت للمولود الأمير سلمان خطوات التعليم والنشأة الأولى لإعداد رجال الدولة المزودين بالعلم والمعرفة.

إن المبدأ الذي سار عليه الأمير، وزاد محبته وقدره في قلوب الناس، هو تواضعه الجَم، وحسن التعامل دون تكلفٍ أو اصطناع، وكان هذا الطبع فطرة أبناء آل خليفة كما هو الوالد الملك حفظه الله ورعاه، وأمير التواضع الجد المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، والسيرة الزكية للحكام من آل خليفة الكرام، الذين دانت لهم بالولاء قبائل شبه جزيرة قطر والبحرين، ليس بحجم مقاتليهم ومريديهم وحسب، وإنما أيضاً بفضل ما رسخه الحكام الكرام من حكمٍ رشيدٍ قريبٍ من الجميع ونظامٍ متكاملٍ الأركان.

وكعادة أهل الحكم من آل خليفة الكرام - كون هذه الأسرة قد خبرت الحكم وخبرها لمئات السنين - فقد حرص ولي العهد، الذي نشأ في كنف جده الحاكم ووالده ولي العهد، أن تكون المدرسة الأولى له هي ذلك التواصل الذي يحرص عليه الحاكم في تخصيص مجلسه لاستقبال الشعب، وهي المجالس التي حرص عليها الحكام الكرام ليتشرب منها الأبناء والأحفاد تقاليد الحكم والمجتمع، بحرصهم على تجذير مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وجرت العادة العربية أيضاً بالحرص على تعزيز القيم والعادات والتقاليد التي تمثل الهوية الوطنية المتفرعة عن الموروث العربي. فقد دأب الأمير ومشي الخطوات ذاتها على درب الحفاظ على الهوية الوطنية، والانتماء للامتداد التاريخي في ربوع الجزيرة العربية، وما يتصل بتاريخ الهجرة الخليفية من الهدار بنجد إلى سواحل الخليج العربي، وتأسيس مفاخر الحكم الخليفي، الذي عرفته هذه البقعة من الخليج العربي، كأول نظام للحكم الحديث، خلال حكمهم في الزبارة، التي استقطبت حينها عرب الخليج وأعيان البصرة وغيرهم من حواضر العلم والأدب، ولغاية الفتح الخليفي للبحرين عام 1783م على يد الشيخ أحمد الفاتح، الذي قطع دابر السيطرة الأجنبية وأعوانها في هذه المنطقة.

## الملاح الأولى

مع كل هذا الزخم من العناية والرعاية من بيت الحكم الخليفي، شقَّ الأمير سلمان طريقه نحو التعليم النظامي، ليشترك في بيئةٍ أخرى هي المدرسة. فكان الأمير سلمان شخصيةً اجتماعيةً استطاعت أن تجد طريقها إلى نفوس الأقران، نظراً لما يتمتع به من استعدادٍ اكتسبه من مجلس الحكم وديوان والده ولي العهد آنذاك.

وقد كان مؤثراً قيادياً محبوباً بين زملائه، ولقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً منذ التحاقه بالمدرسة بالكتاب، وظهر ولعه بالقراءة.

وفي أحد أيام الوطن المهمة من عام 1982م، كان سمو الأمير سلمان على موعد مع أمر من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ليكون الانطلاقة لمركز سلمان الثقافي، الذي يتخصص بإعداد أنشطة وبرامج الطفل، إيماناً بأهمية بناء الطفل وشخصيته.

هذا المركز الذي أمر جلالته أن يحمل اسم سمو الأمير سلمان، الاسم الذي أرادته الوالد تيمناً باسم سلمان الابن.

وقد ألقى أول خطابه آذناً بافتتاح المركز، ذاكراً فضل صاحب الفضل - بعد الله تعالى - والده ولي العهد آنذاك.

علامات القيادة المبكرة بدأ يتوسمها الجميع في محيّا الأمير سلمان، الذي اعتاد فيما اعتاده على توجيه معظم خطابه مرتجلاً حاضر الأفكار والبديهة، يتفاعل مع من حوله بلغةٍ موزونةٍ سلسلة.

ولقد شارك سمو الأمير سلمان صيفاً في دورةٍ تدريبيةٍ في إحدى وحدات قوة الدفاع، ضمن البرنامج الصيفي الذي تنظمه قوة الدفاع لأبناء الضباط للتدريب على الضبط والربط، ومختلف فنون القتال والتعامل مع السلاح والرمائية، والأخيرة أصبحت ضمن الهوايات التي يحرص الأمير الشاب على ممارستها.

وانضم سموه في فصل الربيع إلى تجربةٍ أخرى خاصةً بأنشطة حركة الكشافة، وهي أيضاً قريبةً من الحياة العسكرية في جوانب النظام والترتيب والإعداد القيادي. وقد وُلد

ذلك حباً في نفس سموه وحرصاً مستمراً على زيارة معسكرات الكشافة، التي كانت تشمل كشافة البحرين والدول العربية الشقيقة، حيث أن الحركة الكشفية تعود إلى بدايات القرن الماضي، وبالتحديد إلى عام 1927م.

مدرسة البحرين التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية هي المدرسة التي انضم إليها الأمير سلمان، ليتخرج منها عام 1986م حاملاً دبلوم البكالوريا الدولية، وشهدت هذه المدرسة على تميز ونبوغ الأمير في شتى المجالات التعليمية وغيرها، وأشاد الدكتور رونالد كولر، الذي ظل على إيمانه، بتميز سموه وقدراته التعليمية أثناء فترة تعليمه في المدرسة، ما جعله محط اختيار من سمو الأمير ليكون مشرفاً على انطلاق برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية عام 1999م.

وقد امتاز سمو ولي العهد، وفقاً لأساتذته وزملائه، بالاستيعاب والفهم للمواد الدراسية أكثر من ملكة الحفظ، ومكنته هذه الميزة من المنافسة على نيل الدرجات العالية، واستمر نهجه في ذلك حتى المرحلة الجامعية.

لقد حرص حضرة صاحب الجلالة الملك الراحل المفدى حفظه الله ورعاه، أثناء تربيته لسمو ولي العهد، على مساواته بأقرانه وزملائه، وعدم منحه أي تمييز أو استثناء في المعاملة أثناء التعليم في المدرسة.

امتلك سمو الأمير زمام التخطيط وهو في عمر مبكر، يراجع ما أنجزه ويستعمل ما يحتمل تأجيله مع الإصرار على التنفيذ. هذه بعض مزاياه، وأضاف إليها اهتمامه بالسيارات، حيث قام بزياراتٍ متعددةٍ لمصانع السيارات في عددٍ من الدول المتقدمة مثل ألمانيا.

رياضة السيارات والراليات وسباق الدراجات وجدت أساسها المحلي، وشكّلت الدافع والحافز لدى سمو ولي العهد ليقدم أجمل هدية لشعب البحرين في وقت لاحق، ألا وهي حلبة البحرين الدولية، لتشكل أولى حلبات الشرق الأوسط التي استضافت سباقات الجائزة الكبرى الفورمولا (1).

## التعليم الجامعي المحطة الأولى

واصل سمو ولي العهد دراسته العليا خارج البحرين، والتحق بأعرق بيوت العلم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ولقد كان للبيئة المتميزة بديمقراطية الحوار وعمق المعرفة

في حرم الجامعة الأمريكية بواشنطن، التي كانت المحطة الأولى في تعليمه الجامعي، دوراً في اكتساب سموه للمنهج العلمي ووسائل الحوار الحر الديمقراطي واحترام الرأي الآخر وتعميق المعرفة.

واختار سموه لذلك دراسة العلوم السياسية في تلك الجامعة العريقة، التي يعود إنشاؤها إلى عام 1893م، وخرّجت الكثير من الشخصيات المهمة، التي كان لها دورها المؤثر في السياسة والاقتصاد وغيرها من القطاعات، وكان الأمير سلمان في الجامعة الأمريكية ضمن لائحة أهم خريجي هذه الجامعة العريقة لعام 1992م.

وخلال تواجد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله في الولايات المتحدة الأمريكية، رافق الجد المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وحضر بمعيته كل برامج الزيارة المقررة في عام 1991م، ما يؤكد الحظوة التي تمتع بها الأمير سلمان لدى الجد الحاكم طيب الله ثراه.

آمن سمو ولي العهد بضرورة استمرار دراسته الأكاديمية، ولذلك لم يكتف الأمير بنيله شهادة البكالوريوس، بل واصل دراسته العليا في مجال التاريخ، لما يمثله من وسيلة اطلاع للمعرفة وحضارة الشعوب، والوقوف على وسائل استشراف المستقبل. وهكذا، التحق في عام 1994م بجامعة كامبريدج، التي تعد من الجامعات العريقة في العالم، والتي يعود تأسيسها إلى القرن الثالث عشر.

وحرص سموه في إعداد رسالة الماجستير، التي نال بموجبها شهادته العليا في فلسفة التاريخ، على تناول جانب منها منطقة الخليج العربي، معتمداً في إجراء بحثه على شهادات حقيقية، وتهيأ له ذلك خلال مشاركته مع المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه في القمة الخليجية، حيث قام بإجراء مجموعة من اللقاءات وحضور المقابلات الجانبية التي أجراها طيب الله ثراه، ولقاء الأمين العام لمجلس التعاون آنذاك الدكتور عبد الله بشارة والمفكر الأستاذ الدكتور محمد جابر الأنصاري.

وأضافت هذه الجامعة بعداً آخر لاهتمامات سموه، وعبرت تلك الإضافة عن نفسها فيما مثله سموه لبلاده من نشاطات دولية في مختلف المجالات، وبما كونه من صداقات تمكن خلالها من لفت انتباه بعض الباحثين إلى تاريخ البحرين بحضاراتها المتعاقبة، ومن بين

هؤلاء الباحثين البروفيسور تيموثي أنسول، أستاذ الآثار بمدرسة فن التاريخ والآثار بجامعة مانشيستر، والذي قدم بحثاً مهماً بعنوان: (أرض إنكي في الحقبة الإسلامية)، وهو مسح يتناول البحرين في العصر الإسلامي المبكر، واستطاع أن يقدم قراءاتٍ لدور التجارة في تشكيل التاريخ المميز للبحرين ومنطقة الخليج العربي، والهوية الدينية والموقع الجغرافي والتاريخي لها.

البروفيسور أنسول ألّف كتابه عام 2005م، وجرى تدشينه عام 2006م تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وأهدى إلى الأمير ولي العهد كتابه القيم الذي يقول في مقدمته: «تأتي هذه الدراسة ثمرة سنةٍ من العمل الميداني المكثف في البحرين انتهت في 2001م، مضيفاً: استمر العمل لموسمين من جهود التنقيب والمسح، ولهذا المشروع دوافع عدة، إذ جاءت فكرته الأصلية من كاتب التقرير، وقد كان من المستحيل إطلاقه بالسرعة والفاعلية التي تم بها ذلك دون الرعاية والاهتمام المباشر من قبل سمو ولي العهد، الذي أهدى له هذا التقرير».

وقد أشار إلى أن سموه أسهم في تدشين علاقةٍ مهمّةٍ بين بلده البحرين والجامعة الأمريكية، وتجسد ذلك بتأسيس مقعدٍ للتعاون الدولي بكلية الإدارة في الجامعة الأمريكية بواشنطن عام 1994م، باسم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وعبّر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله عن هذه الخطوة بوصفها بناءً لجسور التواصل بين الحضارات، من خلال الجامعات ومراكز البحوث والمحافل الأكاديمية.

وأكد أن سموه دأب على حب التاريخ والثقافة، واهتم أيّما اهتمام برعاية الكثير من الفعاليات، ودعم الكثير من المشاريع، ومنها دعم توجهات مملكة البحرين لتسجيل بعض المواقع الأثرية في قائمة التراث العالمي، وعمل على تشجيع القطاع الخاص في دعم جهود هيئة البحرين للثقافة والتراث، ومنها إنارة أقدم موقع أثري وقف شاهداً على العصور المتعاقبة التي شهدتها المملكة، ألا وهو موقع قلعة البحرين، وتشديد متحف في هذا الموقع.

وأضاف أن قراءة التاريخ وفهم الشعوب أسعفت ذاكرة الأمير سلمان بالكثير من الرؤى الواضحة عن دولٍ بعينها حرص على أن يزورها، وهو رجل دولةٍ سواءً في الشرق أو الغرب، واستثمر ذلك في بناء تواصلٍ دبلوماسيٍّ وصدقاتٍ قوية.

## سلمان .. المهام الجسام

اعتاد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله تحمل المسؤولية، وأسندت إلى سموه منذ عهد المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، مسؤوليات رجل الدولة، ليحمل أمانة قطاعات بعينها، وهي فترة مبكرة لولا توسُّم الحاكم صفات القيادة في الأمير المتخرج حديثاً، حيث عُهد إلى سموه عام 1992م بالعمل في مؤسسة الدولة البحثية المرموقة، التي يُعَوَّل عليها كثيراً فيما تطرحه من دراساتٍ في تأكيد سلامة القرار التنموي.

وعمل كنائب لرئيس مجلس أمناء (مركز البحرين للدراسات والبحوث)، ثم رئيساً لمجلس الأمناء عام 1995م، عندما شرف بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه رئاسة المجلس، وكعادته وإيمانه بالتغيير التدريجي الذي يوتي نتائجه الإيجابية، فقد عمل على إدخال منظومة تعمل على تشجيع البحث العلمي، وتدشين الدراسات والبحوث التعاقدية، التي استطاعت أن تلبى الغرض منها، إلى جانب خفض الكلفة التشغيلية للمركز مع التوسع في عقد المؤتمرات.

وبعد ذلك، عُهد إلى سموه برئاسة مجلس أمناء المركز، وهي نقلة مهمة وتحوُّل سريع في مسار حياة سموه العملية، فكان مكتبه لا يهدأ من المقابلات واللقاءات، فقد شغله المركز وحرص سموه على أن يكون مؤسسة فكرية يُعْتَدُّ بها.

وشارك سموه في العديد من الأنشطة والمؤتمرات، بصفته رئيساً لمجلس أمناء هذا المركز، على الصعيدين الداخلي والخارجي الدولي، وأعطى سموه اهتمامه الكبير لتعزيز وتشجيع البحث العلمي وإنشاء جائزة خاصة به في تلك الفترة، ونشطت حركة المؤتمرات المتخصصة. وبناءً على توجيهه، نظّم المركز عام 1992م مؤتمراً متميزاً بعنوان (البحرين عام 2010م)، استضافته جامعة البحرين بمشاركة شخصية من سموه مع طلبة الجامعة، والوفود الشبابية التي يشكلها المركز للطلبة المتفوقين خلال الصيف. وقد كانت فكرة المؤتمر تأكيداً من الأمير على تحفيز التفكير الإبداعي والاستشراقي لدى الطلبة، وهو وضِعُ تصوراتٍ طلابيةٍ عن الحياة في البحرين خلال القرن الحادي والعشرين.

أدّت النقاشات المباشرة التي شهدتها المؤتمر برئاسة سموه إلى تجاوز موضوع المؤتمر إلى الشأن السياسي، ما عكس استشراف الأمير لمستقبل البحرين مزيدٍ من الديمقراطية وحرية التعبير.

وكان لسموه الفضل في دعم دور المركز من خلال تدشين علاقات تعاون مع العديد من مؤسسات البحث العلمي، وأدخل سموه دائرة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار، بالتعاون مع شركة إنترجراف الأمريكية، التي تعتبر الأولى من نوعها في البحرين، وتعد هذه الخطوة، التي تمت في عام 1994م، حدثاً مهماً في التكيف مع التكنولوجيا الجديدة في مجالات الأبحاث والتنمية، ولتمكين الباحثين البحرينيين من الحصول على مخارج أكبر للتقدم العلمي والتكنولوجي، وتزويد المستخدمين والمحليين الإقليميين بالحلول العلمية المتكاملة والقيمة.

وقد تميز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، بإدارة واحدة من أهم جلسات مؤتمر «أمن الخليج - المنظور الوطني» عام 1997م بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وباختلاف الظروف، كانت إيران ضمن التهديدات المباشرة لأمن الخليج العربي، وخطوط الملاحة الدولية، وعبر سموه في كلمة استهل بها الجلسة قائلاً: «إننا ننظر للمشاركة في هذا المؤتمر كواجب، كون هذه المؤتمرات تهم المنطقة فيما تواجهه من تهديدات وصعوبات، ونعتقد أن الأجيال القادمة ستقيس كيف كنا نتعاون ونعزز الأسس القائمة بيننا، استناداً إلى الروابط التاريخية التي تجمعنا، وأهمية الاستفادة من التعاون مع الدول الصديقة».

لخص سموه هنا أدوات التغلب على التحديات والمخاطر باستثمار الروابط التاريخية وتواصلها، والتعاون مع الدول المؤمنة بثقافة السلام. وظل هاجس الاستقرار والأمن، باعتبارهما حجر أساس التنمية، ملازماً لسمو الأمير.

وضمن أهم تحركاته، انطلاقاً من مكانة مملكة البحرين كبلدٍ محبٍ للسلام، استطاع سموه فيما بعد استقطاب أهم مؤتمرات الشرق الأوسط المتصلة بأمن المنطقة، (منتدى أمن الخليج)، وهو نواة ما يعرف الآن بـ (حوار المنامة)، بتنظيم من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وأصبح هذا المؤتمر، الذي يحرص سمو الأمير على حضوره، من المؤتمرات التي يشار إليها بالبنان، عند الحديث عن الملتقيات المتصلة بشكلٍ مباشرٍ بموضوعات وقضايا الأمن الإقليمي والدولي، فهو أكبر ملتقىٍ أمنيٍّ دوليٍّ يقام في المنطقة حتى الآن.

إن عملية مواصلة الجهد والعطاء في مركز البحرين للدراسات والبحوث، بقيادة سموه، سلسلة محكمة الحلقات. فلم يقتصر هذا العطاء على تشجيع الدراسات والبحوث لتكون

ضمن رفوف المكتبات بأرقام وإصداراتٍ متسلسلةٍ فحسب، بل هي برامج عملٍ وإسنادٍ للقرارات التتموية في قطاعاتٍ كثيرة، منها ما يتعلق بمنظور الاقتصاد وتوفير المعلومات، لذلك اتسمت جميع المؤتمرات، التي تم تنظيمها خلال تلك الفترة، باتصالها بالواقع الحي لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحركة التطور العمراني وحماية البيئة، بمعطياتٍ فرضتها تلك المرحلة، استمرت ضمن فكر ورؤى وتطلعات سموه، الذي لم يتوان لحظةً عن تحقيق ما وضعه من أهدافٍ أمامه، وظل سموه قائداً لهذه المؤسسة حتى توليه ولاية العهد عام 1999م.

### الضوء الأول.. القيادة والتطوير

كان الضوء الأول والدور القيادي الذي أرساه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لقوة دفاع البحرين، وأهداه لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، ليحمل شعلة ضوئه الأول، لينضم عام 1995م إلى ركب مسيرة قوة دفاع البحرين بتعيينه وكلياً لوزارة الدفاع، عندما آن أوان المشاركة في التطوير لقوة دفاع البحرين، وإشراكه في تنفيذ تطلعات القائد العام آنذاك نحو المزيد من التطوير المواكب، وما يستلزمه ذلك من الإدارة المتقدمة، فكانت هذه العهدة الجديدة مسؤولةً إضافيةً إلى جانب دوره الكبير في مؤسسة البحث العلمي (مركز البحرين للدراسات والبحوث).

كعادة سموه، بدأ أولى خطواته بالعمل في المؤسسة العسكرية بزيارات وحداتها وأسلحتها المختلفة، مستمعاً بعمق لكل ما يتم شرحه، مبدياً احترامه الشديد لما تستند إليه هذه المؤسسة العريقة من تراثية وانضباط، مستذكراً بالتقدير الضوابط والمبادئ التي تحتكم إليها هذه المؤسسة العريقة، والحفاظ على المكانة التي رسّخها مؤسسها القائد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

وكان سموه مهتماً بسلاح المدرعات، انطلاقاً من ولعه القديم بالآليات، وحضر سموه دورةً تقديميةً خاصةً تأسيسيةً للدروع في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي خطوةٍ استراتيجيةٍ لضمان القوة والمنعة لسلاح البحرية، وضمن منظومة تحديث مختلف وحدات قوة دفاع

البحرين، تم تدشين (الفرقاطة صباحا) عام 1996م من قاعدة بنساكولا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي لحظات تاريخية شهدت حضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، حيث اختزل سموه أهمية هذه المناسبة باقتباس قول الرئيس الأمريكي جورج واشنطن (1789-1797م): «من دون قوة بحرية ضاربة، لا يمكننا تحقيق شيء مؤكد، وبها نحقق الكرامة والمجد».

لذلك اعتبر سموه دخول (صباحا) لسلاح البحرية مركز تحوّل رئيسي في آفاق بناء قوة دفاع تعزز القدرات الدفاعية، وستساهم في مسيرة الحفاظ على أسس الأمن والاستقرار والسلم في المنطقة.

لقد أسهم سموه في فتح أفق نوعي من التعاون المثمر بين مملكة البحرين والقوى الفاعلة، واستشعار أهمية مواصلة البعد الاستراتيجي التاريخي لمملكة البحرين، ودورها في قضايا الأمن والسلام في المنطقة والعالم، ومجابهة الإرهاب.

### إلى ولاية العهد

استمر سموه بدوره المنوط به تحت لواء قائد الوطن، والمسيرة المباركة لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، بعد تولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد في شهر مارس عام 1999م، وتقلد سموه شرف ولاية العهد.

وفي شهر يونيو من عام 2001م، وفي محطة مهمة من تاريخ المملكة الخليفة، وتنفيذاً لأمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أعلن سموه من موقع تراب الوطن الغالي، من جزر حوار التي تثبتت مملكة البحرين سيادتها وحققها التاريخي عليها، انتهاء حالة التأهب بين دولة البحرين ودولة قطر.

ويعد ذلك اليوم واحداً من أيام البحرين المجيدة، الذي كرم فيه سموه قوة الواجب المرابطة في هذا الجزء الغالي من الوطن لمبين نداء الواجب، وقلد أفراد القوة الأوسمة التي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بمنحها لهم، تقديراً لدورهم البطولي في حماية الحدود، ووجه سموه في ذلك اليوم كلمة تاريخية جاء فيها: «... اليوم بأمر سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى، نعلن انتهاء حالة التأهب التي أعلنت في محكمة العدل الدولية، وعودة

الأمر إلى وضعها الطبيعي في جزر حوار... سيسجل التاريخ لكم دوركم البارز في الدفاع عن حدود الوطن، وعطاءكم الحافل بالمنجزات والتضحيات، وما تحلّيتم به من روح معنوية عالية في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف لأداء واجبكم الوطني المقدس... كما يشرفني هذا اليوم أن أعلن عن مكرمة سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى حفظه الله، المتضمنة أمره بمنح وسام لجميع ضباط وضباط صف وأفراد قوة دفاع البحرين تقديراً للجهود المشكورة التي بذلت لتأدية الواجب».

وأصدر حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه أمره السامي، في السادس من شهر يناير عام 2008م، بتعيين سمو الأمير سلمان نائباً للقائد الأعلى، لمواصلة خطى التطوير والتحديث، كما تفضل جلالته بترقية سمو الأمير بمنحه رتبة مشير، وذلك في الثامن من شهر فبراير عام 2011م.

ومنذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم في مملكة البحرين، مسنوداً من المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، فقد كانت هذه الفترة مليئة بالقضايا والملفات الكبرى التي واجهت المنطقة بأسرها.

فقد أسعد جلالته أبناء شعبه بتحسين ظروف المعيشة، وذلك بتعديل جدول الرواتب للقطاع العام، وتلمس احتياجات المواطنين من الخدمات وغيرها.

ومثلت هذه المرحلة فترةً مهمّةً من مسيرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، وكما أسلفنا فإن سموه قد تحمل مسؤولياتٍ جمّة، لها مواضع التأثير في مسيرة النظام السياسي، مستهلاً ذلك بتنفيذه لأمر حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، وتوليّه رئاسة لجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني، الذي كان بمثابة عقد اجتماعي جديد، وبه استطاع حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أن يعزز وحدة الكلمة، وأدى سموه في هذا العهد جهوداً كبيرة في التنمية والاقتصاد، وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بمناسبة عيد ميلاد سموه الأربعين، بمنحه لقب صاحب السمو الملكي الأمير، واستمر دوره المؤثر في قرار التطوير في المؤسسة العسكرية، إلى جانب دوره القيادي، الذي برزت فيه حكمته في التعامل مع أحداث 2011م، وما تبعها من حوارات وطنية.

## التعليم أولوية التقدم

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، رجل دولة يؤمن بأن التعليم أولاً هو أولوية للتقدم، وتطلّع إلى تجربة سنغافورة الناجحة، باعتبارها تتماثل كثيراً مع تجربة البحرين من حيث المساحة والبنية الديمغرافية، واعتماد التعليم كعنصر تحريكٍ للتقدم، واعتماد النمو الاقتصادي أساساً للنجاح.

بوجود سموه على رأس المجلس الأعلى للشباب والرياضة - إثر توليه ولاية العهد - أعطى من جهده ووقته لتشجيع الشباب البحرينيين، وحرص على الالتقاء بمختلف المنتخبات الوطنية، وكان سموه شديد الإيمان بأن تحسين وضع الأندية الوطنية هو بمثابة حجر الأساس في تطوير وتأهيل الشباب وتحسين مختلف الرياضات، ويعد سموه أول من طرح فكرة دمج الأندية الرياضية، وتعزيز إيراداتها الثابتة بتمويل نفسها من خلال تطوير منشآتها، كما حرص سموه على زيارة المؤسسات الرياضية، وإطلاق حوارات خاصة ودورية للوقوف على أوضاع الرياضة والشباب.

ومن الأمور المهمة التي شكلت منعطفاً سياسياً وديمقراطياً مهماً في عام 2002م، انطلاق الانتخابات البلدية والنيابية في مملكة البحرين، بعد الإقرار الشعبي لبنود ميثاق العمل الوطني وتعديل الدستور لعام 2002م، وما سبق ذلك من عفوٍ عامٍ استفاد منه الذين اختاروا العمل السياسي خارج البحرين، وتم إفساح المجال لهم للمشاركة السياسية الكاملة في وطن الجميع.

وكان لسموه دوراً وطنياً، ومبادراتٍ أكدت حرص سموه على سلامة الوطن، وخدمة مسيرة التنمية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

بادر سمو الأمير وفريقه الوطني بزيارة المحافظة الشمالية، التي اعتُبرت زيارةً مهمة، في الثاني من شهر أكتوبر من عام 2002م، وقد أعطت رسالةً واضحةً مفادها أن الوطن للجميع، وأن التنمية الوطنية شاملةٌ لكل مناطق المملكة.

ولقد أعلن سموه ذلك بوضوح لا لبس فيه حين قال: «إن ولي العهد اليوم بينكم أميراً للجميع، وعلى مسافةٍ واحدةٍ من الكل، خاصةً أن مملكة البحرين على مشارف استحقاقٍ وطنيٍّ ينبغي مشاركة الجميع في إنجاحه».

ولم يُفْت الأَمير الشاب في العام نفسه - انطلاقاً من الدور الوطني لإنجاح المشروع الديمقراطي - أن يلتقي مع الصحافة والإعلام المحلي والخارجي، بعقد مؤتمر صحفيٍّ سلط فيه الضوء على مسيرة الحراك السياسي الديمقراطي في مملكة البحرين، ووجد التأكيد على مشاركة المواطن في اتخاذ القرار السياسي والشعور بالمسؤولية تجاه مستقبل الوطن، وقال سموه آنذاك في لقاء صحفي: «إننا سنمضي في هذا المشروع الديمقراطي قُدماً ولن نتراجع عنه، وإن وجود الجميع جزءٌ من العمل الديمقراطي، وإننا في مملكة البحرين نحترم كل الآراء، وإن مقاطعة الانتخابات ستحرم أصحابها من إيصال صوتهم من خلال الطرق المشروعة، حيث إن النظام الديمقراطي يفسح لترح الآراء من خلال المجلس النيابي الذي سيكون الأرضية الخصبة لذلك... شعب البحرين متفوق على ما هو مطلوبٌ تحقيقه، والنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، واستعداده للمشاركة في الانتخابات... هذه الخطوات والتطورات الديمقراطية في مملكة البحرين أو في دول المنطقة ليست استجابةً لضغوطٍ خارجية، إن ما تحقق في البحرين هو مبادرةٌ وإرادةٌ ملكيةٌ وشعبيةٌ متطابقة... إن البحرين اختارت النهج الديمقراطي للتحرك قُدماً في هذه المسيرة من أجل مجتمعٍ حضاريٍّ متقدم».

### النفس الجديد والإدارة الفذة

عمل سموه، منذ تعيينه رئيساً لمجلس التنمية الاقتصادية عام 2002م، على تشخيص معوقات الاقتصاد البحريني وأنظمة وآليات الاستثمار المتبعة، إلى جانب الأنشطة المبدولة لترويج البحرين كوجهة استثمارية واقتصادية، وكذلك نصيب المواطن البحريني من الفرص المتاحة في القطاع الخاص. كل تلك قضايا وموضوعات شغلت فكر الأمير، فاستدعا ذلك تأسيس قاعدةٍ للحوار مع كل الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، وأطلق سمو الأمير سلمان عام 2003م منظومة الحوارات الوطنية وورش العمل حول إصلاحات سوق العمل والاقتصاد والتعليم والتدريب.

وارتكز العمل على تنفيذ الرؤى الوطنية لمسيرة التنمية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإزالة عقبات الروتين الإداري أمام تطوعات وقرارات مجلس التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن نجد التواصل المستمر والدعم الذي حظي به سموه من جلالته الملك المفدى.

## منظومة الإصلاح الاقتصادي

وإثر هذا الموقف، وجّه المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، إلى دراسة الموقف التنفيذي للمشروعات التي تنفذها الأجهزة الحكومية المختلفة، وذلك للتعرف على مستوى الإنجاز فيها، والوقوف على أهم العقبات الإدارية والفنية التي تواجه بعض هذه المشروعات إن وجدت، والتوصل إلى حلول فورية وعاجلة لضمان سرعة إنجازها، وفقاً للبرامج الزمنية المحددة لها، في نطاق خطة التنمية الاقتصادية التي يسهم مجلس التنمية الاقتصادية بدور مهم وفاعل في وضعها واقتراحها، ويتم تنفيذها وفقاً للرؤى التوافقية المشتركة بين الحكومة والمجلس في هذا الشأن. وصدرت التوجيهات إلى اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية بالتعرف على مواطن التأخير في تنفيذ برامج الحكومة المعدة بناءً على توصيات مجلس التنمية الاقتصادية، والوقوف على مسببات أي تأخير إن وُجد، وتحديد الجهات المسؤولة عن ذلك، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

وعبر الإصلاحات التي تمت ضمن منظومة الإصلاح الاقتصادي، التي انطلقت في العام 2003م بقيادة سمو الأمير سلمان، شهدت المملكة ولادة العديد من المؤسسات والمبادرات، منها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وهيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل (تمكين)، وتعزيز دور ريادة الأعمال، ومبادرة مدارس المستقبل، وغيرها من المبادرات.

إن هذا التوجه قد خلق نمطاً بات من الضروري اتباعه كنهج، خاصةً مع تدشين رؤية البحرين الاقتصادية 2030 عام 2008م، والتي شكلت خارطة الطريق للتطوير الشامل وفقاً لإرادة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، وحين تولى سموه منصبه في الحكومة بتعيينه نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء في الحادي عشر من شهر مارس 2013م، لرفد جهود المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، والاضطلاع بمسؤولية تطوير الأداء الحكومي، استطاع سموه أن يسهم في إحداث التحولات الكبيرة التي شهدتها العمل الحكومي وآلية اتخاذ القرار، التي تمثلت في تشكيل اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد، وقامت اللجنة - بحسن إدارة سموه - بدراسة المشاريع الحكومية المحالة إليها من مجلس الوزراء، واقتراح تطوير الكثير من الخدمات الحكومية وتسهيلها وإعادة هندسة بعضها، وتأسيس مبدأ التواصل بين

الجهات الحكومية، والمواطنين، والمقيمين، وأصحاب الأعمال، وآلية الحوار الحكومي الذي تجسد في الملتقى الحكومي، وهو يعد اليوم ضمن أهم الملتقيات التي تسهم في مراجعة الخطط والبرامج، وبلورة برامج الحكومة وتوجهاتها في مختلف المراحل.

وتبقى قمة أولويات سموه هي الاستثمار في الإنسان البحريني، أولوية لا تغيب عن فكره ورؤيته، وهو فكرٌ حمله في مختلف المناصب والجهات التي عمل بها، بعد تكريس تشكيل الوفود الشبابية العلمية من المتفوقين إلى تأسيس برنامج المنح الدراسية العالمية، لذلك يكرس هذا النهج أيضاً في القطاع الحكومي من خلال إطلاقه لتطوير مهارات الشباب البحريني العاملين في القطاع الحكومي، واكتشف هذا البرنامج العديد من الطاقات الشبابية التي تبوأَت مناصباً قياديةً في الجهات التي تعمل بها، أو الاستفادة منها في جهات أخرى، وكذلك إطلاق مبادرة «فكرة»، التي تعمل على تحفيز موظفي القطاع العام على الإبداع والابتكار، وكذلك برنامج النائب الأول لتنمية الكوادر الوطنية، من أجل خلق قيادات شبابية تشارك في التطوير والتنمية، وتمكن الشباب من مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، مما أتاح الفرصة أمامهم ليكونوا جزءاً من منظومة إتخاذ القرار.

وأوجد سموه خاصيةً مهمةً في العمل الحكومي، وهي إتاحة الفرص أمام الشباب حتى سار العمل بهذه الروح الشبابية، روح الفريق، «فريق البحرين»، في تحقيق الإنجازات تلو الإنجازات، وهو ما لاقى استحساناً وإشادةً واسعة.

## سلمان.. الأمير الإنسان

عُرف عن سموه أسلوبه التربوي الخاص الذي يمزج بين العاطفة الأبوية وإمكانية التواصل في الوقت نفسه مع أبنائه وكأنهم أصدقاؤه، وهو ما يُعرف بالأب الصديق، وهذه صفة لا يمكن أن يصل إليها إلا القليل ممن ألهمهم الله عز وجل حسن الإدارة والتدبير لمختلف الشؤون.

فكان سموه شديد القرب منهم، ومتابعا لهم رغم مشاغله ومهامه كرجل دولة، كما ترك لأبنائه تحقيق رغباتهم فيما يتعلق بالدراسة واختياراتها. وعمل على توجيه أبنائه إلى التمسك بالهوية الوطنية، فقد نشأ أنجاله على العادات والتقاليد البحرينية، وحب الخيل والقصص، والمشاركة في العرضة البحرينية في أعياد الوطن، إلى جانب تسليحهم بذخيرة من العلم والثقافة وسعة الإطلاع.

وخلال زيارته للمجالس، يحرص سموه على أن يكون نجلاه، سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ محمد، بصحبته كون ذلك عادةً مستحبة لدى بيت الحكم من آل خليفة الكرام، وتلقى ترحيباً من المواطنين، وهي عادةً عربية أصيلة.

عُرف سموه بحبه للمبدعين والنخبة المثقفة في مملكة البحرين، ورعايته لهم من الأدباء والكتاب والفنانين، حتى قبل توليه ولاية العهد، دأب سموه على متابعة النتاجات الفكرية وتقديرها.

ومن ذلك زيارة سموه لأديب البحرين وشاعر الوطن العربي الراحل إبراهيم العريض، الذي مثل في فترته ظاهرةً ومدرسةً أكدت توجهاتها وأسلوبها على الساحة العربية، وكذلك الإحتفاء الدائم بالمفكر الأستاذ الدكتور محمد جابر الأنصاري، الذي ملأت شهرته العالم العربي، بما يطرحه من دراسات تتناول البعد القومي العربي والعديد من القضايا الفكرية.

واستقبال سموه للشاعر المرحوم عبدالرحمن رفيع في ديوانه العامر، حيث قدم إنتاجه الشعري هديةً لسموه، وأعرب سموه عن اعتزازه وفخره بمكانته الشعرية والأدبية، التي تعدت المحلية البحرينية والخليجية لتغطي مساحةً واسعةً من الوطن العربي، وكانت زيارات سمو الأمير للمجالس الرمضانية جزءاً من تلمس حاجات المجتمع البحريني عن قرب، خاصة أن هذه المجالس استطاعت أن تكون صدقاً حقيقياً للمجتمع البحريني وترابط أفراد.

هنا لا بدّ من التأكيد على ما مثّلته المجالس الرمضانية من فرص للإعلان عن توجهات العمل الحكومي والتنمية الاقتصادية، وما يرتبط بها من مشاريع حيوية، وتأكيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تعزيز الرسائل الوطنية الخالصة، التي تتضمن بيان أهمية الالتزام بوحدة المجتمع البحريني، وقوته في تنوعه، باعتبار ذلك من أهم أسس استقرار الوطن، ما شكّل أرضيةً صالحةً للتواصل الثقافي والحضاري، وهذه الجوانب مثّلت أيضاً منطلقاتٍ مهمّةٍ في تنمية الوعي والانتماء الوطني.

وحين الحديث عن قصة النبل الخليفي الذي يحمله سموه فطرةً دون تكلف، تجد هذا الأمير الإنسان أقرب ما يكون وبمسافةٍ واحدةٍ من الجميع. وتشاء الأقدار أن تتعرض مملكة البحرين لمأساة عظيمة، تمثّلت في سقوط طائرةٍ تابعةٍ لشركة طيران الخليج في مملكة البحرين، كانت قادمةً من القاهرة في صيف عام 2000م، وبالتحديد في الثالث والعشرين من شهر أغسطس، وعلى متنها 143 شخصاً، ونتج عن الحادث مقتل جميع ركاب وطاقم الطائرة.

هذه المأساة التي لم يخفف وطأتها سوى تلك المواساة، التي تمثّلت في الزيارات التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله لمجالس العزاء.

وما أن وقع الحادث المأساوي، الذي هزّ ضمائر كل بحرينيةٍ وبحريني، حتى توجه سموه حفظه الله، بسلوكٍ إنساني، يُظللّه الخُلق والضمير الوطني الحي، إلى الموقع للإسهام في التخفيف من وقع المصائب، والعمل على تضييد الجراح.

وخلال زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، للمملكة الأردنية الهاشمية، التي لها ولقيادتها، ممثلةً بجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، مكانةٌ مميزةٌ في قلب سموه، وحرصه على حضور وتلبية الدعوات التي تُوجّه لسموه من جلالته، على الرغم من ازدحام برنامج سموه لدى زيارته للمملكة الشقيقة عام 2005م، صادف أن تعرّضت الأردن لحادث إرهابيٍّ جبان استهدف ثلاثة فنادق في العاصمة الأردنية (عمّان)، ويقدر الله أن طالبةً بحرينيةً أصيبت في ذلك الحادث، فقام سمو الأمير بعيادتها والتقى بوالديها، ووقف على حال المصابة البحرينية وسير العلاج الذي تتلقاه، وتابع سموه سير علاج الطالبة حتى بعد عودته للبلاد.

ومن أجمل الصفات التي ميزت سموه كقائد ورجل دولة، الحرص على الإستماع إلى كل الآراء، خاصةً تلك التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن كأولوية، والسعي نحو تحقيق ذلك حتى لو تطلب تعطيل أحد المشاريع حين ترتفع الأصوات المنادية بتعطيله أو تغييره؛ دائماً يقف سموه إلى جانب مقتضى المصلحة وصلاح الوضع.

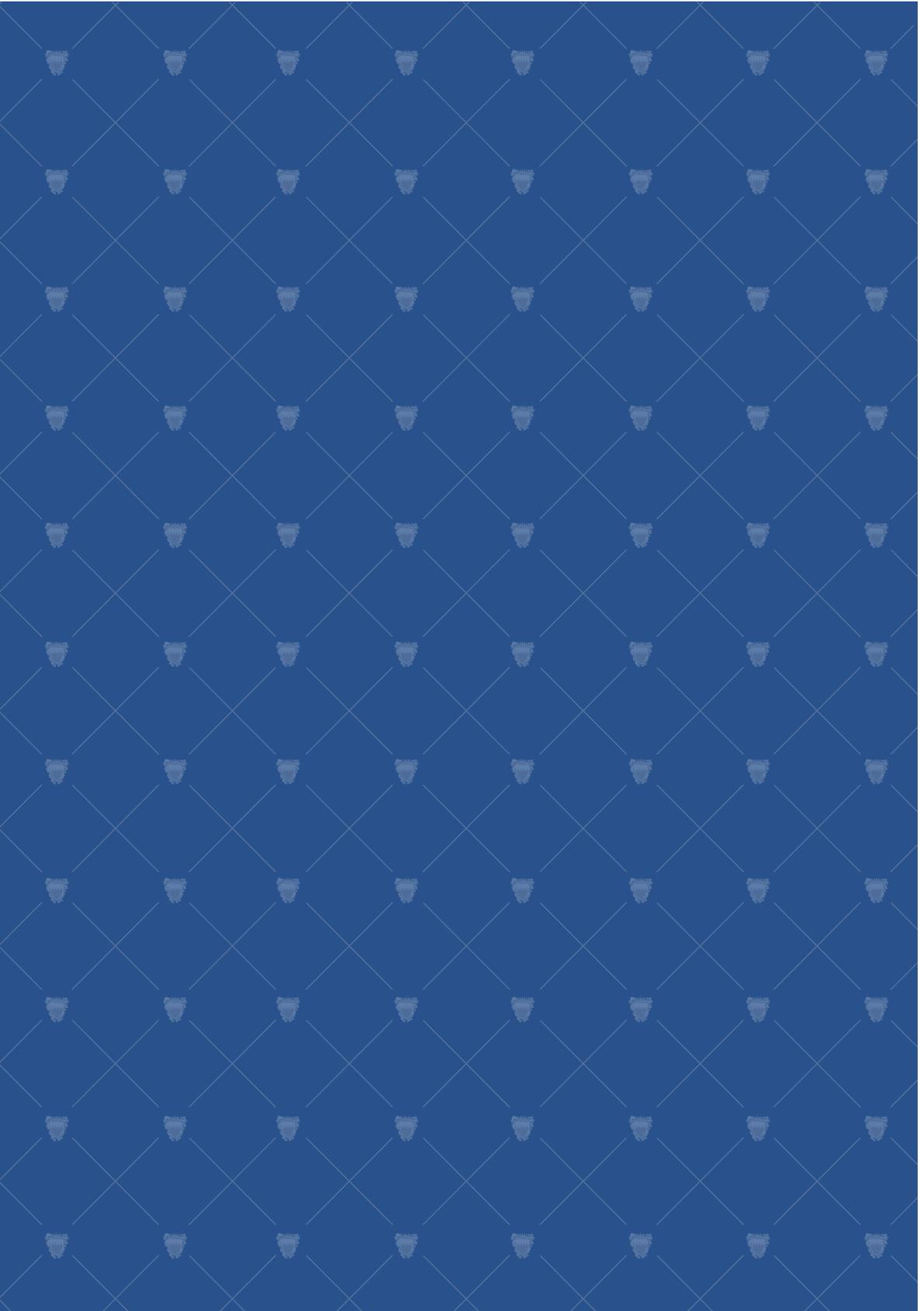
هناك صورٌ عديدة ومواقف أكدت هذا الجانب في شخصية سموه، ومنها قرار اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الاقتصادية بإلغاء مشروع البيوت الذكية عام 2010م.

وتعطيل هذا المشروع لاقى صدىً واسعاً لدى مختلف الأطراف، وحين تم إيقاف هذا المشروع بما تقتضيه المصلحة وضع سموه صلاح الوضع نُصب عينيه، فقد أمر سموه بالتوجه الفوري لإيجاد النموذج الإسكاني الذي يريح المواطن ويقبل عليه برغبة، ووجه بتعميق روح ائتلاف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصةً في مشاريع الإسكان، وكان ذلك النواة الأولى لإطلاق مشروع السكن الاجتماعي.

وقريب من هذا النهج إلغاء العمل بنظام مزايا المطور في 29 مارس 2019م، ومواصلة العمل ببرنامج مزايا للسكن الاجتماعي، وذلك بعد أن تبدى شعور الاستياء من النظام المطور، باعتبار أن ذلك ما تقتضيه مصلحة المواطن، وأمر سموه بإصلاح الوضع من خلال مواصلة تطوير الخدمات، وتعزيز الحلول الإسكانية.

من الصفات التي يحلو ذكرها هنا أيضاً تقدير صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، لكل من يعمل حوله، ولا يفوته أبداً بعد كل زيارة خارجية ذات برنامج حافل ومكثف أن يجمع كل من حوله من الوفد المرافق ليقول: «شكراً» لكل فردٍ ويشدُّ على يده، وكذا خلال الملتقيات الكبرى، كالملتقى الحكومي وحوار المناامة، لذلك يشعر الكل بأن أي عمل له نصيبٌ من تقدير سموه.

واحدٌ وخمسون عاماً هي حقيقةً أعوامٌ من ذهب، يسجلها تاريخ مملكة البحرين المعاصر لشخصيةٍ نالت بفكرها ورؤيتها اهتمام الشرق والغرب، ومن محاسن الصدق أن احتفلت مملكة البحرين عام 2019م بمئوية التعليم النظامي، مع الاحتفاء ببلوغ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، العقد الخامس من عمره المديد بإذن الله تعالى، كما احتفلت في عام مولده الجميل - عام 1969م - باليوبيل الفضي لانطلاق التعليم النظامي فيها.





”أنه ممّا لا شك فيه بأن وجود قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً في مملكة البحرين سيؤدي إلى إيجاد اقتصادٍ ذي إنتاجيةٍ عالية، وهو عامل هام ورئيسي لخلق الثروة، كما هو الحال في جميع الدول المتقدمة. لذا فإنّ تمثُّع مواطنينا بمستوى تعليمي أفضل، وأكثر كفاءة، سيقودهم إلى تحقيق إمكانياتٍ تنافسيةٍ أكبر في سوق العمل، ومن ثم مساعدتهم على تحقيق مستوى معيشةٍ أفضل لهم ولأسرهم. وحيث أن التعليم هو الوسيلة الأساسية التي تمكن الفرد من تحسين مستواه، والارتقاء به إلى طبقاتٍ اجتماعيةٍ أعلى، فإن تحقيق ذلك يتطلب سعيًا جاداً وحثيثاً من قبل كل فردٍ منا.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه في افتتاح ورشة العمل حول تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين  
30 نوفمبر 2005م

## الفصل الثاني

---

حب التحدي..  
وعشق الإنجاز



## على خطى والده..

### سلمان بن حمد، ولياً للعهد

لم تكن ولاية العهد في البحرين يوماً ما خاليةً من المضامين والرؤى السديدة والأهداف السامية، بل كانت قمةً في المسؤولية، والمحرك الحقيقي للعصف الذهني والفكري في الدولة، ومصنع الإنجازات الكبيرة، ومحور التنمية والتحديث والعمران، الذي يُفرح أهل البحرين، ويُبني فيهم حب بلدهم الغالي والولاء لملكهم المفدى حفظه الله ورعاه.

عندما كان حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ولياً للعهد، في حياة والده، طيب الذكر المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، كان جلالته، أمد الله في عمره، دوماً مُفعماً بالعمل والإنجاز وحب ميادين التحدي، ويحمل أُفقاً واسع الامتداد في التفكير.

وفي ذات الطريق الذي سلكه والده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، سلك صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، الذي تسلم ولاية العهد لمملكة البحرين في التاسع من مارس 1999م، في سنة ميلاده الثلاثين التي اتسمت بالحكمة والنضج، وبدأ سموه ولاية عهده بذات الروح التواقّة، ليضطلع بالتكليفات التي عهد بها جلالته الملك إليه في مرحلة كانت تمر بالتغيرات والمبادرات الملكية الوطنية الكبرى.

انجاز صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله دائماً إلى نهج التطوير الذي اختطه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، لما فيه مصلحة البحرين في حاضرها ومستقبلها، تنمية ورخاءٍ وأمنٍ واستقرار، وبأن مسار الإصلاح والتطوير ينبغي أن يتناسب مع خصوصية المجتمع البحريني وهويته الجامعة.

## قرار ملكي تاريخي

شكّل ميثاق العمل الوطني قراراً ملكياً تاريخياً، ليس في تاريخ البحرين الحديث فحسب، بل في المنطقة الخليجية والعربية، فكان الإعلان عن ميثاق العمل الوطني بمثابة انعطافٍ تاريخيةٍ وسياسيةٍ كبرى، لها ما بعدها.

وإذا كان في تاريخ الأمم والشعوب أيامٌ لا تنسى، وحوادثٌ يُكتبُ لها الخلود أبد الدهر، فإن التصويت على ميثاق العمل الوطني في يوم الرابع عشر والخامس عشر من فبراير 2001م هو الحدث الخالد، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، شارك فيه كل أهل البحرين.

إن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، قد وصف الميثاق بأنه كان «فتحاً جديداً في تاريخ البحرين»، إذ اشتمل على المبادئ السياسية والاقتصادية التي تؤكد النهج الديمقراطي الانفتاحي للبحرين، واكتسب الميثاق أهميته من عدّة اعتبارات من بينها:

إن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، لم يفرض الميثاق فرضاً، بل بادر إليه رغبةً واقتناعاً، وأوكل جلالته للجنة الوطنية العليا الإعداد لميثاق العمل الوطني، وهي التي تم تشكيلها خصيصاً من أجل ذلك، مع التوجيهات التي أمر بها جلالته، ما أعطى اللجنة حرية العمل، وأتاح لها مناقشة كل الأفكار، والانفتاح على كل المقترحات، لذلك كانت هناك مناقشاتٌ مستفيضة لمسودة المشروع من جانب أعضاء اللجنة، التي ضمّت نخبةً من ممثلي المجتمع البحريني وأصحاب الكفاءات والخبرات السياسية.

جاء وضع الميثاق، وتم إقراره عبر الاستفتاء العام، وفق نهج تدريجي ورؤية واضحة، بدأت بالاجتماع بالرموز الوطنية في المجتمع وممثليه في مختلف المجالات.

أتاح جلالته متسعاً من الوقت ما بين مشروع الميثاق من جانب اللجنة العليا، وما بين موعد استفتاء الشعب عليه، لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين للبحث والنقاش، وتكوين آراءٍ مبنية على حقائق، وفهمٍ للميثاق من جميع جوانبه.

## سمو ولي العهد يتأسس لجنة تفعيل الميثاق

حرص حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على تقوية بنيان الوطن، حتى يستمر في تأثيره وقوته، مهما تغيرت الظروف.

فأصدر جلالته المرسوم رقم (6) لسنة 2001م بإنشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني بتاريخ 24 فبراير 2001م، وجاء في المادة الأولى: تُنشأ لجنة تُسمى (لجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني)، وتعمل على اقتراح التوصيات اللازمة لتحقيق المبادئ وترجمة الأهداف، واقتراح وضع الآليات التي نص عليها ميثاق العمل الوطني.

وفي اليوم التالي لصدور المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2001م، القاضي بإنشاء لجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني، انعقدت اللجنة برئاسة سمو ولي العهد، وفي استهلال لكلمة سموه في الاجتماع، استشهد بالآية القرآنية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، فرسالة سموه كانت لكل الحضور أن البحرين قد خطت بميثاق العمل الوطني خطوة حضارية متقدمة، ولذلك فإن عملية التغيير التي تشهدها هي مسؤولية وطنية مجتمعية بالدرجة الأولى لتمضي البلاد إلى الأمام بالتغيير المنتظر من أعضاء لجنة تفعيل الميثاق.

وتعهد سمو ولي العهد بالعمل والعزم، بكل همة وإخلاص، للانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة، وتابع سموه بقوله: «وحتى تتمكن من مواصلة وتوسيع خطط التطوير والتنمية التي تتطلبها هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا العزيز، فإنه من الواجب علينا أن نعقد العزم بكل همة وإخلاص، للتقدم بالوطن إلى مرحلة جديدة، تقوم على الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والإصلاح الإداري والتنمية الشاملة والمستدامة».

وتضمن خطاب سموه الافتتاحي ذلك أن «من أساسيات بناء الدولة الحديثة هو بناء المواطن المسؤول، المواطن الذي يطوّر نفسه بنفسه، بما لديه من أفكار وطاقات إبداعية خلّاقة، المواطن الذي يكون قدوةً لغيره في الأخلاق والمواطنة الصالحة، وفوق ذلك كله، المواطن الذي يبذل روحه وماله في سبيل حماية قائده ووطنه».

وبما أن التحدي كان كبيراً في ذلك الوقت طالب سموه الجميع بـ «التكاتف والتواصل، والابتعاد عن كافة مسببات الفرقة والتباعد بين أبناء الوطن الواحد، والنظر إلى الأمام، فكل يوم لا ننتج فيه جديداً يكون جزءاً من الماضي نضيعه بالنظر إلى الوراء، هو يومٌ يخسره

الوطن، وكل يوم نعمل فيه للمستقبل، هو يومٌ يكسبه الوطن ويتقدم به خطوةً في مسيرة التطور العالمي».

حققت لجنة تفعيل مبادئ الميثاق، بقيادة سمو ولي العهد، إنجازاتٍ تاريخيةً كبيرة، بما رسخته من قيم جديدة في الواقع البحريني، وقد كان للكفاءات الوطنية البارزة في اللجنة دور النهوض بالمرحلة، كونها فتحت الآفاق واسعةً لتدخل أدبيات ميثاق العمل الوطني إلى كافة مناحي الحياة في البلاد.

ولا يمكن أبداً أن ننظر إلى حجم التأثير الكبير لميثاق العمل الوطني، وإلى ما قامت به اللجنة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله ما لم نعش المعاني التي رسخها الميثاق، والتي شملت جميع نواحي العمل الوطني من حقوقٍ وحرّيات، تأكيداً على القيم والثوابت الوطنية، النابعة من الدين الإسلامي الحنيف، والمبادئ العربية والبحرينية الأصيلة، والأعراف الدولية.

وبعد إقرار التعديلات الدستورية عام 2002م، وهي أولى الخطوات التي جاءت وفق ما نصّ عليه ميثاق العمل الوطني، شهدت الساحة السياسية في مملكة البحرين عودة الحياة الديمقراطية بشكلها المعاصر، وتم السماح بتأسيس الجمعيات السياسية بمختلف انتماءاتها، التي تمثل كل الشرائح والتوجهات، وأجمعت المنظمات الدولية على أن البحرين نموذجٌ حي في الديمقراطية الحديثة، كما أشار سموه بذلك في خطابه في الندوة التي عقدت لبحث (معوّقات التنمية الاقتصادية) في ديسمبر 2002م، وذلك يؤكد أن مملكة البحرين مستمرة في تعميق هويتها الحداثيّة لتواكب كل التطورات، ما انعكس على تقدم ترتيب المملكة في العديد من المؤشرات والتصنيفات التنموية والاقتصادية، وهذا الأمر قد أدى فيه سمو ولي العهد دوراً مشهوداً، من خلال ترؤسه للجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني.

## آلية التحديث والابتكار.. مجلس التنمية الاقتصادية

مجلس التنمية الاقتصادية، الذي تم تأسيسه عام 2000م ويتأسسه سمو ولي العهد، يعتبر إحدى الروافع الوطنية التي قادت مملكة البحرين إلى تطورات اقتصادية واسعة، أسهمت في تحقيق ما كان مأمولاً على مختلف الصعد الاقتصادية والتموية، وله الأثر الكبير في حصول البحرين على المراتب المتقدمة عالمياً في العديد من المجالات.

ومنذ تأسيسه، قام المجلس بتنفيذ المبادرات والبرامج الرامية إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد البحريني، والترويج للإمكانيات والفرص الاقتصادية التي توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المباشرة، وقد قام لدى انطلاق عمله بوضع استراتيجية التنمية الاقتصادية للبحرين والإشراف عليها، ويضم مجلس إدارته وزراء وممثلين للقطاع الخاص.

أدخل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، بعداً حضارياً منتجاً للتنمية الاقتصادية من خلال مجلس التنمية الاقتصادية، عبر التخطيط الدوري نصف السنوي، والسنوي ومتابعة الإنجاز المتحقق والواجب تحقيقه.

وحتى تكون رؤية التقدم بالعمل الحثيث واضحة المعالم، يصدر مجلس التنمية الاقتصادية تقرير التوقعات الاقتصادية ومؤشرات الأداء كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى إعداد وإصدار التقرير السنوي للمجلس، الذي يلخص نتائج الحركة الدؤوبة التي تقوم بها فرق العمل المختلفة في إطار المسؤولية المنوطة بها، الأمر الذي يطمئن المواطن البحريني العادي والمتخصص أيضاً على أن البلاد تسير على خطٍ ممنهجة، أسوةً بالدول المتقدمة.

المعلومات التي وفرها المجلس، عبر التقارير الربعية والسنوية، ومؤشرات الأداء المتاحة عبر وسائل الإعلام المختلفة في الداخل والخارج، وعبر الوسائط الإلكترونية كذلك، مكّنت الجهات المعنية من إصدار القرارات المناسبة، وفق الأرقام والإحصائيات التي يصدرها المجلس، ليس هذا وحسب، بل إن المؤسسات الاقتصادية المحلية الخليجية والعربية والعالمية، فضلاً عن بيوت الخبرة الاقتصادية المالية والتجارية، تستفيد أيضاً منها أيما استفادة في تحديد خياراتها، ومن هنا تأتي أهمية توفير المعلومات التي على ضوئها تنطلق الجهود لتحقيق المكاسب.

## إنجازات على الطريق

كانت أولى محطات الإنجاز، التي تابعها سمو ولي العهد لمجلس التنمية الاقتصادية في عام 2001م، هي تخفيض الرسوم الجمركية لدعم التبادل الاقتصادي العالمي، وفي عام 2002م، تم تحرير سوق الاتصالات من قبل هيئة تنظيم الاتصالات، ما أحدث نقلة نوعية تجاوز مداها المستهلكين المحليين، الذين استفادوا من كسر احتكار سوق الاتصالات، فقد كانت هذه أولى خطوات رفع مستوى تنافسية الاقتصاد وتعزيز جاذبية البحرين كوجهة استثمارية، تلا ذلك أولى خطوات إصلاح سوق العمل عام 2003م، والتي استمرت حتى 2006م، وأثمرت عدداً من المبادرات المهمة التي كان من أبرزها خفض نسبة البطالة لمستوى قياسي، وتطوير البنية التنظيمية لسوق العمل.

إن الرؤية الثاقبة لسمو ولي العهد لجذب الاستثمارات الخارجية كانت انطلاقتها من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار، ولذلك تم تطوير مركز البحرين للمستثمرين لتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، ومنذ عام 2006م بدأت مشاريع الخصخصة لرفع مستوى الخدمات المقدمة في عدد من المجالات، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيس في عملية التنمية.

استطاع مجلس التنمية الاقتصادية، خلال السنوات الخمس الأولى، تحقيق مكاسب كبيرة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق البحرينية، وفي هذا السياق، تتحدث التقارير السنوية عن هذه المكاسب التي أكدت على أن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين هو البوابة الأولى للتواصل والانطلاق للمستثمرين، الذين يسعون لتأسيس مشاريعهم الاستثمارية في المملكة.

في أواخر العام 2018م، أعلن مجلس التنمية الاقتصادية عن نجاحه في استقطاب استثمارات قياسية إلى مملكة البحرين في التسعة أشهر الأولى من العام، وهو ما يشير إلى الاهتمام المتزايد الذي يوليه المستثمرون من مختلف أنحاء العالم بمملكة البحرين، باعتبارها البوابة المثلى للدخول إلى الاقتصاد الخليجي، الذي يبلغ حجمه 1.5 تريليون دولار أميركي، ونمت الاستثمارات التي جذبها المجلس في التسعة أشهر الأولى من 2018م بنسبة 138%، وذلك بالمقارنة مع الفترة ذاتها من 2017م، حيث نجح في استقطاب 76 شركة بمجموع استثمارات بلغ

حجمها 810 ملايين دولار أميركي، متجاوزاً في ذلك الرقم القياسي الذي سبق أن حققه المجلس في 2017م، من خلال استقطاب 71 شركة، بلغ مجموع استثماراتها 733 مليون دولار أميركي.

تمكنت الجهود وفق رؤية سمو ولي العهد من مضاعفة حجم الاستثمارات المباشرة في التسعة أشهر الأولى من 2018م بنحو خمس مرات، بالمقارنة مع الاستثمارات المباشرة التي جرى استقطابها في العام 2015م إجمالاً، وقد أتى هذا النمو القوي على الرغم مما شهدته بيئة الاستثمار العالمية من تحديات تقلص بفعالها مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة بمعدل 23% في 2017م، ومن المتوقع أن تساهم الاستثمارات التي جذبها المجلس في خلق أكثر من 4200 وظيفة في السنوات الثلاث القادمة، من بينها 1100 وظيفة نوعية، ستوفر راتباً أساسياً شهرياً يتجاوز 1850 دولاراً أميركياً.

### دعم التطور التقني

ومن بين أبرز التطورات التي شهدتها العام 2018م، تطوير البيئة الداعمة للتكنولوجيا المالية في المملكة، بما في ذلك إطلاق خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وهو أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استكمالاً لما تم في 2017م من إطلاق بيئة رقابية تجريبية للتكنولوجيا المالية على النطاق المحلي، لتكون مملكة البحرين أولى دول المنطقة في ذلك، وقد حدث هذا جنباً إلى جنب مع الاستثمار الحيوي الذي قامت به شركة أمازون لخدمات الإنترنت.

كما تم تأسيس صندوق (الواحة) بقيمة 100 مليون دولار للمساعدة في تمويل الشركات الناشئة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بمبادرة البيئة الرقابية التجريبية التابعة لمصرف البحرين المركزي، وذلك بهدف تطوير منتجات وخدمات جديدة.

هذه الإنجازات، التي تعتبر غيضاً من فيض، جاء بعض منها في ظروفٍ وتقلباتٍ اقتصادية صعبةٍ واستثنائية، إقليمياً ودولياً، توالى منذ العقد الماضي، منها الأزمة المالية في 2008م، وتدني أسعار النفط في 2015م إلى جانب الظروف والمتغيرات الجيوسياسية المحيطة، وقد أتت هذه الإنجازات لتثبت صحة التوجهات والقراءات التي اعتمدها سمو ولي العهد، للتعامل مع كل الظروف والمتغيرات، بإرادةٍ تُقبل على التحدي برؤية واضحةٍ وعزيمةٍ لا تلين.

## رؤية البحرين الاقتصادية 2030

أكبر الإنجازات التاريخية التي حققها مجلس التنمية الاقتصادية تمثلت في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، في أكتوبر 2008م، لتكون من أولى الدول في المنطقة في هذا المجال، وهي رؤية شاملة تسعى إلى إنشاء توجّه واضح لتطوير اقتصاد مملكة البحرين، مع التركيز على هدفٍ أساسي يتجلّى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني مملكة البحرين. لقد برهنت رؤية سموه في الرؤية الاقتصادية 2030 على نجاعتها وأهميتها، حين أقدمت أغلب دول مجلس التعاون بعد عدة سنين على تبني ذات النهج الاقتصادي.

إن أسلوب قيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، للمشاريع الاستراتيجية التي يُعوّل عليها في إحداث النقلة الحضارية الكبيرة للبحرين، يعتمد بشكل كبير على دور التواصل والتشاور في عملية التقدم والازدهار. ومثلما نجحت البحرين في تنظيم وإصلاح سوق العمل، من خلال مشاوره المختصين وأصحاب الشأن الذين يهتمهم الأمر في جلسات حوارية ونقاشية وورش عمل، كذلك تم إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030 بعد أربع سنوات من المناقشات المستفيضة مع مجموعة من صنّاع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات المختصة، بالإضافة إلى بعض بيوت الخبرة والهيئات الدولية.

في 23 أكتوبر 2008م، شهد قصر الزاهر الاحتفال الكبير بتدشين الرؤية الاقتصادية 2030، بحضور حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد حفظه الله، وسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وعدد كبير من المسؤولين في المملكة، وسط اهتمام إعلامي كبير.

## قال جلالته:

«إن هذه أول مرة في البحرين يتم تقديم برنامج اقتصادي متكامل، وأهم شيء أن يعتمد على نظرة تستهدف التقدم الاقتصادي، ومن محاسن الصدف أن طرح الرؤية جاء في الوقت المناسب، إذ يحتاج الناس حالياً إلى رؤية اقتصادية تدلهم على الطريق، وسط ما يمر به العالم من متغيرات، وخصوصاً أن الاقتصاد العالمي أصبح مترابطاً عالمياً، فما يؤثر في غرب العالم يؤثر أيضاً في شرقه وشماله وجنوبه».

## وقد خاطب سمو ولي العهد جلالة الملك المفدى في ذلك اليوم المشهود قائلاً:

«أستطيع الجزم وبكل ثقة، أن المشروع الإصلاحي لجلالتكم هو المنبع الأساسي لهذه الرؤية، وأنه لولا ما تحقق من إنجاز، والكثير من المكتسبات، لما تسنى لنا الإنطلاق إلى الأفق الذي نطمح إليه، وتنفيذاً لإرادة جلالتكم النافذة بحول الله تعالى، قمنا في مجلس التنمية الاقتصادية، وعلى مدار الشهور الفائتة، بتسييق وانسجام تامين مع الحكومة، ودعم تام، لا يكل ولا يلين من سمو العم العزيز صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، لنجسد طموحاتكم لشعبكم الوفي المخلص، بجعل البحرين واحدة للأمن والاستقرار، وصورة تعايش خلاق، وآية من آيات التكافؤ والتكافل والمساواة، وذلك من منطلق جعل المواطن البحريني الخيار الأوحده، والمستفيد الأول من ازدهار وخيرات التنمية».

وحدد سموه مسارات تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030 بمبادئها الثلاثة، وهي التنافسية، والعدالة، والاستدامة، لتتم بلورة رؤية حكومية متكاملة للمجتمع والاقتصاد، وفي أعقاب إطلاق الرؤية شرع المجلس في إطلاق برنامج للإصلاح الاقتصادي المؤسسي، تماشياً مع أهداف الرؤية، وأفضى عمل المجلس وتسييقه مع الوزارات المختصة إلى إعداد أول استراتيجية وطنية كانت بمثابة خارطة طريق لتحقيق هذه الرؤية.

## الإصلاحات الاقتصادية

عندما بدأ حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مشروعه الإصلاحى عام 2001م، أفرد جلالتة مساحةً كبيرةً لتطوير أُسس التنمية الاقتصادية وسوق العمل، وكلف جلالتة سمو ولي العهد بإيجاد الوسائل التي تمكّن الاقتصاد البحريني من بلوغ الغايات الكبيرة التي ينشدها الجميع خيراً وبركة لأهل البحرين. فتم تطوير نظام بحرنة الوظائف، وإمكانية استفادة الشعب البحريني منها، وكان من الأولويات أن يكون المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل، من خلال الدعم والتسهيلات المقدمة له.

جهودٌ كبيرةٌ قام بها سمو ولي العهد على أكثر من صعيد، والأهم فيها أن سموه كان ولا يزال يشرك الجميع في وضع الحلول، بعد نقاشات وحوارات ومُدارسات واسعة، امتدت لأيام مع قطاعات مختلفة وشخصيات اقتصادية وسياسية وعمالية، مقرونةً بزيارات ميدانية دائمة لعدد من الوزارات والجهات ذات العلاقة، من أجل الخروج بتصوّرات عملية تسهم في الوصول إلى النهايات المطلوبة، وعقد سلسلة من ورش العمل

وتأسيساً عليه، عُقدت الندوة الأولى لبحث (معوقات التنمية الاقتصادية) في ديسمبر 2002م، بالتعاون مع مركز البحرين للدراسات والبحوث، بعنوان: (كيف يستطيع القطاع الخاص أن يخدم الاقتصاد الوطني)، وأقيمت هذه الندوة في قصر الرفاع تحت رعاية سمو ولي العهد، وأكد فيها سموه أن «على الحكومة مسؤولية تشجيع القطاع الخاص، وزيادة نسبة مساهمته في الحركة الاقتصادية، لإيجاد قطاع خاصٍ تنافسي، يستقطب العاطلين عن العمل، ويسهم في تطوير الجوانب التنموية في البلاد لمستقبل الأجيال القادمة».

وفي الندوة الثانية، التي جاءت مواصلةً لما بدأ من نقاش في سياق البحث عن معوقات التنمية الاقتصادية، والتي نظمها المركز أيضاً، تمّت مناقشة مسؤوليات القطاع العام في التنمية الاقتصادية، وخرجت بأهم التوصيات التي طالبت الأجهزة الحكومية باعتماد نظام الجودة، وذلك باتباع إجراءات ومعايير عمل مكتوبة للخدمات التي تقوم بها الوزارات الخدمية، إضافةً إلى التأكيد على شفافية القرارات الحكومية، والتشاور المستمر بشأنها مع القطاعات الأهلية جميعها.

تعامل سموه بحكمة وموضوعية وحذر مع ما كان يتم طرحه من انتقادات للقطاع الخاص موجهة إلى العامل البحريني، ومخرجات التعليم الحكومي ومناهج التدريب المتبعة، التي لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل الفعلية، قائلاً سموه أنه يوجد بعض من الصحة في بعض الانتقادات، لكنها لوحدها ليست سبباً منصفاً لعدم منح البحريني الفرص في سوق العمل. وفي نفس الوقت. أبدى سموه تفهماً لوجهة نظر أصحاب الأعمال، وضرورة التدرج في حل أوضاع القوى العاملة البحرينية، بصورة لا تسبب صدمة لسوق العمل وإنتاجيته، إذا تم إحلال العمالة البحرينية دفعةً واحدة.

### إحاطة بمعرفة التحديات

ويدل هذا الطرح على ما لسمو ولي العهد من دراية تامة وواسعة بتحديات سوق العمل التي تواجه القائمين، فيشدد سموه على «أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون لصالح البحرينيين أولاً، فها نحن اليوم نرى الكثير من أبناء وطننا العزيز يعانون كثيراً في محاولاتهم الحصول على وظائف»، ويرى سموه أن «الوصول إلى إصلاحات اقتصادية إيجابية وملائمة ليس بالبساطة التي يتصورها البعض، فلايجاد حل لمشكلة البطالة، لا بد من خلق سوق عمل موحدة، تأخذ بمعايير العدالة والمساواة، وتقلص الفوارق الواقعة في الحقوق والواجبات بين العامل البحريني والعامل الأجنبي».

## الحماية الاجتماعية للعمال الوطنية

شمل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه جميع مناحي الحياة، السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية، كما أولى الاقتصاد موقعاً خاصاً، وفي بعض التجارب التنموية عملية الإصلاح الاقتصادي تسبق الإصلاح السياسي، على أساس أن صلاح الاقتصاد يؤدي بالتالي إلى الإستقرار في كل شؤون الناس من سياسة وصحة وتعليم، ويؤدّي إلى الإرتقاء بالمستوى المعيشي.

إن الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، كانت أكثر شمولاً في عملية الإصلاح المنشودة، لذلك أولى جلالاته الإقتصاد الأهمية القصوى، وكما هو معروف أن أي عملية إصلاح اقتصادي لا بد أن تبدأ بسوق العمل، حيث الميدان الرئيس للاقتصاد الوطني، والشاهد أن كل الدول المتقدمة اقتصادياً بدأت بإصلاح وترتيب وتنظيم سوق العمل، ومن ثم بدأت انطلاقتها القوية، ومن هنا انطلقت الدراسة والمقارنات التي طرحت أمام الرأي العام، والنّخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنيابات العمالية، في ديسمبر 2003م خلال ورشة العمل الأولى، التي انعقدت برعاية وحضور سمو ولي العهد، ومن ثم الشروع في إعداد الدراسة المتعلقة بوضع الحلول لمعالجة الخلل الذي يعاني منه سوق العمل.

هذه الدراسة تم الإعلان عنها خلال الورشة الثانية، التي أقيمت بقصر الشيخ حمد بالقضيبية، لذلك فإن المتابع لما يجري من مداوات ومناقشات يومية، تتقلها أجهزة الإعلام المحلية، أصبح واثقاً من أن سياسة إصلاحات سوق العمل ستخدم القطاع الخاص والشارع التجاري والمواطن البحريني.

## بوصلة ملكية تُوجّه الاقتصاد البحريني

إن حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بما لديه من حكمة وخبرة، في إدارة الشأن العام في مملكة البحرين منذ أن كان ولياً للعهد، ومعرفته بالخصائص القيادية التي يمتاز بها صاحب السمو الملكي ولي العهد، لم يكن غريباً، أن يسلم جلالاته المهام الصعبة لولي عهده عندما قال:

«أهم خطوة اتخذتها أنني سلمت ملف الاقتصاد إلى الإبن سلمان، بهدف السعي إلى الصعود بمستوى اقتصادنا إلى مصاف الدول المتقدمة».

وفي هذا اللقاء، أفاض جلالة الملك بالكثير من الإضاءات المهمة حول التصورات التي من شأنها أن ترتقي بالاقتصاد الوطني، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد والمنطقة من حولنا.

وأوضح حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه:

«لقد وعدني ولي العهد بأن الاقتصاد سيكون أساسه المواطن ومصلحة المواطن، وليس مصلحة فئة قليلة، فهدفنا أن يعم الخير الجميع، ولي العهد سي طرح قريباً خطة لمعالجة مشكلة البطالة، وهذا سيظهر البرنامج الذي يجعل المواطن حجر الزاوية، لدينا نموٌ بنسبة 5 أو 6 أو 7 في المائة، ولكن البطالة إذا توسعت فإن فائدة هذا النمو لا تتحقق، ربما من الأفضل أن نقلل النمو (لو تم تخييرنا) على أن يتم حل مشكلة البطالة، فالبطالة إذا تراكمت خلقت المشكلات، ولذلك فإن ولي العهد مع الخبراء سيعالجون السبب الرئيسي للبطالة وليس عوارض المشكلة، وهذه تتطلب شجاعةً ونحن ندعم هذه السياسة، وبلا شك ستكون هناك سلبياتٌ قليلة وقصيرة الأمد، ولكن الإيجابيات المستقبلية هي الأهم».

ويضيف العاهل المفدى:

«ولي العهد ومعه الخبراء نزلوا إلى جذور المشكلة، وهم الآن بصدد معالجتها بصورة موضوعية وحيادية».

موضحاً جلالاته أن «معالجة البطالة ليست سهلة، فهي تحتاج إلى دراسة قانونية، إلى تدريب وإلى خبراء لمعالجتها، إن الذي يريح ضميري أنني وضعت السفينة على المسار الصحيح، ولا أرضى لهذه السفينة أن تصطدم بالصخور».

## سمو ولي العهد يُلبّي التوجيه السامي

لبّى سمو ولي العهد التوجيهات الملكية السامية بتحمل أعباء الملف الاقتصادي، حتى أعطى إشارة البدء لتنظيم حوارات متخصصة، وورش عمل تتناول سُبل إعادة هيكلة وإصلاح سوق العمل في البحرين، ليعلن بهذه المبادرة بداية مشروعه الحيوي المتمثل في (الإصلاح الاقتصادي وإصلاح سوق العمل)، فكانت أول فعالية بعد التكليف السامي هي تدشين (الحوار الوطني حول إصلاح سوق العمل)، والذي ضمّ مجموعة من الخبرات والكفاءات البحرينية المشهود لها في ميادين الاقتصاد المختلفة.

وجّه سموه الحوار إلى ما يخدم رؤى حضرة صاحب الجلالة المفدى حفظه الله ورعاه، وأنّسبت كلمته تلك بالوضوح والصراحة والشفافية، التي اعتاد سموه التعامل بها في كل قضايا الشأن الوطني، منبهاً الحضور إلى التغييرات الهائلة التي شهدتها العالم العربي في الخمسين سنة الماضية، وأنه «من الواضح أن واقع الحياة في المنطقة لا يلبي تطلعات شعوبها، ولذا فإن جميع حكومات ومؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي تبحث عن مفهوم أفضل للمستقبل».

وبهذه العبارات الصريحة، أراد سمو ولي العهد أن يؤكد للجميع أننا أمام حاجة ماسة لتغيير نمط تفكيرنا، وتغيير مفاهيمنا القديمة حتى نُقبل على المستقبل بقوة، ويشير في حديثه إلى أن «البحرين، وفي ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبفضل دعم حكومته برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وشعب المملكة الكريم، تقف في طليعة التطور في المنطقة. لقد أدى برنامج الإصلاح الذي قاده جلالته الملك إلى حركة إحياء سياسي وثقافي واسعة النطاق، لم تشهد لها البلاد منذ سنين طويلة، فلم يتمتع أبداً المجتمع المدني وأجهزة الإعلام بمثل هذه القوة من قبل».

وعلى ذات الصعيد، كانت هناك اجتماعات يومية ومستمرة لسمو ولي العهد مع مجلس التنمية الاقتصادية، وإلى جانب ذلك، كان سموه يعقد اجتماعات دورية كثيرة مع الفريق الداخلي بمكتبه لتنفيذ مشروع إصلاحات سوق العمل.

## تفاعل قطاعات الإنتاج

إن القرارات المهمة في مسيرة كل أمة لا بد وأن يسبقها حراكٌ وحيوية وتفكيرٌ وتفاعلات مثمرة، هكذا كان مشروع إصلاح سوق العمل؛ لأن القانون الخاص الذي تم عرضه على السلطة التشريعية بغرفتيها (الشورى والنواب) قد خضع لمناقشات كثيرة وفاحصة، حيث نوقشت كل مواد القانون نقاشاً مستفيضاً، وتم إجراء العديد من التعديلات على مواده، كما تمت إضافة الكثير من النقاط المهمة حتى يحقق الأهداف المنشودة.

راعى مجلس التنمية الاقتصادية في صياغة القانون إعطاء الهيئات صلاحيات عالية ومرونة كبيرة في عملية التطبيق واتخاذ القرارات تسهياً لعملها، وتجنب تحديد مقدار الرسوم في القانون، ومنح المشروع مجلس إدارة الهيئة (هيئة تنظيم سوق العمل) الذي يتكون من قطاعات الإنتاج الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، والنقابات) مسؤولية تحديد هذه الرسوم، بعد التشاور مع القطاعات المعنية خلال مدة 6 أشهر قبل التحديد أو التغيير، وضم المشروع كذلك مجموعة من البنود التي تبعث بالطمأنينة للقطاع الخاص.

وبعد ذلك كان النقاش من جانب فريق العمل، الذي شكّله سمو ولي العهد للتداول مع النواب حول مشروع القانون، وبفضل الله تمت الموافقة على القانون من قبل المؤسسة التشريعية بعد التوافق معها على إدخال بعض التعديلات، هنا تجدر الإشارة إلى أن ديوان سمو ولي العهد ومجلس التنمية الاقتصادية قد عقدا عدداً من الندوات وورش العمل مع النواب.

كانت هذه اللقاءات بغرض بث الطمأنينة لدى النواب حول طريقة عمل هيئة تنظيم سوق العمل، وتطبيقها لمبدأ التشاور وعدم الانفراد بالقرارات، وقد أفضت هذه المناقشات والحوارات المستفيضة إلى تقريب وجهات النظر، واتضح للجميع أن الهدف المشترك لهم هو خدمة السوق المحلية والمواطن البحريني، إذ تمت الموافقة على إدخال بعض التعديلات استجابةً لملاحظات النواب، ولطمأنة القطاع التجاري، كالموافقة على جعل صلاحية تحديد الرسوم لدى مجلس الوزراء.

## شراكةٌ مجدية مع القطاع الخاص

بالنظر إلى مسيرة إصلاح سوق العمل في مملكة البحرين، نجد أن سمو ولي العهد قد انتهج نهج التشاور والتوافق، ومشاركة جميع الأطراف المعنية في وضع الحلول للمشكلات وإزالة المعوقات عن طريق الإصلاح. فقد تم استلام مرثيات الشركاء الرئيسيين في ملف سوق العمل، ومن بينهم غرفة تجارة وصناعة البحرين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، ليتم طرح نقاط الإلتقاء والاختلاف.

كانت الأولوية التي اتفق عليها الجميع هي تحريك عجلة الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات بما يخلق الفرص النوعية للمواطنين، مع ضرورة أن يتوازي ذلك مع تطوير منظومة التعليم والتدريب لتلبية احتياجات السوق بجميع أوجهها.

## من مقترح إلى برنامج عملي

نجحت الجهود الكبيرة التي قام بها سمو ولي العهد في قيادة إصلاحات وتنظيم سوق العمل في الوصول إلى مرحلة جديدة، تتسم بالتقدم في سوق العمل، الذي بدوره حقق نقلةً حضاريةً كبيرة في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد، ذكر معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، مستشار سمو ولي العهد للشؤون الاقتصادية والسياسية، رئيس مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين) الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية (2005-2012م)، وهو من الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ فيما حققته البحرين في هذا المجال، في أحد لقاءاته الصحفية:

«نؤمن بأن تمكين الشباب الذين يتمتعون بالكفاءة، ومنحهم مساحةً كبيرةً من الصلاحيات، ودعمهم بالإرشاد والخبرة، من شأنه أن يحقق أهداف المشروع بأفضل صورة، فاعتمدنا على الشباب، وواجهنا بعض الانتقادات في بداية المشوار لاعتمادنا عليهم، ولكن التجربة أثبتت أن وجود هذه الكوكبة الشبابية كان له دورٌ كبيرٌ في تحويل هذا المشروع من ورق إلى واقع؛ إذ عقد الشباب في سبيل ذلك الندوات والمشاورات، وتواصلوا مع مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، ومع القطاعات الأخرى، ومع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وكان أولئك الشباب هم من يعدون الدراسات ويطلقون الأفكار».

وأضاف أن لشركة (ماكينزي) دورٌ مساندٌ مهم، لامتلاكها معهداً للدراسات يرفدنا ويرفد الشباب بالمعلومات المطلوبة أو المقارنات اللازمة بين تجارب بعض الدول خلال 48 ساعة فقط، وكان للزيارات الميدانية، التي قمنا بها للاطلاع على تجارب الكثير من الدول التي شرعت في تطبيق إصلاحات سوق العمل والارتقاء بالتدريب والتعليم والتنظيم، دورٌ مساعدٌ أيضاً في تطبيق أفكار إصلاحات السوق، بالإضافة إلى استضافتنا لمجموعة من الخبراء في هذا المجال، لتكون كلها حلقات متكاملة أسهمت في صياغة رؤية تطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع».

## هيئة تنظيم سوق العمل

من التطورات الجديدة التي حدثت في الاقتصاد، والتي واكبت أحدث ما وصلت إليه دول العالم في مجال أسواق العمل، كانت تأسيس هيئة تنظيم سوق العمل في 31 من شهر مايو 2006م حين أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، قانوناً بشأن تنظيم سوق العمل نص فيه على أن: «تتولى الهيئة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتنظيم سوق العمل بالمملكة، وتنظيم تصاريح عمل العمال الأجانب وتراخيص وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف، وتصاريح مزاوله أصحاب العمل الأجانب للعمل بالمملكة.

إضافةً إلى ذلك، تختص الهيئة بوضع خطة وطنية بشأن سوق العمل، تتضمن الاستراتيجية والسياسة العامة بشأن تشغيل العمالة الوطنية والأجنبية، وجمع وتحليل البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالموضوع الاقتصادي في المملكة، وخاصةً ما يتعلق منها بسوق العمل، وتعد الهيئة في هذا الشأن تقارير يتم نشرها بالوسائل المناسبة، على نحو يتيح للجميع فرصة الاطلاع عليها.

وبعد عقد واحد من التأسيس، حققت هيئة تنظيم سوق العمل طفرةً كبيرةً بكل المقاييس في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها؛ حيث انتقلت من القيام بمهامها، استناداً إلى المبادئ الأساسية لمبادرات الإصلاح الاقتصادي، التي طرحها سمو ولي العهد في عام 2004م، لتصل ذلك بمبادئ رؤية البحرين الاقتصادية 2030، التي اعتنت بالقطاع الخاص بوصفه محرك الاقتصاد الأساسي، وبالكادر البحريني ذي التعليم والتدريب الذي يجعل منه ذا قيمة مضافة على واقع العمل، وباعتباره العنصر الفعّال في رفع إنتاجية السوق، إضافةً إلى منح كل مكوّن من مكوّنات السوق حقوقه القانونية، مع مراقبة واجباتهم القانونية التي ستضمن دون شك أداء دورهم تجاه الاقتصاد البحريني والتنمية بصورة عامة.

ومن الإنجازات التي حققتها الهيئة تطبيق مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تعتمد التوجه بالتوسع في استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة، بالإشارة إلى نظام حماية الأجور، وإلى تطوير نظام العمالة المنزلية، الذي أسهم في التسهيل والتيسير على المواطنين والمقيمين، دون أي زيادة في الرسوم، وذلك تنفيذاً لتوجيهات عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بعدم زيادة الأعباء على المواطنين والمقيمين.

وقد أسهمت مشاريع الهيئة في تعزيز سمعة المملكة الدولية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، ومنها تحقيق الفئة الأولى (TIER 1) ضمن تصنيف التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لمستوى تعاظمي الدول مع جريمة الإتجار بالأشخاص في العام 2018م، إلى جانب الإشارات الدولية بجهود المملكة، والصادرة من قبل عدد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في دول مجلس التعاون، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها.

### تأسيس صندوق العمل (تمكين)

تأسيس صندوق العمل (تمكين) يعتبر من الإنجازات الوطنية الكبيرة في تاريخ التطور الترموي في المملكة، وقد تأسس على خط موازٍ لمراحل التأسيس الأولى لهيئة تنظيم سوق العمل، التي بُدلت فيها الكثير من الجهود الرسمية والأهلية، وقد جاء التأسيس بتكليف من مجلس التنمية الاقتصادية، ضمن أعمال تحضيرية وتجريبية تحت مظلة المجلس، وقبل صدور القانون بشأنه؛ حيث عكف القائمون على التأسيس على بناء القواعد والأساسات من خلال فريق عمل تكوّن من شباب بحريني طموح.

فما إن أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، القانون رقم (57) بإنشاء صندوق العمل في 12 أغسطس 2006م، بعد إقراره من السلطة التشريعية، حتى كانت هوية الصندوق قد تشكّلت، ونواته التشغيلية قد اكتملت، مع توجيهات سمو ولي العهد، فباشر الصندوق مهامه ساعياً إلى تطوير القطاع الخاص، ودعم ريادة الأعمال والتطوير الذاتي في البحرين، انطلاقاً من كون ذلك من بين ركائز مبادرات الإصلاح الوطني الشامل.

ووضع الصندوق نصب عينيه تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: تعزيز عملية تأسيس وتطوير المؤسسات،

والثاني: توفير الدعم لتنمية الأفراد والمؤسسات

ومع انطلاقة صندوق العمل رسمياً، بدأت جهود فريق العمل فيه بتحقيق تلك الأهداف التي تدعم الابتكار، وإنجاز تلك الرؤى والاستراتيجيات في ضوء استراتيجية عامة تركز

على الجودة وخدمة العملاء لتحقيق النتائج، ينبثق منها نطاقٌ واسعٌ من البرامج المبتكرة، التي توفر خدمات متكاملة ونوعية للبحريين والشركات في البحرين، تشمل التدريب، والخدمات الاستشارية، والتمويل الميسر، ودعم ريادة الأعمال، وغيرها، وتسهم في تطوير قدرات البحرينيين والشركات، وإرساء مفاهيم جديدة وضرورية لبناء قطاع خاص حيوي ومستدام.

وازدادت أهمية الصندوق وبروز دوره في العام 2011م، بعدما اضطلع بدور رياديّ وفريد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة، نتيجة الأحداث التي شهدتها المملكة آنذاك، إلى جانب قيامه بإعادة جدولة برامجه وآلية التقديم إليها، ما عزّز ثقة القطاع التجاري في الجهود المبذولة في عملية إصلاح سوق العمل، والدور الذي يضطلع به الصندوق، فكانت هذه المرحلة منعطفاً مهماً وكبيراً في نظرة القطاع الخاص والمجتمع البحريني لأهمية الصندوق، ما دفع غرفة تجارة وصناعة البحرين في العام 2012م إلى مناقشة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، استئناف استقطاع رسوم العمل، بعد أن كانت الغرفة قد رفعت رسالة سابقة في العام 2011م تطلب تجميدها.

## السوق يقطف ثمار النجاح

إن النقلة الكبيرة التي حدثت في السوق التجارية البحرينية لم تتأتّ دفعةً واحدة ولم تأت بين ليلةٍ وضحاها، بل تمّت على مراحل وبخطوات صعبة، لكنها كانت محسوبة، وبقدر ما كان التحدي كبيراً كانت المحصلة النهائية كذلك كبيرة، وأفرزت الكثير من الإيجابيات، بل خلقت واقعاً جديداً يصعب تجاوزه، والتمثّل بدايةً في الوحدة الوطنية، التي تجلّت في أبهى صورها من خلال التوافق الوطني الكبير لمثلي السوق الاقتصادية في مملكة البحرين على مجمل عمليات تنظيم وإصلاح سوق العمل في كل مجالاتها.

وبعد حوالي 13 عاماً من التحدي والانطلاقة الفعلية لمشروع إصلاح سوق العمل، نجحت مملكة البحرين في عبور أكثر المنعطفات خطورةً، وتجاوزت التحديات التي كانت ماثلةً أمامها، وبدأت في رسم خطط استكمال المشروع بخطوات ثابتة وواثقة، تستشرف المستقبل، وتحافظ على الريادة، واضعةً نصب عينها مبادئها التي استوحتها من ميثاق العمل الوطني، الذي اعتبر المواطن البحريني (أعظم الثروات التي تمتلكها) مملكة البحرين.

وقد تمكنت المملكة بفضل الإصلاحات الرشيدة والجريئة التي خطتها في سوق العمل، وبرغم الأزمات الاقتصادية التي أعاقت توسع المؤسسات في بعض المراحل، من السيطرة على شبح البطالة، الذي كان يهدد المجتمع واستقراره ورخاءه، فانخفضت نسبة البطالة من 15% (وفقاً لبعض التقديرات قبيل بدء الإصلاحات)، وبما يتراوح ما بين 16-20 ألف نسمة، لتصل في نهاية عام 2018م إلى نسبة، لا تتجاوز 4%، وهي نسبة آمنة دولياً عملت البحرين على عدم تجاوزها منذ عام 2006م، من ما نال إشارات دولية واسعة.

كما نجحت الإصلاحات في تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص ليكون جذاباً للمواطنين، وفي رفع كفاءة الخريجين البحرينيين ليكونوا الخيار الأفضل للقطاع الخاص، ما مكّنه من استيعاب العدد الأكبر منهم، وبأجور أفضل بكثير مما كانت عليه قبل الإصلاح، كل ذلك تحقق بفضل سؤال استشرافيّ من قبل سمو ولي العهد، ورؤية ثاقبة من سموه للمستقبل، لتبدأ بعدها عملية البحث والدراسة والعمل على مسارين، الأول: رفع تكلفة العامل الأجنبي وتنظيم سوق العمل، والثاني: رفع كفاءة المواطنين وزيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى لم يعد أمام البحريني سوى العزم والإرادة ليحقق ما يصبو إليه.

ومن يريد التأكد من عظمة الإنجاز، عليه أن يعود بذاكرته إلى الوراء قليلاً، ليدرك حجم النقلة التي تحققت والأشواط الكبيرة التي قطعتها حكاية الإصلاح في البحرين، التي أرست فيها أسساً مهمةً للمستقبل المنشود، بخطوات ثابتة وواثقة، اتّسمت بالمرونة والدقة، واستشعار المسؤولية الوطنية.

وكما كان التحدي قبل 15 عاماً، يبقى التحدي قائماً بإنشاء فصول جديدة من حكاية التطوير البحرينية، بسواعد أبناء هذه المملكة، تضاف إلى كتاب قصة إصلاح وتنظيم سوق العمل، التي قادها بحنكة ورؤية ثاقبة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

## تطوير التعليم والتدريب

إن سعة الإطلاع التي اتسم بها صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله مقرونةٌ بخلفيته الأكاديمية، ومشاركة سموه في العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية، ولقائه كبرى الشخصيات العالمية التي تحرك دنيا الاقتصاد والسياسة والفكر والأمن والمجتمع، وما نهله من علوم ومعرفة من مدرسة جده صاحب السمو الأمير الراحل ووالده حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاها، كلها عناصر صاغت شخصية سموه، وجعلته في موقع متقدم في الفكر والممارسة والتفكير الإيجابي الناهض، كل ذلك مكن سموه من أداء دور محوري في صياغة أدوات التطوير الشامل والبناء المؤسسي، في كثير من المجالات المهمة والاستراتيجية التي أبرزها هذا الكتاب. من بين تلك الأدوات ما عمل سموه عليه من إصلاح منظومة التعليم والتدريب، وما نتج عنه من حصد للنتائج المشرفة لمملكة البحرين، التي حظيت إشادات واسعة من أرفع المؤسسات العالمية.

فجهود سمو ولي العهد أخذت بعين الاعتبار البناء على ما عُرف به المجتمع البحريني من حب العلم والاطلاع والثقافة، ما انعكس على شخصية أبنائه بالوعي والانفتاح الحضاري، والقدرة على العطاء والعمل والتعامل مع جميع المتغيرات، ليطمئن البحريني بهذه المميزات عبر الأجيال، وينال الاحترام والتقدير أينما يكون. وجاء حرص سموه على تطوير التعليم والتدريب عملاً بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاها، والمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، للاستثمار الصحيح في هذه المواصفات البحرينية من أجل أبناء البحرين ومستقبلهم، باعتبار أن التطوير والتغيير للأفضل عملية مستمرة لا تتوقف، وإلا حل السكون والركود.

عندما نتحدث عن التطور الذي تشهده مملكة البحرين، نتذكر ما قاله سمو ولي العهد للتعبير عن الموقع المحوري للتعليم، حين أكد أن هناك ثلاثة عناصر ضرورية لبناء مستقبل أمة دولة، «وهي التعليم والتعليم والتعليم، مع التشديد على أن هذا الإلتزام ليس مرحلة عابرة بل هو اتجاه دائم». وهي مقولة مشهورة لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، أشار فيها إلى الأولويات الثلاث لحكومته المنتخبة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وهي تنسب كذلك لرئيس جنوب أفريقيا الراحل نيلسون مانديلا.

ومن هذا المنطلق، عمل سموه على إطلاق برامج متطورة، وصياغة سياسات تعليمية معاصرة، تستطيع مواكبة ما يشهده العالم من متغيراتٍ مستمرة، مع تحديد الأهداف برؤية واضحة للانتقال بالتعليم إلى المستوى المطلوب.

وتم العمل على هذه البرامج والسياسات عبر دراسة لواقع الداخل، مع الانفتاح على التجارب الدولية المتقدمة بما يكفي لإثراء جهود التطوير.

### إصلاح التعليم على منصة البحث

وتأكيداً على أهمية التعليم في تحقيق الأهداف الكبيرة التي جاء بها مشروع حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وبرعاية سمو ولي العهد، انعقدت في الثلاثين من شهر نوفمبر 2005م ورشة تطوير التعليم والتدريب، وذلك بقصر الشيخ حمد في القضيبيّة، بتنظيم من مجلس التنمية الاقتصادية، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجامعة البحرين، حول تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، هدفت إلى استعراض وتبادل الآراء حول الوضع الحالي للنظام التعليمي والتدريبي في المملكة، ومناقشة المبادرات والإجراءات الضرورية لتطوير القطاع.

هذه الورشة أتت ضمن مشروع الإصلاح الاقتصادي، الذي قاده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، وهي المشروع الثالث والأخير ضمن سلسلة المشاريع الإصلاحية، التي تضمنت مبادئ رؤية البحرين الاقتصادية 2030 من استدامة وتنافسية وعدالة قبل أن ترى هذه الرؤية النور في 2008م.

وبالوضوح الذي اعتاد عليه، يشير سموه إلى أنه قد طلب من وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وجامعة البحرين، ومجلس التنمية الاقتصادية، العمل بشكل جماعي لدراسة وتقييم الوضع الحالي، دون النظر إلى موروثات الماضي.

ولقد عملت فرق العمل المكلفة هذه بشكل مشترك، وأطلعت على الكثير من الإحصائيات والدراسات، وقامت بالعديد من المسوحات والمقابلات، وأعدت لنا في المحصلة النهائية تحليلاً شاملاً للوضع الراهن للنظام التعليمي والتدريبي في مملكة البحرين.

وقد أشار سموه في هذه المنصة إلى حقيقة لا بدّ من إدراك واقعها وهي:

«أن التعليم كالسفينة الكبيرة التي تتحرك ببطء، ولكنها تتقدم وتزداد ثباتاً ورسوخاً بزيادة خبرات ملاحيهها.. لن نفقد وجهتنا أو نحول عنها ما دمنا نملك العزيمة والإصرار والإرادة، ولنتأكد أيضاً بأن مسعانا سوف يتركز باستمرار على بناء قدرات أفضل لشبابنا ومستقبل أجمال لبلادنا».

### هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

وعلى إثر ذلك، وبقرار من سمو ولي العهد، تم تشكيل مجلس إدارة مشروع إصلاح التعليم والتدريب، برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، الذي زُرعت الهيئة ونمّت تحت عينيه، لتُعرف في الوقت الحاضر بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وليأتي بعدها إقرار خطة إصلاح التعليم والتدريب في المملكة، والبدء في مرحلة التنفيذ في عام 2006م، ليتم بعدها بعام واحد تدشين وتنفيذ المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، وذلك في مدرسة الهداية الخليفية الثانوية، وما زال التاريخ حاضراً، فمنها كان الإنطلاق، ومنها كان النهوض مرّةً أخرى.

لقد شرعت هيئة جودة التعليم في تحمّل مسؤولياتها الوطنية مع بداية المراجعات التجريبية في عام 2007م، لتنتقل في العام التالي إلى مرحلة إنشائها وتنظيمها كهيئة لضمان جودة التعليم والتدريب، وتبدأ مرحلة العمل والبناء بعد استكمال المراحل التجريبية وقراءة المشهد بصورة ميدانية ومهنية شاملة، رسمت لنا صورة الواقع والمطلوب، كما كانت كافية لمعرفة التحديات، وكيفية تجاوزها بتفوّق يليق بسمعتها ومكانتها.

كانت البداية الحقيقية للانطلاق عام 2009م، حيث شهدت تشكيل أول مجلس إدارة للهيئة برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، الذي دفع بالهيئة ليكون لها الدور الفاعل والمأمول، حيث شهدت في عهده، مع جهود حثيثة من أعضاء مجلس الإدارة، وضع أنظمتها وقوانينها التنظيمية، ولوائحها الإدارية والمالية، وأطر العمل لجميع مهامها الموكلة إليها.

بعد عقد من الزمان على تأسيسها، حققت هيئة جودة التعليم والتدريب إنجازات كثيرة على المستويين الداخلي والخارجي، وقد أسهمت بقدر كبير للغاية فيما وصلت إليه المؤسسات

التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين من تطوّر وتقدّم في كل المجالات، كما أسهمت في إحداث تغييرات كبيرة في جودة أدائها، بل في ثقافة المجتمع ومعرفته، نحو البحث عن تعليم أفضل لأجيال المستقبل.

ومن أهم هذه الإنجازات أن الإطار الوطني البحريني للمؤهلات لهيئة جودة التعليم والتدريب صنّف كأول إطار وطني للمؤهلات في الوطن العربي، تتم محاذاته مع الإطار الاسكتلندي، وكثاني إطار يتمّ اعتماده لدولة خارج الاتحاد الأوروبي، إذ كان الإطار الأول الذي تمّت محاذاته من خارج الاتحاد الأوروبي لهونج كونج.

إن عملية ربط الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، والإطار الاسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، استندت إلى نهج قوي، مجرّب ومختبر، يعتمد على مبادئ ومعايير المحاذاة الخاصة بالإطار الأوروبي للمؤهلات، والمعايير والعمليات التي تُستخدم في اعتماد أُطر التعليم العالي لدورات بولونيا؛ إذ تمتلك اسكتلندا خبرةً في محاذاة إطارها إلى الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF)، وكذلك إلى أُطر إقليمية.

### مبادرات التعليم وخطوات ملموسة

تفرّعت عن سلسلة الورش، إلى جانب هيئة جودة التعليم والتدريب، عددٌ من المبادرات الرئسية في مجالاتٍ مختلفةٍ من القطاع التعليمي، منها: الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، وبرنامج تطوير مدارس البحرين، وبرنامج التعليم المهني والتدريب، ووحدة تطوير أداء المدارس، وكلية المعلمين.

كما جاءت جهود البحرين في تطوير التعليم كأساسٍ من أسس استراتيجيتها الوطنية، وتمثل ذلك في إنشاء كلية المعلمين وكلية البوليتكنك، والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية، وتوقيع مذكرة التفاهم بين مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد البريطاني، والتي شملت تنفيذ المرحلة الثالثة من اتفاقية التعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، وتهدف إلى تطوير آلية تنفيذ عملية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، كما تتيح لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين الحصول على الاعتمادية الدولية، وكذلك التعاون في مجال التدريب ونقل الخبرات.

## مستقبلُ واعدٌ ومشرق

في ضوء ذلك كله، من الطبيعي أن تُشارَ توقّعاتٌ وتقديراتٌ مبشّرةٌ بشأن المستقبل الواعد للمملكة والمقيمين فوق أراضيها، بفضل مستويات التعليم الجيدة المقدمة، وخاصةً بعد أن حصلت البحرين على المرتبة الرابعة بين دول الشرق الأوسط في مؤشر التعليم، بحسب تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية عام 2018م، وحصول جامعة البحرين على المركز الأول محلياً و213 عالمياً على مقياس مؤسسة التايمز للتعليم العالي، والـ 25 عربياً بحسب التصنيف الصادر عن مركز تصنيف الجامعات العالمي.

يُشار إلى جملةٍ من المبادرات والمشروعات التطويرية المتميزة، التي تستهدف مواكبة احتياجات المستقبل، ومتطلبات النهضة والنمو التي تفرضها تطورات العصر، من قبيل: مبادرات استقطاب الكوادر الوطنية للعمل في حقل التدريس، والتوسّع في برامج التعليم الإلكتروني والتمكين الرقمي، وتطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي، وتخصيص نسبةٍ من إيرادات مؤسسات التعليم العالي للبحث العلمي، وافتتاح فروعٍ جديدةٍ لمؤسسات تعليمٍ عالٍ عالمية، وتطوير مؤسسات التعليم الوطنية، سواءً المتوسطة منها والعالية، كمشروعات تحسين أداء المدارس، وتوفير مؤسسات التدريب، وغيرها.

ومن التطورات المهمة، كان للتعليم الفني والمهني نصيبٌ من التطوير، ضمن توجيهات سمو ولي العهد وما ارتكزت عليه رؤية البحرين 2030، حيث تم وبالتعاون مع منظمة اليونسكو، إطلاق النظام المطوّر للتعليم الفني والمهني (التملذة المهنية)، الذي وفّر العديد من التخصصات الجديدة والمتنوعة للبنين والبنات، وذلك تماشياً مع التوجه العالمي نحو الارتقاء بقطاع التعليم الفني والمهني، لارتباط تخصصاته الأكاديمية بالعديد من الاحتياجات الملحة لسوق العمل، إلى جانب تعزيز هذا النظام التعليمي للبرامج التدريبية الميدانية للطلبة، ما ساعد على زيادة عدد الطلبة الملتحقين بهذا النظام من خريجي الشهادة الإعدادية في العام الدراسي 2016م إلى 2653 طالباً وطالبة.

## حلبة البحرين الدولية

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، شخصية فذة في تفكيره، كونه صاحب قدرة عالية على ابتكار المشروعات الناجحة التي تلبى الحاجة للتطور الاقتصادي المنشود وضمومه يعمل في حالة بحثٍ دائمٍ عن أساليب جديدة لتحقيق المنجزات، مع إضافة لمسةٍ إبداعيةٍ خاصة، تحوي بصمته عندما يقدر ذهنه بهذا النمط من التفكير الإبداعي المتجدد، وفي ظل تطور مناحي الحياة من حولنا، نجد أن مثل هذا النوع من التفكير يصبح ضرورياً، لأنه يسهم في زيادة المداخل الوطنية وينعش البلاد اقتصادياً، وبالتالي يظهر ذلك في تطور حياة المواطن.

قاد سمو ولي العهد جهود تأسيس حلبة البحرين الدولية لسباق السيارات، وترسيخها كمنجز حضاريٍّ كبيرٍ نفاخر به جميعاً أمام العالم، منذ طرح الفكرة إلى أن انطلقت سيارات السباق على أرض الحلبة في الصخير، كأول دولة في المنطقة (موطن رياضة السيارات في الشرق الأوسط)، في نموذج يُحتذى به في تأسيس مثل هذه المشاريع الرياضية والاقتصادية الحديثة التي ترتقي بالمواطنين، بل لتكون عنصر جذبٍ سياحيٍّ يأتيه الناس من كل أنحاء العالم، وحدثاً رياضياً يشاهده على الهواء مباشرةً عشرات الملايين حول الكرة الأرضية. ومشروع تأسيس حلبة البحرين الدولية لسباق السيارات فازت به مملكة البحرين بعد منافسة حادة مع ثلاث دول شرق أوسطية، اعتبر ساعتها مشروعاً استثنائياً فارقاً على صعيد الشرق الأوسط، يسهم بشكلٍ كبيرٍ في تنشيط الحركة الاقتصادية من حيث الجذب السياحي.

وقد شهد أكتوبر من عام 2002م في البحرين ولادة هذا الحدث التاريخي بكل المقاييس، عندما وضع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، حجر الأساس لحلبة البحرين الدولية لسباق السيارات، وذلك بحضور الممثل الخاص للمملكة المتحدة للتجارة الدولية والاستثمار الأمير أندرو دوق يورك. وفي تاريخ 14 سبتمبر 2002م، تفضل سمو ولي العهد بالتوقيع على عقدٍ طويل الأجل مع السيد بيرني إكليستون، رئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة لسباقات الفورمولا (1) في العالم، تقوم بموجبه مملكة البحرين باستضافة السباقات تحت مظلة الاتحاد الدولي للسيارات، وذلك في 2004م، وتم حفل التوقيع في مدينة مونزا الإيطالية، وكان هذا الحدث إيذاناً بفتح صفحة للإنجازات البحرينية، كعضوٍ له حضوره في المجتمع الدولي، تستحق أن يأتيها العالم حيث هي، ليتعرف على مكامن التميز فيها، وتأثير الحضارات القديمة على إنسانها وعلى أفعاله ومنجزاته.

## البحرين تعبر إلى مرحلة جديدة

في العام الثالث للإصلاحات السياسية والحضارية في مملكة البحرين، عاش الجميع في البحرين ودول جوارها وضيوفها افتتاح حلبة البحرين الدولية لسباقات الفورمولا (1)، برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبحضور المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، بالإضافة إلى شخصيات من عالم الفورمولا (1) وممثلي الشركات والمنظمات المعنية، الذين أسهموا في بناء الحلبة الجديدة. كانت اللحظة مفعمة بالمشاعر الجياشة عندما دارت المحركات على أرض الحلبة في يوم الافتتاح، مؤكدةً قيادة البحرين في محيطها العربي والخليجي.

برعاية ملكية في ذات اليوم، تم تكريم ممثلي مختلف المؤسسات والأشخاص العاملين في مجالي تصميم وبناء الحلبة، تقديراً لجهودهم في تشييد هذا الصرح الكبير، والانتهاء من بنائه ضمن المهلة المحددة، في إنجاز أثبت عزيمة البحرين، وقدرة أبنائها على بلورة طموحهم على أرض الواقع.

## الفورمولا إنجاز مشرف للبحرين

كثيرة هي المرات التي يشيد بها حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بجهود سمو ولي العهد حفظه الله، في الكثير من المشروعات التي تم تنفيذها في مملكة البحرين، ومن بينها مشروع حلبة البحرين الدولية الذي يؤتي أكله كل عام، ويقول جلالتة: «إن النجاح الكبير، الذي حققه سباق جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج لسباقات الفورمولا، إنما هو إنجاز مشرف لكل أبناء البحرين، الذين عملوا بكل جد وإخلاص في إخراج هذا الحدث الرياضي العالمي الكبير بالصورة المشرفة لمملكتنا الغالية».

إن المسافة ما بين الفكرة وبداية السباق على الأرض كانت قياسية في الزمن، وحافلة بكل المقاييس، ولم تمر مرور الكرام، بل كانت فيها لحظات صعبة، وحلول مذهلة، وجهود مضية. كان للمؤسسة التشريعية موقفها المسؤول من التمويل المالي، ودارت نقاشات كثيرة داخل مجلسي الشورى والنواب، وعلى صفحات الصحف اليومية، وداخل الغرف المغلقة،

والجهات الممولة لم توقع على المشروع بين ليلة وضحاها، لكنها أخذت وقتها في التفكير وإدارة الحسابات المالية، وعصف الذهن حول مسألة الربح والخسارة، بقراءة متأنية لأهمية المشروع وما يمكن أن يحققه لها من مكاسب، بالنظر إلى رغبة قيادة البلاد في تنفيذ المشروع وجعله واقعاً على الأرض ليحقق الأهداف المنشودة.

إن مشروع حلبة البحرين الدولية ليس ككل المشاريع التي نُفذت في البلاد، مشروع له حسابات مختلفة، كانت نظرة البعض له أنه مشروع معقد من حيث تعدد الأطراف والجهات المحلية والخارجية، خاصة وأنه السابقة الأولى في الوطن العربي، لكن صاحب السمو ولي العهد كان واقعياً في قيادة المشروع خطوة بخطوة، حتى تستبين الرؤية للذين لديهم ضبابية في النظر بسبب الخوف، وهو شيء طبيعي لأي طرف محلي أو خارجي يريد أن يدخل في شراكة التمويل وتقديم الخدمات.

إن سمو ولي العهد صاحب بصيرة وإيمان عميق جداً، بإعمال الفكر والدراسة المتأنية، حتى قاد المشروع إلى بر الأمان، فأصبحت حلبة السباقات اليوم مفخرةً للبحرين، ولدول مجلس التعاون الخليجي، ولكل الأمة العربية والإسلامية، وبفضل الله تعالى ودعم القيادة الحكيمة، نجحت حلبة البحرين الدولية لسباقات السيارات في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت، وقد فازت بالكثير من الجوائز والإشادات الدولية المرموقة كأفضل حلبة في العالم.

## سمو ولي العهد رؤى استراتيجية

بعد 15 عاماً على تأسيسها، تقف حلبة البحرين الدولية شامخةً على أرض الصخير، تؤكد بأن الدُول لا تُقاس بحجمها ومقدراتها المالية وعدد مواطنيها، وإنما بتفكيرها الاستراتيجي في تطويع الإمكانيات المتواضعة، وجعلها مصدر خير كبير لمواطنيها، وبقدرتها على مواكبة التطورات العالمية الملحة.

ومن هنا، عندما ننظر إلى الجانب الاقتصادي البحت في إنشاء حلبة البحرين الدولية واستضافة سباقات الفورمولا (1)، وما حققته طيلة السنوات الماضية، ندرك أن صاحب السمو ولي العهد، في نظره لتطويع الاقتصاد الوطني وزيادة الاستثمارات الخارجية، ينطلق من رؤى استراتيجية لها مكانتها في مسيرة التطور، التي شهدتها مملكة البحرين في العهد الإصلاحى الميمون، مستفيداً من تجارب الدول الأخرى في تنويع مصادر الدخل. فإن سياسة سموه الحكيمة، التي أثمرت عن الكثير من المشروعات الإستراتيجية في البحرين جعلتها قبلةً للزوار من قارات العالم الخمس، يعيشون في رحاب أهل البحرين من خلال السباقات السنوية.

إن حلبة البحرين الدولية منذ بداية طرحها كمشروع، وحتى افتتاحها ومشاهدة السباق الأول، الذي جذب قرابة 100 ألف زائر، قد أدخلت البحرين أوسع أبواب التاريخ بأن أصبحت أول دولة عربية تستقطب هذا الكم الهائل من محبي رياضة السيارات. فاستقطبت ليس محبي هذا النوع من الرياضات فحسب، وإنما أيضاً شركات تصنيع السيارات، وكبرى شركات الإعلان في العالم، وأشهر قنوات البث الفضائي العالمية، لهذه الصناعة الجديدة التي دخلت منطقة الشرق الأوسط، وسُجِّلَتْ في صفحات التاريخ باسم مملكة البحرين.

حلبة البحرين الدولية، وحسب التقارير الميدانية، ساهمت كثيراً في الاقتصاد البحريني، وقد أنفشت حركة الطيران وشركات ومكاتب السفر والسياحة في مملكة البحرين، وسوق الفنادق والسيارات والعقارات والصناعات الشعبية، وأعادت الروح للسياحة البحرينية، كما ضاعفت من اهتمام المواطنين بثقافة السباقات العالمية، وساهمت في محو أمية الكثير من المواطنين فيما يخص صناعة السيارات الحديثة، وبالتالي أصبحت حلبة البحرين الدولية لسباق السيارات مورداً اقتصادياً جديداً أُضيف لباقي الموارد المالية، وجسّد رؤية البحرين لإرساء دعائم مشروعٍ رياضيٍّ اقتصادي، له تأثيراته الإيجابية على مختلف القطاعات في المملكة.

## تعزير مكانة البحرين العالمية

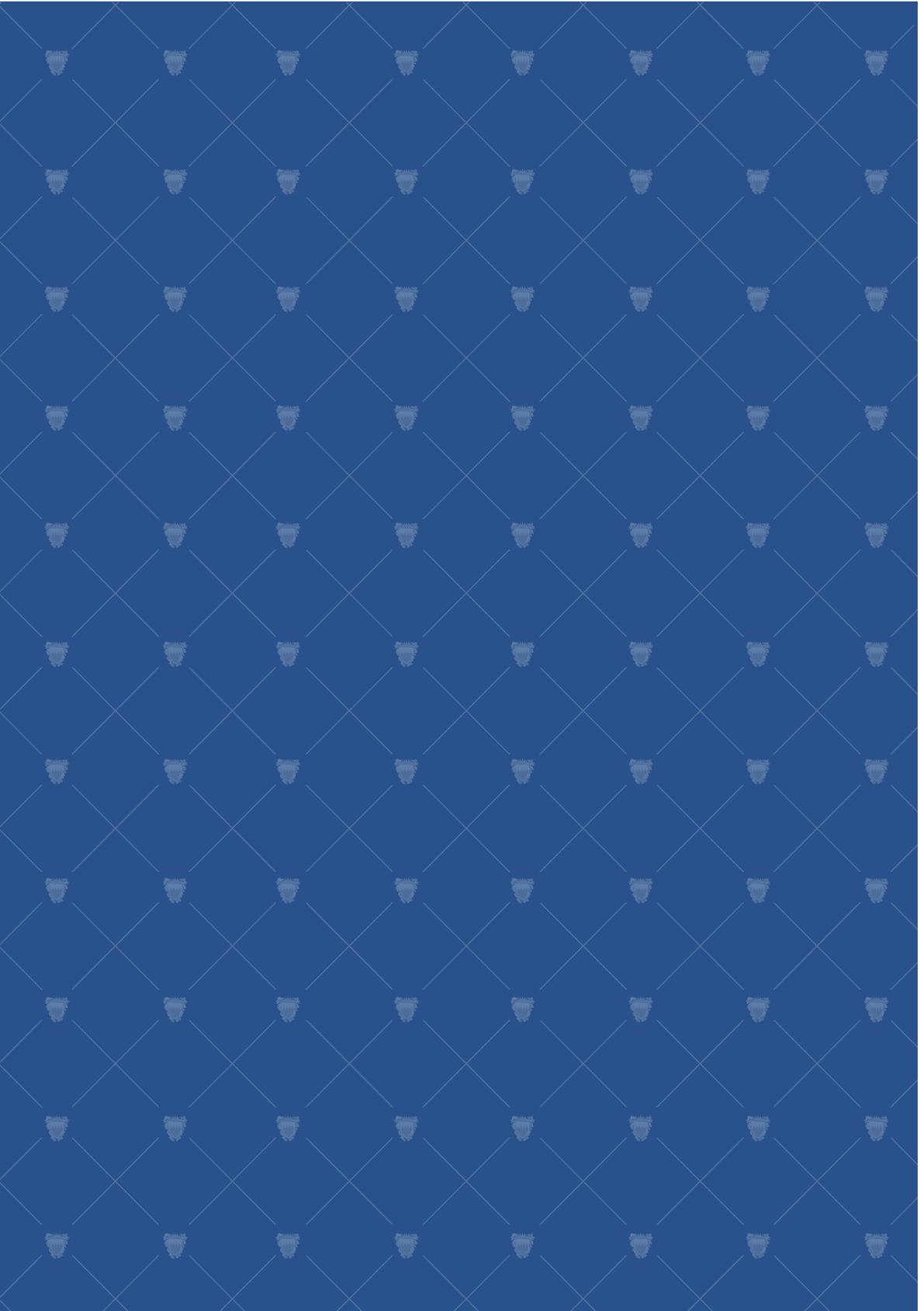
أصبحت البحرين اليوم إحدى الدول المتقدمة في استضافة سباقات الفورمولا (1)، بفضل كوادرها المؤهلة على أعلى المستويات، ونخسّ بالذكر فريق المارشالز البحريني، الذي أصبح مطلوباً من كبريات الدول مثل ألمانيا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة والهند وأذربيجان، نظراً لما يتمتع به من خبرة وكفاءة.

بكل الفخر والاعتزاز، فإن النجاح الذي حققته مملكة البحرين عبء الطريق لانطلاق مشاريع مماثلة في منطقة الخليج، وما الخطوة التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ببناء حلبة مرسى ياس في أبوظبي، واستضافتها لإحدى جولات بطولة الفورمولا (1)، إلا ترجمة لهذه الثقافة التي أوجدها سموه بالمنطقة.

إن سمو ولي العهد كان يدرك جيداً أن البحرين جديرةٌ باستضافة سباقات الفورمولا (1)، بفضل ما تمتلكه من كوادر وطنية شابة، قادرة على العطاء والتميز، والعقول القادرة على تحويل الحلم إلى حقيقة، وهو ما جعله يسير بخطواتٍ واثقةٍ وبثبات، واضعاً كلَّ السُّبُلِ المُمهِّدة لإنجاز ذلك المشروع الضخم، تجسيدا للرؤية الحكيمة لعاهل البلاد.

إن الواقع الجديد الذي رسمته حلبة لبحرين الدولية لسباقات السيارات يعكس الرؤية الحكيمة لسموه الذي أبهر القائمين على هذه الرياضة بفكره وشجاعته، لتتجج البحرين في كسب التحدي من خلال تنظيمها الرائع للسباق سنوياً، وحصول الحلبة على العديد من الجوائز التي عززت وضعيتها البحرين في المجتمع الرياضي العالمي، والمساهمة في تعزيز حضورها على جميع الأصعدة، لتكون أنموذجاً يحتذى به.

إن المبادرات المختلفة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، سواءً على صعيد المجالات الاقتصادية أو التعليمية أو التدريبية، أو الصحية والطبية، أو على صعيد اللجان التنسيقية، قد أسهمت بقدرٍ كبيرٍ للغاية في ما وصلت إليه مملكة البحرين في الوقت الراهن، من تطوُّرٍ وتحقيقِ قفزاتٍ حقيقيةٍ في المجالات آنفة الذكر، وهذه المبادرات قد تحولت، بفضل الله تعالى ثم رؤية سموه السديدة، من مشاريعٍ وخطِّطٍ مكتوبةٍ على الورق، إلى مؤسساتٍ قائمةٍ بذاتها في الواقع المعاش ولها صيتها وتأثيرها المباشر في حياة أهل البحرين. إن مبادرات سموه تظل مثلاً يحتذى به على جميع المستويات الإقليمية والعربية والدولية، لأنها نتاج فكرٍ وعصفٍ ذهني، ورغبةٍ قويةٍ في الإصلاح والتحديث والتطوُّر.





”بالنيابة عن جميع القياديين في حكومة مملكة البحرين،  
أؤكد لكم اليوم أن عزمنا أكبر من أيِّ تحدياتٍ تواجهنا،  
وبتكاتف الجميع، سنواصل العمل بفضلٍ من الله، وتوجيه  
من جلالة الملك الوالد حفظه الله، ورعاية ودعم سموكم  
الكريم لتحقيق الغايات المنشودة من أهداف التنمية  
والتطور، لصالح كافة أبناء البحرين المخلصين.  
وبتكامل الجهود، وبعزيمة الجميع، سنواصل مسيرة  
الإنجازات الوطنية المباركة، ونؤكد لكم اليوم أننا جميعاً  
لدينا حبٌّ للتحدي وعشقٌ للإنجاز.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه في الملتقى الحكومي 2016

18 سبتمبر 2016م



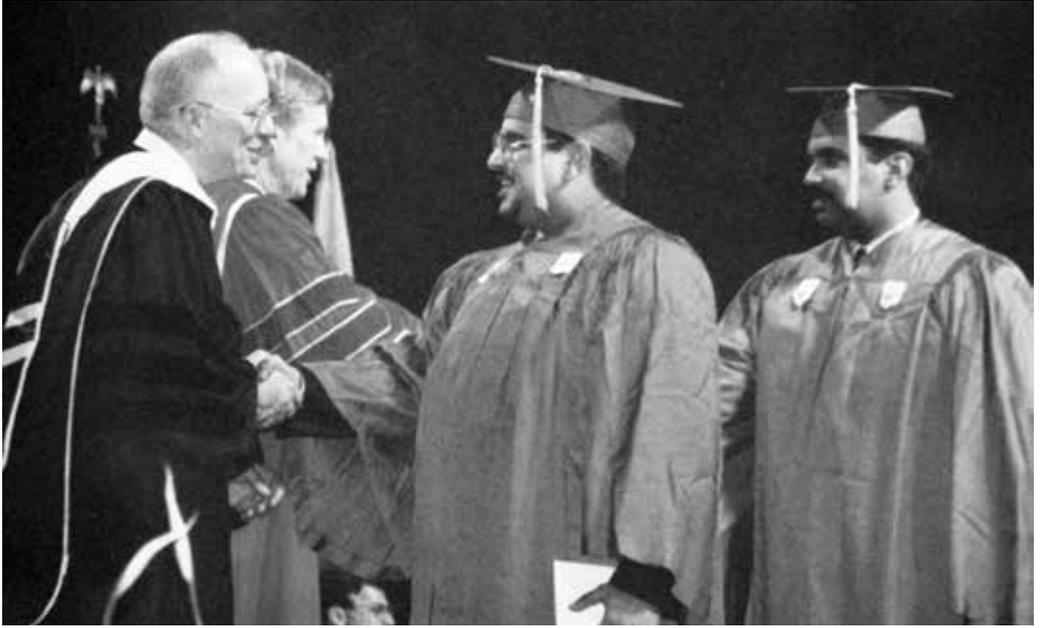
سمو ولي العهد يحضر المسابقة السنوية في الخطابة لطلبة المدارس الخاصة بنادي الخريجين 1984م



سمو ولي العهد يرعى مهرجان العيد الوطني المجيد الذي أقامته وزارة الإعلام 1988م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة مصفاة التكرير بشركة نفط البحرين (بابكو) 1991م



حفل تخرج سمو ولي العهد من الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة 1992م



حفل تخريج سمو ولي العهد من الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة 1992م



سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يفتتح أعمال ندوة بعنوان (البحرين عام 2010م) في جامعة البحرين 1992م



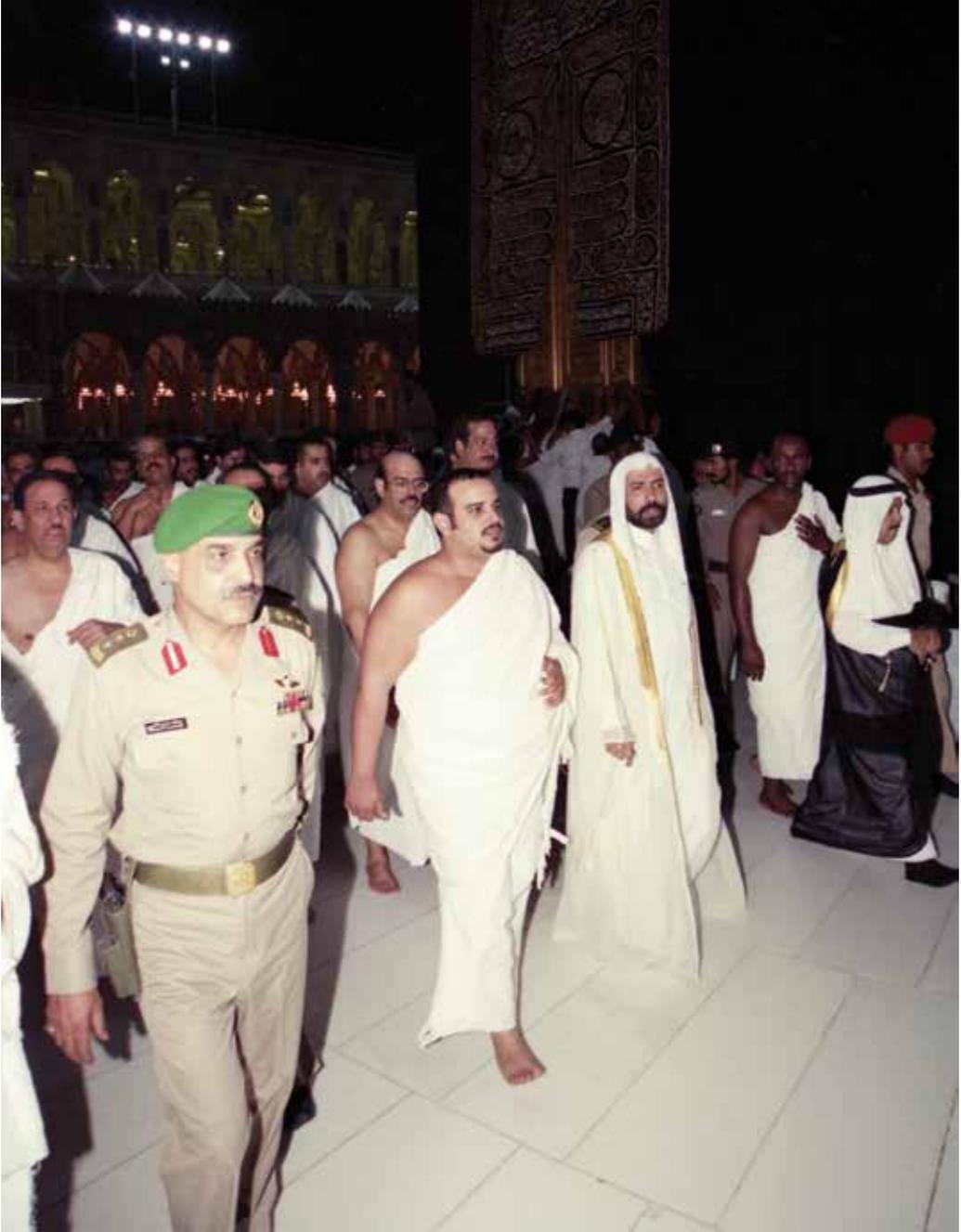
حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى (ولي العهد آنذاك) ينيب سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) لحضور حفل المهرجان الأول للتراث والثقافة (الغوص على اللؤلؤ) 1992م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه يستقبل سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) بمناسبة حصوله على الماجستير في فلسفة التاريخ من جامعة كامبريدج 1994م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه يستقبل سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) بمناسبة حصوله على شهادة الماجستير في فلسفة التاريخ من جامعة كامبريدج 1994م



سمو ولي العهد يؤدي مناسك العمرة 1999م



سمو ولي العهد يتأس اجتمع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بقصر الزاهر 2000م



سمو ولي العهد يتأس اجتمع اللجنة الوطنية لدعم القدس بقصر الزاهر 2001م



سمو ولي العهد يتأسس لجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني بقصر الزاهر 2001م



سمو ولي العهد يتأسس اجتماع مجلس التنمية الاقتصادية بقصر الزاهر 2002م



سمو ولي العهد يتجول في منطقة الأحراش للصيد 2002م



سمو ولي العهد مع نجليه سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ محمد 2002م



سمو ولي العهد يستقبل الوفد الرياضي المشارك في دورة الألعاب الآسيوية الرابعة عشرة في مدينة بوسان بكوريا الجنوبية 2002م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة إلى شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) 2002م



نيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى سمو ولي العهد يحضر مهرجان (البحرين أولاً) 2009م



سمو ولي العهد يحضر الحفل الخيري لمبادرة جلالة الملكة رانيا العبدالله لدعم «مدرستي فلسطين» 2010م



سمو ولي العهد في زيارة لمستشفى الملك حمد الجامعي 2012م



سمو ولي العهد يرعى حفل تخريج برنامج التدريب الصيفي في الأكاديمية الملكية للشرطة 2012م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة إحدى مدارس البحرين الحكومية 2010م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة إحدى مدارس البحرين الخاصة 2011م



سمو ولي العهد يرعى حفل تخريج إحدى الدفعات من برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية العالمية 2009م



سمو ولي العهد يلتقي عدداً من الطلبة البحرينيين الدارسين في الولايات المتحدة 2017م



سمو ولي العهد يحضر حفل تخريج نجله سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة من الكلية البحرية الملكية البريطانية 2015م



سمو ولي العهد يحضر حفل تخريج نجله سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة من الكلية البحرية الملكية البريطانية 2015م برفقة نجله الثاني الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة



سمو ولي العهد يضع حجر الأساس لمشروع وادي السيل الإسكاني 2007م



سمو ولي العهد يرعى حفل توزيع الوحدات الإسكانية على منتسبي قوة دفاع البحرين بوادي السيل 2011م



حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه يبدن مشروع مدينة سلمان الصناعية بالحد 2010م بحضور المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه وسمو ولي العهد حفظه الله



سمو ولي العهد يضع حجر الأساس لمشروع إسكان المالكية 2011م



سمو ولي العهد يضع حجر الأساس لمشروع مدينة شرق الحد الإسكاني 2013م



سمو ولي العهد يضع حجر الأساس لمشروع مدينة شرق سترة الإسكاني 2015م



سمو ولي العهد يرعى حفل تدشين مشروع مراسي البحرين بديار المحرق 2016م



سمو ولي العهد يحضر افتتاح جامع المغفور له بإذن الله تعالى صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة 2018م



سمو ولي العهد يلتقي صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة أثناء زيارة سموه للمجلس الأعلى للمرأة 2008م



سمو ولي العهد وسمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة يفتتحان معرض البحرين الدولي العاشر للحدائق 2014م



سمو ولي العهد يلتقي صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة أثناء زيارة سموه للمجلس الأعلى للمرأة 2014م



سمو ولي العهد يلتقي سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة أثناء زيارة سموه للمجلس الأعلى للمرأة 2014م



سمو ولي العهد خلال احتفال تدشين رؤية البحرين الاقتصادية 2030 بقصر الزاهر 2008م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه يستقبل سمو ولي العهد 2018م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه وسمو ولي العهد يحضران جلسة مجلس الوزراء



سمو ولي العهد يرعى حفل بورصة البحرين بمناسبة مرور 25 عاماً على بدء التداول الرسمي في البورصة 2014م



سمو ولي العهد يلتقي أعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات عام 2015م



برعاية المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه ومبادرة سمو ولي العهد افتتاح الملتقى الحكومي 2018م



سمو ولي العهد في الملتقى الحكومي 2019م



المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه ي دشن بحضور سمو ولي العهد مشروع تحديث مطار البحرين 2016م



سمو ولي العهد يزور مشروع تحديث مطار البحرين الدولي 2017م



سمو ولي العهد يزور مشروع تحديث مطار البحرين الدولي 2018م



سمو ولي العهد يطلع على الأسطول الجديد للناقلة الوطنية طيران الخليج 2018م



سمو ولي العهد يرعى حفل توزيع الجوائز على الفائزين في البطولة الثالثة للتنس الأرضي 1986م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يرعى بطولة جزر حوار لسباق السيارات 1996م



سمو ولي العهد يشهد جانباً من سباق البحرين للقوارب السريعة 1999م



سمو ولي العهد يحضر سباق رالي البحرين للسيارات 2000م



سمو ولي العهد يرعى سباق الخيل على كأس سموه بنادي الفروسية وسباق الخيل 1987م



سمو ولي العهد يحضر سباق الخيل الذي أقيم على كأس سموه بنادي راشد للفروسية وسباق الخيل 1995م



حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يتابع منافسات بطولة كأس سمو ولي العهد لسباق القدرة 2009م



سمو ولي العهد يستقبل وفد فريق نادي المحرق بعد عودته من لبنان متوجاً بالبطولة الآسيوية لكرة القدم 2008م



سمو ولي العهد يعلن انطلاق منافسات سباق القدرة المقام تحت رعاية سموه 2009م



سمو ولي العهد يحضر مباراة فريق منتخب البحرين ومنتخب نيوزيلندا على استاد البحرين الوطني 2009م



سمو ولي العهد يستقبل سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة وسمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة  
الفائزين في بطولة كأس سمو ولي العهد لسباق القدرة 2010م



حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه وبحضور المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه وسمو ولي العهد خلال افتتاح حلبة البحرين الدولية 2004م



سمو ولي العهد يفتتح معرض السيارات الكلاسيكية خلال سباق الفورمولا (1) 2010م



سمو ولي العهد يحضر فعاليات بطولتي V8 الأسترالية و GB2 آسيا بحلبة البحرين 2010م



سمو ولي العهد يتجول في حلبة البحرين الدولية 2019م



سمو ولي العهد يتابع فعاليات سباق الفورمولا (1) 2019م



سمو ولي العهد يتوج الفائزين بسباق الفورمولا (1) 2018م



سمو ولي العهد في صورة تذكارية مع فريق المارشالز البحرين 2019م



حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه (ولي العهد رئيس الوزراء بالنيابة آنذاك) يحضر حفل تخريج سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة من مركز التدريب العسكري 1986م



سمو ولي العهد يحضر طابور العرض العسكري الذي أقيم في مركز التدريب العسكري 1986م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة تفقدية لقاعدة المحرق الجوية 1991م



سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يقوم بزيارة إلى بعض المواقع العسكرية الكويتية لدى زيارته لدولة الكويت 1994م



سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يزور قيادة القوات الخاصة بالقوات المسلحة الأردنية 1995م



سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يزور سفينة الأبحاث العلمية ماونت ميتشيل البريطانية 1995م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع آنذاك) يزور قاعدة الشيخ عيسى الجوية 1996م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع آنذاك) يزور مقر قيادة القوات البحرية الأمريكية في الخليج 1996م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع آنذاك) يزور حاملة الطائرات الأمريكية جورج واشنطن 1996م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع آنذاك) يحضر حفل تخريج إحدى الدورات بوحدة الحرس الملكي البحريني 1996م



سمو ولي العهد يترأس الجانب البحريني في اجتماع لجنة التعاون العسكري البحرينية الأمريكية 1999م



سمو ولي العهد يزور سلاح الجو الملكي البحريني 2000م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة إلى وزارة الدفاع الأمريكية البنطاغون ويعقد اجتماعاً بين الجانبين 2001م



سمو ولي العهد يرعى حفل تخرج الضباط بكلية الشيخ عيسى العسكرية الملكية 2005م



حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بحضور سمو ولي العهد يقوم  
بزيارة وحدة الدروع الملكية 2006م



سمو ولي العهد يرعى حفل تخريج إحدى الدورات العسكرية الخاصة بالقوة الخاصة الملكية 2005م



سمو ولي العهد يزور حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس جون سي ستينيس 2011م



سمو ولي العهد يقوم بزيارة إلى سلاح البحرية الملكي البحريني وكاسحة الألغام البريطانية 2012م



سمو ولي العهد يحضر حفل استقبال على متن المدمرة البريطانية ديفندر 2016م



حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه ينيب سمو ولي العهد لحضور حفل تخريج دورة مرشحي الضباط في كلية الشيخ عيسى العسكرية الملكية 2018م



سمو ولي العهد يرعى حفل تخريج الدفعة 11 للمرشحين الضباط بالأكاديمية الملكية للشرطة 2018م



سمو ولي العهد يترأس اجتماع اللجنة التنسيقية بقصر القضيبيية 2017م



سمو ولي العهد يترأس اجتماع اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي بقصر القضيبيية 2018م



سمو ولي العهد يتراًس اجتماع الصندوق الملكي لشهداء الواجب بقصر الزاهر 2018م



سمو ولي العهد يتراًس اجتماع مجلس التنمية الاقتصادية 2019م



سمو ولي العهد يتأسس اجتماع اللجنة العليا للتخطيط العمراني بقصر القضيبيية 2018م



سمو ولي العهد يتأسس اجتماع مجلس الخدمة المدنية بقصر القضيبيية 2019م



سمو ولي العهد يرعى ورشة إصلاح سوق العمل بقصر الشيخ حمد بالقضيبية 2005م



سمو ولي العهد يزور هيئة تنظيم سوق العمل 2007م



سمو ولي العهد يشارك في المؤتمر السنوي السادس لمؤسسة الفكر العربي (فكر المنامة 6) 2007م



سمو ولي العهد يري افتتاح كلية بوليتكنك البحرين 2008م



سمو ولي العهد يفتتح معرض البحرين للسفر والسياحة 2005م



سمو ولي العهد يرعى حفل افتتاح هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب 2009م



سمو ولي العهد يرعى الاحتفال بإدراج طريق اللؤلؤ على قائمة التراث الإنساني العالمي 2013م



سمو ولي العهد يشارك في افتتاح مصنع ماكلارين بالمملكة المتحدة بحضور دوق ودوقة كامبريدج 2018م



سمو ولي العهد يستقبل سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مع نجليه سمو الشيخ حمد بن ناصر آل خليفة وسمو الشيخ محمد بن ناصر آل خليفة في مجلسه الأسبوعي 2019م



سمو ولي العهد يستقبل رواد مجلسه الأسبوعي



سمو ولي العهد يزور مجلس سمو الشيخ إبراهيم بن حمد آل خليفة



سمو ولي العهد يزور مجلس سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة



سمو ولي العهد يزور مجلس صاحب المعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي وصاحب المعالي المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة الجلاهمة



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة آل محمود



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة العصفور



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة كانو



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة علي بن يوسف فخرو



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة الفضالة



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلي بن دينة والعريفي



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة البوعيين



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة صادق وتقي البحارنة



سمو ولي العهد يزور مجلس فيصل جواد



سمو ولي العهد يزور مجلس عبدالجليل بن أحمد الأنصاري



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة المسلم



سمو ولي العهد يزور مجلس خالد آل شريف



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة كازروني



سمو ولي العهد يزور مجلس أحمد منصور العالي



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة إسحاق بن عبدالرحمن ومحمد بن يوسف نجيبى ومصطفى بن عبداللطيف في البيت العود للضيافة



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة الكعبي



سمو ولي العهد يزور مجلس عائلة بن هندي



سمو ولي العهد يزور مجلس خليفة بن أحمد الظهراني



سمو ولي العهد يزور مجلس الشيخ سليمان المدني



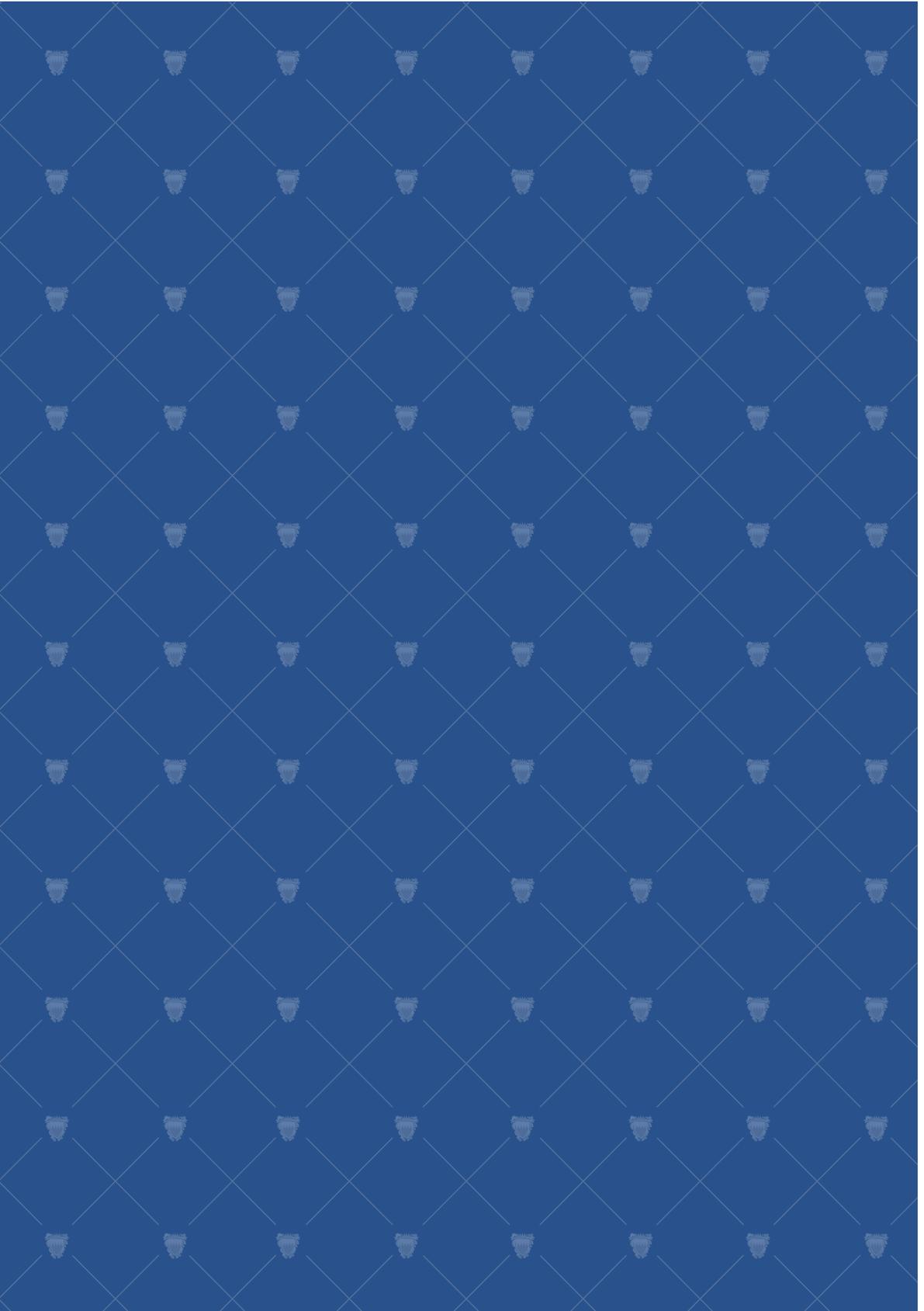
سمو ولي العهد يزور إحدى الأسر بمناسبة رأس السنة الهندية 2017م



سمو ولي العهد يقيم مأدبة إفطار لكبار ضباط ومسؤولي قوة دفاع البحرين 2018م



سمو ولي العهد يقيم مأدبة إفطار لكبار ضباط ومسؤولي وزارة الداخلية 2018م





”إن البحرين وطنٌ نعيش فيه ويعيش فينا، وطنٌ نشأنا على ترابه، وترعرعنا في ربوعه ولا مستقبل لنا إلا بين أحضانه، من أجله نصنع من أرواحنا سلماً يرتقي به، ومن جراحنا وآلامنا نصنع جسوراً، نعبّر فوقها إلى غدٍ يحقق آمالَ شعبنا في التنمية والتقدم في شتى المجالات.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

من كلمة سموه التي وجهها للمواطنين خلال أحداث 2011  
7 أبريل 2011م

## الفصل الثالث

---

سلمان ..  
في عين العاصفة



سيذكر التاريخ العربي المعاصر أن التاسع عشر من يناير عام 2011م كان لحظة وداعٍ لفصلٍ في حياة العرب كلهم، وإيداناً بعصرٍ جديدٍ تتساوى فيه احتمالات «الضياع» بذات مقدار احتمالات «الأمل».

وصل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الأمير النبيل، صباح ذلك اليوم إلى قاعة التشريفات في مطار (شرم الشيخ)، بجمهورية مصر العربية، تلك المدينة الساحلية المغرقة في البعد عن فوضى القاهرة.

كان ذاك المكان - شرم الشيخ - تغمره الدعة والسكينة والمَلَل، ويزينه اسم الشارع الحيوي فيه والساحة العامة، حيث أطلق الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك اسم (جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة) عليه، والذي يمتلئ دوماً بالزوار والمستمتعين بهواء السواحل البحرية، والطعام المصري المميز.

أضحت شرم الشيخ مدينة الراحة والاستجمام للرئاسة المصرية منذ عدة أعوام، يؤمها (الرئيس) مبارك وأعضاء حكومته، لالتقاط الأنفاس بعيداً عن الضوضاء، وصارت بالتدريج مدينة المؤتمرات الكبرى المميزة، وأخذت شهرةً عالميةً في أبريل 1996م، حين جمع الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون قادة البشرية لمقاومة إرهاب ما سُمّي بالتطرف الإسلامي. صارت شرم الشيخ بمعنيين: السياحة البحرية وسياحة المؤتمرات.

وفي التاسع عشر من يناير 2011م، انتدب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بكره، وسمو ولي عهده، ليمثله في المؤتمر الاقتصادي العربي، الذي حضره عددٌ كبيرٌ من القادة العرب.

وقد هيمنت الاحتجاجات التونسية على أروقة ذلك المؤتمر في شرم الشيخ، لكن القيادة المصرية كانت تبدي تماسكاً، ولم تكثرث للذي يجري قريباً منها في تونس، وأبدت ثقةً بالنفس مبالغاً فيها. كانت احتجاجات الأردن على نحوٍ قريبٍ قد وصلت أصدائها أروقة المؤتمر، واضطر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للتغيب، واكتفى بإرسال رئيس وزرائه سمير الرفاعي لتمثيله في المؤتمر، وكان الصمت والسرعة التي غادر بهما الرفاعي المؤتمر مؤشراً على حجم التوتر الذي حُطط له لدهامة المنطقة بأسرها.

ولي عهد البحرين كان أكثر الحضور تيقظاً للقادم من الأيام. فليس هنالك مشكلة في طريق نهج المملكة الإصلاحية والسياسي، فبعد الانتخابات النيابية التي سبقت إقامة المؤتمر خريف 2010م، تعزز توازن تمثيل مختلف التيارات والمشارب السياسية في مقاعد مجلس النواب، وهو ما كان متجسداً أيضاً في تشكيلة الحكومة وأجهزة ومؤسسات الدولة.

### على طريق الإنجاز التنموي

إن المسيرة الإصلاحية التي باشرها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، لحظة تسلمه ملك آبائه وأجداده الميمون على حافة مطلع القرن الجديد، قد منحت البحرين فرصةً للأمن والتنمية والأمان، فحققت المملكة بهذه الفرصة الريادة، وقطعت أشواطاً هائلةً في وقتٍ قياسي.

ولقد كلف حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه سمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، في مرحلة مبكرة، بالإشراف والمراقبة وإعادة النظر في كل خطط التنمية الاقتصادية والوطنية، كما أوكل جلالته لـ (ولي عهده) من قبل الإشراف على لجنة تفعيل مبادئ الميثاق، ولقد استجاب بإقبالٍ وطنيٍّ غير مسبوقٍ هذا الأمير المميز بصبره وبعلمه، لأمر جلالته وصدع له، محبباً واعياً، مرناً ومنجزاً، ونهض بإنشاء حلقات التنمية الوطنية الشاملة. فمجلس التنمية الاقتصادية أضحى رافعةً وطنيةً اقتصاديةً لكل مشاريع المملكة ومخططاتها، ومضى بعيداً في التأكيد على الميزة البحرينية وفرادتها، وهي أن التعليم فيها قد سبق النفط.

ففي الوقت الذي باشرت مدرسة الهداية الخليفية، كأول مدرسة نظامية في البحرين، مهامها لترسيخ الوعي بالتعلم سنة 1919م، كان أول بئرٍ للنفط قد تم اكتشافه في الخليج العربي بحرانياً في 2 يونيو 1932م.

لهذا فإنه ما من مجلسٍ ضم سمو ولي العهد في برنامجه السنوي الرمضاني إلا أشاد فيه بمزايا المواطن البحريني، الذي لم يتكل على غيره في بناء مينائه، ومصانعه من الألمنيوم والبتروكيماويات والشوارع والمدارس وغيرها، وقد عزز كل ذلك بالانتماء الوطني للبحريني والبحرينية، سواءً بسواء.

لقد ثابر سمو ولي العهد على تنفيذ توجيهات جلالة ملكه في إصلاح التعليم بشقيه المدرسي والجامعي، وصمم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، واستعان ببيوت الخبرة العالمية، ما منح تجربة البحرين في التعليم ميزةً نسبيةً وإضافيةً، كما التفت إلى سوق العمل، وأنجز أول تجربة وطنية فريدة من نوعها في الوطن العربي كله، إنها صندوق العمل (تمكين)، التي أضحت تجربةً رياديةً تتقل عنها نماذج نجاح في العالم العربي، كما صارت قصة نجاح أممية، بنموذجٍ بحرينيٍّ أصبح دولياً في ريادة الأعمال.

كل ذلك وملاحقاتٍ يوميةٍ للنهوض بالناقلة الوطنية "طيران الخليج" ودعمها، في ظل ظروفٍ تشبه المعجزة، وكان سموه ينطلق في كل ذلك من فلسفةٍ وطنيةٍ قوامها أن البحرين جزيرة، وأن الناقلة الوطنية أهم شريانٍ يربط المملكة بالعالم.

كان اقتصاد البحرين قد حقق قفزاتٍ نوعيةً غير مسبوقة، وتحسن نمو الحياة ومستواها، فقد حققت معدلات النمو قفزاتٍ نوعية، كل ذلك جرى بموازنةٍ وترابطٍ مع استقرارٍ سياسيٍّ عارم، وحريةٍ في التعبير. وقد ظفر كل ذلك بمباركةٍ وتأييد المؤسسات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها، دون تفويضٍ من أحد، مراقبة حركة المجتمعات العربية خاصة، وملاحقة كل هفوةٍ أو خطأٍ للأنظمة العربية، وتضخيمه والمبالغة في نتائجه.

وكانت البحرين حتى سنة 2011م بمنأى عن هذا كله، بل اتخذت منظماتٍ دوليةً عديدةً من البحرين مقراً لها نظراً لنشاطاتها وأهميتها، ولما تتمتع به المملكة من صيتٍ ذائعٍ الشأن.

هذا كان حال المملكة المزدهر المشرق المستقر في شهر يناير عام 2011م، حين مثل سمو ولي عهد مملكة البحرين في المؤتمر الاقتصادي العربي بشرم الشيخ.

## مشهد شرم الشيخ في يناير 2011م

ورغم الانضباط المزعوم الذي بدا مبالغاً فيه للغاية من الماكينة الإعلامية المصرية، فإن قلقاً وتوتراً كانا يطلآن برأسيهما على كل المراقبين في ذلك المؤتمر، وأن شيئاً من فقدان الأمل قد لمس في ردهات المؤتمر وقاعاته، خاصة لدى الساسة والحزب الوطني الحاكم المهيمن، الذين أسندوا ظهر مصر كله إلى جيشها فقط، تفادياً لسقوطٍ مدوّ ينتظرها كان قدراً يستحيل تجنبه، وكان الحديث عن حجمه وليس تفاديه.

وحضر بعض الحكام، يدفعهم الحماس للمشاركة في هذا المؤتمر الحيوي، معتبرين أن نذر الصاعقة التي هبت مدويّة في تونس أول الأمر، عابرة ذات تأثيرٍ محدودٍ على أمة العرب، وأن المسيرة ستستأنف مشوارها بهذا التقدم عما قريب.

كانت البحرين ملكاً وولي عهد، وحكومةً وشعباً، في قلب هذا الهدف المتفائل لمستقبل العرب، وكان ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، أكثر حضور المؤتمر ذاك ثقةً وتفواؤلاً.

غادر سمو ولي العهد عائداً إلى البحرين، دون أية إشارة تشير أو تدل على أن مصر ستكون غير مصر بعد خمسة أيام.

مثل الكوايس..

مثل الأحلام والخيال..

مثل المنامات المقلقة..

بعد خمسة أيامٍ من تاريخ ذلك المؤتمر..

كان الرئيس المصري يتراً اجتماعاً في مكان ما للشرطة المصرية ووزارة الداخلية، بمناسبة الاحتفال بيوم الشرطة الواقع في 25 يناير.

اندلعت المواجهات بضاوّة، وبدأت ثورةً في مصر، منظمة، مفتعلة، وبدت وكأنها القدر الذي لا يُرد، وعصفت في أقل من شهرٍ بأعتى وأعرق وأقوى نظام في الشرق الأوسط كله، وتتحّى الرئيس مبارك عن الحكم مرغماً.

لماذا كل هذا التقديم قد راح بعيداً إلى هناك، إلى مصر؟

### أولاً:

لأن مصر مروحة الأمة كلها، تمتلك دوماً إرادة التغيير، ودهشة المفاجأة في الذهاب إلى المجهول.

### ثانياً:

إن قدر العرب يرتبط على نحوٍ ما بقدر مصر، شاء من شاء، وأبى من أبى، فمصر للعرب بوابة الدخول إلى التعليم والتنمية والفن والفكر والثقافة.

### ثالثاً:

أحياناً يرسم التاريخ لوحات للحوادث الكبرى، تترابط على نحوٍ مفاجيء ومن غير مقدمات. برز دور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله في العاصفة التي أتت على كل منجزات العرب أو كادت، ولم تنج منها البحرين، إلا بحزم مليكها وحكمة ولي عهدها ووعي شعبها، ووقوف أشقائها سنداً في وجه أعدائها، عندما منحه الله سبحانه وتعالى قرار مليكه بإسناد مهمة تحمل مسؤولية التصدي واحتواء أزمة فبراير في مملكة البحرين له. كان ذلك الدور قد ارتبط بمصر في ثلاث محطات وقعت بالمصادفة كلها بعد أن كان هذا الأمير العربي الشاب قد نذر كل حياته ووظف وعيه وخبراته، وظلت مواقفه في الأزمة (الفتنة الكبرى) بالبحرين، حكمةً أذهلت العدو قبل الصديق.

### المحطة الأولى:

كان سمو ولي العهد، في التاسع عشر من يناير 2011م في مصر، مع الرئيس حسني مبارك في شرم الشيخ في آخر مؤتمر ترأسه مبارك، وكان في ذلك مروءةً بحرينية، عكست مواقفها اللاحقة في سند ودعم الأشقاء في مصر.

### وكانت الثانية:

خروج أول فوج احتجاج في البحرين بادعاء غير مبرر، سوى أجندة مسبقة، للاعتصام أمام سفارة مصر في البحرين، مساندةً للثورة المصرية القادمة، وكان في ذلك أول نذر المؤامرة على البحرين.

### أما الثالثة:

فلقد فاجأ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، العالم العربي، يوم الثامن من فبراير عام 2011م، في مؤتمرٍ صحفيٍّ مشتركٍ مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (رئيس الوزراء آنذاك) بأنقرة، عقب محادثاتٍ مشتركةٍ بين الجانبين البحرينيين والتركيب، حين اتخذ سمو ولي العهد موقفاً متقدماً من الحدث الذي اندلع فجأةً وهز كيان الأمة العربية، هو موقف بحريني حضاري وليس اعترافاً بطرف وإنكاراً لدور طرف آخر، وكما جرت العادة فإن سياسة التغيير الإيجابي والمتدرج التي قررها حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، منذ اللحظة الأولى التي تقلد فيها زمام أمر مملكته قد شكلت فلسفة حكمٍ دائمةٍ واستراتيجيةٍ لهذه المملكة، والتي كان سمو ولي العهد يمثلها أفضل تمثيل، قد جعلت من هذا الموقف المتقدم مرجعاً للحوار اللاحق الذي تبناه سموه مع المجموعة التي شطت وأوغلت في الخطيئة بحق الوطن.

ومهما سيكتب التاريخ عن دور هذا الأمير العربي، فإنه لن ينصفه حقه، عندما تمكن - بدعم ومؤازرةٍ من جلالته الملك، ومن الأخيار الودودين من أهل البحرين - من رفع أكبر خطرٍ كيانيّ واجهته مملكة البحرين، هذه المملكة التي يشبه دورها في بناء الكيان الخليجي والعربي كله (حجر سنمّار) الذي لو انهار - لا سمح الله - لانهار كل جدار المقاومة العربية.

كان أخطر ما واجهته البحرين في فترة فبراير الدعم الغامض القادم من الخارج، الذي تلقاه الفوضويون والعبثيون، والجهلة والمغرر بهم والمتآمرون، من كل جهات الجغرافيا الأربع.

كانت البحرين..

أمام التحدي وفي قلب المؤامرة..

وكان ولي العهد أهلاً للتكليف، وداراً للحكمة.

## سلمان بطل للتاريخ

سنختار عدة صورٍ جرت، وكان صانعها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، كي لا تكون السردية النمطية للأحداث منهجاً لتناول (فتة فبراير).

إن هذا الكتاب ليس تاريخاً لمملكة البحرين، وهذا العرض ليس تاريخاً لأزمةٍ ضاريةٍ ولكنها كانت عابرة، وتؤكد دور الفرد في صناعة التاريخ والتحضير للمستقبل، وتجهيز الجيل الواعي والمسؤول ليكون قادراً على التمسك بوطنيته، وأن يستوعب بالفهم العمل الدستوري ضمن القانون، وأن يتمسك بالمساهمة بدوره كشبابٍ مستقبليٍّ في الإعمار وليس التخريب وهدم ما أنجز.

لم يئن الأوان بعد لفك كل ألغاز (الربيع العربي)، وما أداه من دورٍ تخريبيٍّ كاد أن يأتي على حضارة أمةٍ بأكملها.

إن ما سنقدمه في هذا الكتاب من صور، ستعين الباحثين والمؤرخين في العثور على العبر والدروس المستفادة، بقصد تجنب تكرارها.

وفي الكتاب مجموعة صورٍ مثّل سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله فيها قدرته الفذة على صناعة الدور المطلوب.

ولما بلغت القلوب الحناجر، وبلغ الاستقطاب أشده، بين الملكيين الوطنيين الحريصين على وطنهم، المخلصين لمليكتهم والمنحازين لهموم البحرين، مقابل قلةٍ من الذين نقضوا البيعة، وحنثوا بالقسم، وخرجوا عن الميثاق، وأعلنوا بالممارسة أنهم ضد وطنهم.

في تلك اللحظة العصيبة على كل حاضر العرب ومستقبلهم، انبرى نفرٌ من قادة الأمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكانت البحرين أمام التحدي.

وكان الضغط على البحرين الوطن رهيباً وماكراً، لأيجاري ولأيداري، وكان الملك الحاكم العادل يُعجم عيدانه، ويتخير الفئة الحكيمة، القادرة المؤمنة، لتكون السند والعمد.

وفي لحظة، جمع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه الإحساس الأبوي بالحكمة الملكية بمعرفته النافذة بصراً وبصيرةً في قدر الرجال وإراداتهم، وما يتمتعون به من سجايا وخصال، فاتخذ الملك حمد الأب قراره بأن يحيل ملف فتنة فبراير التي حلت بالبحرين، إلى يدي قرة عينه، وفلذة كبده، الذي رباه على ما يحب، وما يجب أن يراه فيه لحظة تلبية نداء الوطن.

وفُوض صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، بملف الأزمة والتعاطي مع قوى الغرب، المتماذي في دعم ومساندة الفوضى، لحظة قرروا أن يروها نموذجاً لثورة شعبية عادلة، وكان هذا التماذي هو الظلم والبهتان.

لقد كان التوجيه الملكي لولي العهد ساطعاً مثل الشمس، بأن يحافظ على معنى الوحدة الوطنية، ترجمةً للأمر الملكي السامي، والتشبُّث بتطبيق رؤية جلالته الملك الوالد، أن البحرين ستبقى الأسرة الواحدة برغم كل الصعاب، ومقاومة الابتعاد عن روح المواطنة، ومنع انزلاق المجتمع إلى العنف، ومن ثم رسم خارطة طريق واضحة المعالم والتفاصيل، لتأخذ البحرين وبأقصى سرعة ممكنة إلى بر الأمان.

ثم كان هناك الهدف الأسمى، وهو الحفاظ على هيبة الدولة، دولة المواطنة، ودولة المؤسسات، ودولة الميثاق، ودولة الإنجاز.

فقد كان هذا النداء أداة حُكْم وبرنامج وطن، صاغه وصانه بأبويةٍ دافقة وبجزم، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على مدار السنوات التي تسلم فيها مسؤولية حكم مملكة البحرين.

لقد بلور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، مفهوماً وطنياً واضحاً لشرعية الحكم، عبر بوابتين أرادهما حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وهما هوية البحرين الدائمة، والشرعية التاريخية، وكيفية اعتبارها المنى والمنطلق والقدر المحتوم. كانت شرعية التاريخ في حكم آل خليفة تعلق بالبحرين فوق كل أزمة، وتستوعبها وتحيلها إلى فرصةٍ جديدةٍ للنمو والتقدم.

وهكذا عمق سمو ولي العهد بدوره الريادي تراكم الشرعية التاريخية، وعمل على بلورة مفاهيمٍ جديدةٍ تضاف إلى عبقرية الحكم، التي جعلت من عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه روح الشرعية التاريخية الخلفية على مدى الأزمنة والدهور، أما الشرعية التالية الداعمة للشرعية التاريخية والمعبرة عنها فكانت (شرعية الإنجاز)، وشرعية الإنجاز في مملكة البحرين قصة القصص، ومهندسها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، نراها في المجالس الرمضانية فصل الخطاب، وعمق التواصل بين القيادة والناس، وذلك الرصيف الحنون المباشر، للتواصل الذي صنعه سموه، طوال شهر رمضان المبارك من كل عام، سنَّة حميدة، جرياً على سنَّة حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه.

## (فتنة فبراير) لحظة من تاريخنا المعاصر (وسلمان) قدرها

استمر عدة عقود قبل أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الذي جرى، ذلك الخيط الذي أُعدَّ له بعناية فائقة في (فتنة فبراير) في البحرين.

2011م.. لحظة تاريخية حاسمة بحجم وطن، طُرحت أسئلة حرجة في امتحانٍ صعب تمكنت المملكة من تجاوزه، لتمسكها بالإرث الوطني والحضاري الشامخ لآل خليفة في البحرين، يضمّ مقومات الهوية البحرينية الجامعة، والإرادة الوطنية الصادقة، فأجابت عن الأسئلة بإجابات ناصعة البرهان، جوهرها أن الوطن أسمى من أي اعتبار، وأن وحدة أبنائه هي الصخرة التي تتحطم عليها هجمات الأصوات الناشزة بالتطرف والغلو.

وعت البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، دقة وحساسية هذه اللحظة، التي تخلّى فيها البعض عن حسّ المسؤولية الوطنية، في محاولة عابثة يائسة للحاق برياح ما سُمّي بالربيع العربي، التي عصفت بعددٍ من الدول العربية، ليحل إثرها الخراب والفوضى، فقد حال الحصن الوطني العصي، الذي عزّز منعمته جلالته الملك المفدى، دون المساس بأسس الوطن من قيم ومؤسّسات وقانون، عبر مساعي التأزيم وإيقاظ الفتن.

ثمّة مدرسة في التفكير عينها على الوطن، تثق بوعي الناس، وهذه المدرسة تُصِرُّ على الكتابة في الذي جرى، إخلاصاً من هذا الجيل للتاريخ، وتوثيقاً لعملٍ وطني نبيل، قاده بكل رحمة وحكمة، جلالته الملك الوالد وولي عهده الأمين.

كذلك ترى هذه المدرسة أنه من حق الأجيال التي لم تعش الأزمة معرفة الذي جرى، حتى تتجنب وقوعه مرة أخرى لا سمح الله.

وفي قلب هذه المدرسة، راعيها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الذي كان هو من صدع بالأمر الملكي السامي، باحتواء الحدث المرّ بعد استيعابه، والعمل على تخطّيه بأقل الخسائر بعد وقوعه، والتمهيد لعودة المملكة إلى سابق ما كانت عليه من أمان واستقرارٍ ونموٍّ، لكي ينطلق الاقتصاد الوطني من جديد صوب التقدم والنمو، وكان هذا استثناءً في منطقةٍ تموج بالفتن والاضطرابات.

وقد حُصِّ سموه على التوثيق والانتقال بذاكرة البحرين من حديث المُشافهة، الذي يعتمد في نقل الأحداث على الأهواء والنوايا والدوافع، إلى اعتماد ذاكرة مُدوِّنة للأحداث المفصلية في هذا الوطن المميز بعطاء أهله، واستجابةً بالتالي لأمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، باعتماد تدوين المنجز، حتى يكون زاداً ووسيلة تقدّم وافتخارٍ للأجيال القادمة، وليدرك الخلف قيمة ما قدمه السلف لهذا الوطن الغالي.

ولئن كان التعليم والتنمية والصحة، والموانئ والمصانع، والطرق والمطارات، عالية الشأن في حياة الشعوب والأمم، فإن معركة البقاء تظل هي الأهم، ومن سال دمه فداءً لوطنه، وولاءً لمليكه، يجب أن يُخلد ذكره بأحرفٍ من نور، ومن نذر قلمه وفكره دفاعاً عن مكانة البحرين واستقرارها استحق المدح والثناء.

وكذلك الحال لمن ترك تقاعده، وعاد ليدرس في مدارس البحرين، دون أن يُطلب منه ذلك، فبادر البحريني وغير البحريني من المقيمين في هذا البلد الآمن، كل أولئك هبوا إلى واجبه حياً وكرامة، لسد الفارغ الذي تركه بعض الذين قرروا الانحراف عن رسالة التعليم المقدسة.

ورجال الأمن ممن قدموا دماءهم زكيةً ضريبة الولاء، وأولئك الذين ظلوا متمسكين بروح التضحية، محرومين من زيارة ذويهم وأهل بيوتهم شهوراً عديدة حفاظاً على أمن البحرين، من الواجب أيضاً تخليد ذكرهم.

وسمو ولي العهد، الذي حمل أمر مليكه بيمناه ووضع البحرين وطناً ومواطنيين بيسراه، وأفرغ قلبه وترفع عن أي عتبٍ أو غضب، وأمسك بحقوق مواطني مملكة والده إمساك المؤمنين الملبين برسالتهم.

ولي العهد..

الأمير الخليفي العربي سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة قدم نموذجاً للحكم العادل..

كان هو الصورة.. وكان هو الظل في آنٍ واحد..

كان ولي العهد سلمان صورة القائد البحريني الذي أدار الأزمة، أزمة فبراير ببسالةٍ ودبلوماسيةٍ، وبصبر الأتقياء الأولياء المؤمنين بمليكتهم، الملبين لأقدارهم.

وسيدكر التاريخ لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أنه صنع من كل هذا مدرسةً بحرينيةً يستطيع العرب استلهام عبرها على مرّ الزمن.

فهو من قال:

«المواطن البحريني - كما أمرني سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه - هدف التنمية وغايتها، ولا قيمة للتنمية إن لم تكن كذلك».

وكما عمّم سموه فوائد التنمية، فقد غرس معنى المواطنة الشاملة، في أحلك الظروف وأشدّها، ولم يُثبته نقدٌ جرى على بعض ألسنة قصار النظر من كل المكوّنات، وظل الإجماع هدفه الدائم، استجابةً لأمر صاحب الجلالة الملك المفدى.

ولقد أسهم سمو ولي العهد، بطريقته الهادئة والعقلانية، في أن يظل المؤمنون بدور مملكة البحرين الريادي في المنطقة بعيدين عن كل ما هو طائفي ومذهبي وعرقي، كما تابّر سموه -حفظه الله- على المتابعة والإبقاء على الحلفاء التقليديين للمملكة، والاستعانة بخبراتهم، ولكن دون أن يمسّ ذلك بعض طرفٍ من السيادة والكرامة الوطنية.

### نصيحةٌ قبل الأزمة

هذه صورٌ لوليّ عهدٍ بذل ذوب فؤاده لتجنب الفتنة قبل وقوعها، واحتواء أقل شرورها حين أضحّت قدراً لا مفرّ منه، ثم بذل جهداً للتاريخ سيبقى عبرة، وللأجيال القادمة وصية.

كيف يكون الولي للعهد، قرة عين أبيه، وبوابة قلبه وعقله، وقد كان؟

وكيف يصير ولي العهد مفتاح الفرج؟

وكيف يُمسي الوطن بوابةً للحب، ويتحول ولي العهد إلى قفلٍ ذهبي يغلق بوابات الفتنة والبؤس؟

ستظل فكرة المجالس الرمضانية في مملكة البحرين مدرسةً لآل خليفة، منحها حمد الملك روحاً ميّزتها، وصنع ولي العهد سلمان لها صورةً تشبهه، ولغةً خاصةً جعلت منها مدرسة فكرٍ وتواصلٍ وحميمية، بعث فيها سمو ولي العهد رسائله التوعوية، لناسه وأهل البحرين، بحبٍ وقيادةٍ وبروحٍ مسؤولة.

لقد صنع سمو ولي العهد، من بين ما صنع، صوراً نراها تمثل حقيقة الفعل الوطني، الذي أسهم في صون الكيان الوطني في مملكة البحرين، وجعل من الميثاق الذي عبّر عن روح حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه واقعاً ومستقبلاً.

## استباق نُذُر الأزمة.. توجيهُ أبويِّ مسؤول

من يعايش صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، يدرك أنه يعني كل حرفٍ يقوله، ولا يترك للمصادفات مجالاً قط، وهو مباشرٌ يتعالى على المراوغة ويمقتّها، فمن خصاله أنه ينأى بنفسه عن التأويل.

سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله أمير الصمت البليغ، يتقن فن الصمت، لكنه حين يقول يكون قوله خنجراً يلمع، ورمحاً يخترق مباشرةً، بدون مقدماتٍ مملّة.

وقد تنبّه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله إلى خطورة هذه الفتنة، التي ذهب بأصحابها الغرور والغطرسة مذهباً مدمراً للذات، وباتت تمهّد لفتنة فبراير مبكراً.

كانت نُذُر الفتنة قد باشرها بعض دعائها قبل ذلك رمضان، وسيروا مظاهرات خرجت من منطقة سار والبلاد القديم وسترة.

ولعل سموه قرر اختيار ذات المكان ليرسل منه رسالته لمن يقوى على الفهم، فيتراجع مَنْ سوّلت له النفس الرديئة العبث بأمن وطنه.

كان سموه واضحاً وحاسماً، وموقفه لا يحتمل أي تأويل.

تأني، كعادة سموه، حين يريد أن يقول..

وتحدث سموه في الحضور بعمقٍ ومسؤولية.

## حكمة الملك واستجابة ولي العهد

من أين جاء كل هذا العنف للبحرين؟

طاف هذا السؤال على نحوٍ مفاجيء منذ ليل 14 فبراير 2011م بالسفارات والبعثات الدبلوماسية، والإعلاميين العرب والأجانب، والمقيمين والضيوف، وأخيراً بالبحريني الذي لم يعرف في حياته العنف وسيلةً للتعبير، ولا الطائفية وسيلةً للتغيير.

إن أمة البحرين (مواطنين، مذاهب، أدياناً، مقيمين، ضيوفاً) قد أذهلها هذا العنف الدامي خلال فتنة فبراير، من رجال أمنٍ يُقتلون في الشوارع، وهتافاتٍ خرجت عن كل ثقافة البحرين وتراثها النفسي، حاولت، أن تتخر في عظم وروح البحرين، وتناولت على الشرعية، وتجمعت في منطقة حيوية تتوسط العصب المروري للعاصمة المنامة، وتحاذي مركزها المالي وقلب أحيائها الدبلوماسية، في تعطيلٍ لأرزاق العباد والبلاد، هكذا بدت الحملة، متقنة كأنها مؤامرة، ومنظمة كأن غاياتها قد حُدّدت مسبقاً من خارج الحدود.

إلا أن ما عُرف من حكمةٍ وصبرٍ أصيلين عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، كان له الدور الأبرز في احتواء هذه المخططات حينما خرج على الملأ، في حديثٍ تلفزيونيٍّ كان هو الأشهر، وقدم التعازي لذوي الضحايا، سائلاً المولى أن يرحم أهل البحرين ويجنبها الفتن، ما ظهر منها وما بطن، واعداً مواطنيه والأمة بإجراء تحقيقٍ عادلٍ في كل الذي جرى، وأن المخطيء سينال الحساب العادل، أتى كان موقعه أو دوره.

وفي الحال، كلّف جلالته نائب رئيس مجلس الوزراء جواد سالم العريض بتشكيل لجنة خاصة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث المؤسفة التي جرت، مؤكداً أن «الهمم الأول هو سلامة الوطن والمواطن، ولكي يأخذ كل ذي حق حقه».

وقد جاء الأمر الملكي السامي، الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بتكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بالحوار مع جميع الأطراف والفئات من دون استثناء، مع إعطاء سموه جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون كافة، على إثر مبادرة سموه التي أعلنها في تلفزيون البحرين يوم

الجمعة الثامن عشر من فبراير، وانسجم التكليف السامي مع شمولية المنهج الذي قاده جلاله الملك المفدى بحكمة وحكمة لإدارة الأزمة، وصون الوطن بجميع أركانه، فقد تم اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لحفظ الأمن ومقدرات الوطن، وحماية الوحدة الوطنية كصمام الأمان الأهم، لتجاوز مرحلة شكلت تحدياً مفصلياً لم تشهد البحرين مثله من قبل.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، كان يخط على جدار التاريخ البحرينى رسالة وطنية، ودرساً بليغاً في فن إدارة الأزمات الكبرى.

وكان لظهور سموه على شاشة تلفزيون البحرين، في أصعب يوم يمر على المملكة، تجسيدا لشجاعة الحلم والهدوء حين تحدثم عواصف الانفعالات، في إدراك تام منه بأن تيارات التطرف والتشدد تستمد قوتها من الانفعالات التي تصاحب الأزمات، وفي المقابل تأكيده أن «هذا الوطن للجميع ليس لفئة على فئة، لا هو للسنة ولا هو للشيعه، هو للبحرين وللبحرينيين».

فقد ركز سموه بدءاً من هذا الظهور على لمّ الشمل ودرء الفتن، كأهداف رئيسية للتحرك في هذه اللحظة الحرجة، مع الالتزام بالصراحة والشفافية في جميع الجوانب، سواءً في الوقوف على التحديات والمسببات، أو وضع قراءة واضحة لمجريات الأوضاع والتطورات آنذاك.

طلب سموه من أهل الحل والعقد، حكماء الوطن وعقلائه أن يلبوا النداء، ولقد كان أبرز ما تضمنه لقاء سموه التلفزيوني تلك النبذة الأبوية، والأخوية المسؤولة، والصادقة والحازمة في آن واحد، التي أصابت قلوب أهل البحرين، وأيقظت فيهم روح الانتماء من جديد.

لقد كانت لسمو ولي العهد خطوات قبل عملية إخلاء موقع الاعتصام في دوار مجلس التعاون الخليجي وبعده، إذ تم التواصل مع بعض الأطراف ذات الصلة بالاعتصام غير القانوني، وبعد إخلائه تم الاستمرار في هذا التواصل حرصاً على تهدئة الأوضاع، وبالفعل تم إلغاء مسيرة كان من المقرر أن تخرج فيها التيارات التي كانت وراء الاعتصام يوم السبت التاسع عشر من فبراير.

وقبل الدخول في تفاصيل الخطوات والمبادرات التي أشرف عليها سموه، لا بدّ من التوقف لتعريف ماهية الجهود التي قام بها سموه في هذه المرحلة الدقيقة، إذ من الممكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار رئيسية هي:

1. التهدئة وتهيئة الأرضية المناسبة للحوار الوطني، للاستمرار في التطوير بتدرجٍ مدروس، وفق خصوصية المجتمع البحريني.
  2. التعامل مع نتائج تبعات الأزمة عبر المصارحة والشفافية (تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق).
  3. متابعة جهود التنمية الشاملة للإسهام في تقويم أوجه القصور أينما وجدت.
- لقد برهن هذا الأمير الخليفي الشهم على صدق ما تشبّثت به العرب من حكمة (الإبن سرُّ أبيه)، وأضاف هو معنىً جديداً (إن الإبن سرُّ مليكه في الأزمات).

وفي أول ظهورٍ لسموه بعد التكليف الملكي السامي في التاسع عشر من فبراير، وجّه سموه كلمةً إلى جميع أبناء الشعب البحريني، معلناً بدء مرحلة جديدة يتم فيها البحث في جميع قضايا الوطن بكل صدقٍ وأمانة. وكان في إشارة سموه إلى (الحكماء والعقلاء)، الذين دُعوا ولَبّوا النداء للتهدئة وحفظ الأمن واللحمة الوطنية، تأكيداً على الحرص على تغليب صوت الحكمة والعقل، وحفظ جميع أبناء البحرين من الانجراف خلف دعوات الانفعال والتشتيت. وجاء ذلك مع أمر سموه بسحب جميع القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين، وذلك بأثرٍ فوري، مع استمرار قوى وزارة الداخلية في المحافظة على القانون والنظام، والسماح بالعودة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي.

ثمّة قياداتٌ ممّن زعموا أنهم يمثلون الشارع، (قد فهموا الرسالة وارتدعوا)، وقياداتٌ أخرى غلب على فهمها واستيعابها (الجبن والتأمر). فأججت وحرّضت وخرّبت، وتجاوزت المحرّم والحرام لتصل إلى القتل والإجرام في مرحلةٍ لاحقة.

أدّت المواجهة التي مشى صوبها بكلّ تبصّرٍ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، يوم 18 فبراير 2011م في المقابلة التلفزيونية، إلى خلق قناعةٍ لدى كل عربي وبحريني أن في البحرين فارساً مؤمناً، وجندياً ملتزماً لحضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه.

في تلك اللحظة التي عاد فيها الناس كلُّ بدوافعهم إلى مواقعهم، صحت البحرين على سمو ولي العهد، رجل دولةٍ تاريخي بالمعنى الحرفي للكلمة، ولقد كان صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، في أعين البحرينيين قبل تلك اللحظة، مُخلصاً وطنياً يتابع التنمية والتقدم الاقتصادي، ويسعى إلى خلق فرصٍ للتعليم الراقى، عبر مبادراته التي ميّزت البحرين، ومنها برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، التي فتحت الباب واسعاً عريضاً أمام أبناء البحرين للظفر بأسمى الفرص التعليمية من هارفرد إلى أكسفورد، ومن بيل حتى كامبردج، حيث يتم اختبار المستفيدين وفق أرفع المعايير والشفافية والمهنية، بصرف النظر عن الأعراق والمذاهب والديانات والطوائف، وفق شرطين لا ثالث لهما، وهما أن يكون بحرينياً (المواطنة)، وأن يكون متفوقاً (الجدارة).

من فوائد فتنه فبراير التناف مواطني المملكة حول عرش حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، وتعبيرهم عن انتماءٍ وطنيٍّ أصيل، وتلك فائدة من فوائد الفتنه.

أما الفائدة الثانية التي أنتجتها، فهي تأكيد روح القيادة العادلة لدى حمد الملك، وسجاياه الخليفة، الإسلامية العربية، البحرينية الأصيلة.

### أولاً:

عفو عام عن كل الذين رحلوا عن الوطن إلى مهاجرٍ ومنافٍ اختاروها برغبتهم، وليس إكراهاً من الدولة، وناصرها وطئهم العدا، وتناولوا عليه.

### ثانياً:

ميثاق العمل الوطني، الذي أجمع أهل البحرين على التصويت عليه في اختيارٍ حرٍّ ومسؤول، رسّخ نسبة الموافقة 98.4% رقماً في سجل الذاكرة الوطنية الجامعة.

### ثالثاً:

دستورٌ للبلاد كان نتاج الميثاق، عصريٌّ وتقدميٌّ، أتاح انتخاباتٍ برلمانية، لتكتمل صورة الديمقراطية لمملكة البحرين.

وفي غضون الشهر خلال بداية الألفية الجديدة، عاد البعيدون إلى الوطن، وتبوأ العديد منهم أرفع المناصب، وحملوا أكثر الحقائق الوزارية حساسية، وهكذا كان وأد الفتنه «الفوز» الثاني لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، كعادته.

لم يتوانَ حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ولم يتردد في منح الفرصة للجيل الخليفي الجديد، المتمثل في سمو ولي العهد، لممارسة دوره القيادي، ليكون تحت نظر حكمته، وكى يمنحه الفرصة في تطبيق ما يصبو إليه الملك.

بل أن فتنة فبراير قد منحت البحرينيين شرف رؤية ولادة قائد ينتمي لجيلٍ خليفيٍّ من تحت نظر جلاله الملك، وأعطت هذه الفتنة الفرصة لهذا الأمير الحكيم لكي يدير الأزمة لكل ما ابتغاه منه مليكه، وكل ما تمناه منه أي مواطن بحريني شريف.

لقد أثبتت الفتنة في البحرين حكمة ملك، وإرادته في صون وطن خطط له أعداؤه ألا يكون على ماهو عليه من عزة، وكان الملك يتلو درسه على من يريد أن يرى ويسمع.. ويقول القرار.. أن تكون البحرين أولاً وأن تظل أسرة واحدة.

وتجلّى في قلب الأزمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، طاقة في التحقيق والتنفيذ لحكمة جلالته، وصورة لما رآه فيه وعمل من أجله، وفطرة وموهبة في القيادة ظلّها بوعي، وبخبرة تراكمت عبر السنين العشرين في كنف جلاله الملك الوالد.

وكما رفع جلاله الملك راية البحرين أولاً، فقد أضاف إليها سلمان ولي العهد البحرين أولاً والبحرين دائماً.

رجل دولة وسياسيٍّ فذ، أقتن بمهارة كيف تُطفأ نار الفتنة، ويستأنف الوطن مشواره نحو التقدم، نحو الشمس كما أرادها ملك الحب وملك القلوب، حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، وكان سموه ظللاً لوالده، وكان صورةً لطموحه.

## تكبير الفاتح.. صوت الحق المدوي

حدد سمو ولي العهد، طوال فترة التعامل مع أحداث 2011م، أولويات لا يمكن التنازل عن أيٍّ منها مهما كانت الظروف، على رأسها الوحدة الوطنية، كضمانة للأمن والاستقرار والحفاظ على المكتسبات الوطنية، لئلا يعود الوطن إلى الوراء ولو للحظة، وذلك للبناء على ما تحقق مما لا يمكن إنكاره من تطوير الاقتصاد، وسوق العمل والخدمات، والحريات والقوانين، كأساسٍ راسخ لبلوغ المزيد من الإنجازات والطموح، لتلبية تطلعات جميع أبناء الوطن.

وانطلاقاً من هذه الأولويات، حرص سموه على التواصل البنّاء مع نطاق عريض من تيارات المجتمع، حفظاً لحالة الاتزان الوطني، وتأكيداً للاستماع لأصوات الجميع، وعلى أهمية الحوار على أسس التوافق الوطني.

في تلك الأثناء، أفضى الحراك الوطني للمجتمع البحريني إلى الإعلان عن تشكيل (تجمع الوحدة الوطنية)، الذي ضم عدداً من علماء الدين والوجهاء والأعيان، وممثلين لكل أطراف الشعب البحريني، في محاولة للتأكيد على اللحمة الوطنية ووحدة البحرين، والتفافها حول قيادتها التاريخية وشرعية الحكم فيها.

وقد أكد التجمع في أول بيان له يوم العشرين من فبراير 2011م، أن «أي مطلب وطني لا يمكن إقراره والاستجابة له، دون توافق عليه من جميع مكونات المجتمع البحريني، تعبيراً عن الإجماع الوطني».

كان ذلك التجمع رعوذاً قاصفة، أصابت بالهلع كل من يتربص بمملكة البحرين، فكان تجمع الفاتح بوابة العصر البحريني الجديد، الذي أطفأ نار الفتنة، وسكب دموع فرح النصر، ودحر المتآمرين فأسكتهم.

لقد كان الفاتح هو تجمع الكثرة والأكثرية، والأغلبية الصامتة التي انفجرت إرادتها فجأة - احتجاجاً على محاولة اختطاف وطنهم، في ساحة جامع الفاتح التي أضحت ردهاته وساحاته بشراً، تجاوزوا بإحصاءات السفارات المحايدة الـ 300 ألف شخص، هتفوا بأعلى صوت وبأجمل قول: تكبير!!

وردت البحرين كلها: الله أكبر! مدويةً بالحق الناصع كشمس النهار في رآد الضحى.

قدم بعض من رجالات البحرين، آمنوا بريهم ووالوا مليكهم في الشدة، وأخلصوا لفكرة الوطن الذي يعمره الحب والمواطنة.

وهبوا لمؤازرة قرار حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بتفويض سمو ولي عهده بأن يكون (المرجع والحكيم) لعبور الأزمة، وأن يتفاوض مع الجميع في محاولة صادقة مخلصه لحقن الدماء، ووقف التدهور المشؤوم.

عقب صلاة المغرب في مسجد قصر الزاهر، حيث شارك سموه المجموعة تلك الصلاة، عاد القوم لاجتماع مغلق مع سموه، وكان السؤال الذي يحوم فوق الرؤوس وفي القلوب: ما المطلوب منا أن نقدمه للوطن في هذه اللحظات العصبية؟

بترواً، وبهدوء طبع، لم يفارق روحه على مدار الأزمة منذ اللحظة الأولى، قدم سمو ولي العهد رؤيته لإعادة التوازن لمجتمع البحرين.

ولم يدم اللقاء بعد ذلك كثيراً.

حيث كانت ساعة العمل قد دقت، وتشرفت المجموعة باستقبال حضرة صاحب الجلالة حفظه الله ورعاه لها في اليوم التالي.

وفي الحادي والعشرين من فبراير تم إشهار تجمع الفاتح،

وهتف أحد الشباب..

تكبير..

وصدحت حناجر مئات الألوف، رداً لجميل النداء بالتكبير الأعز في حياة البحرين..

الله أكبر..

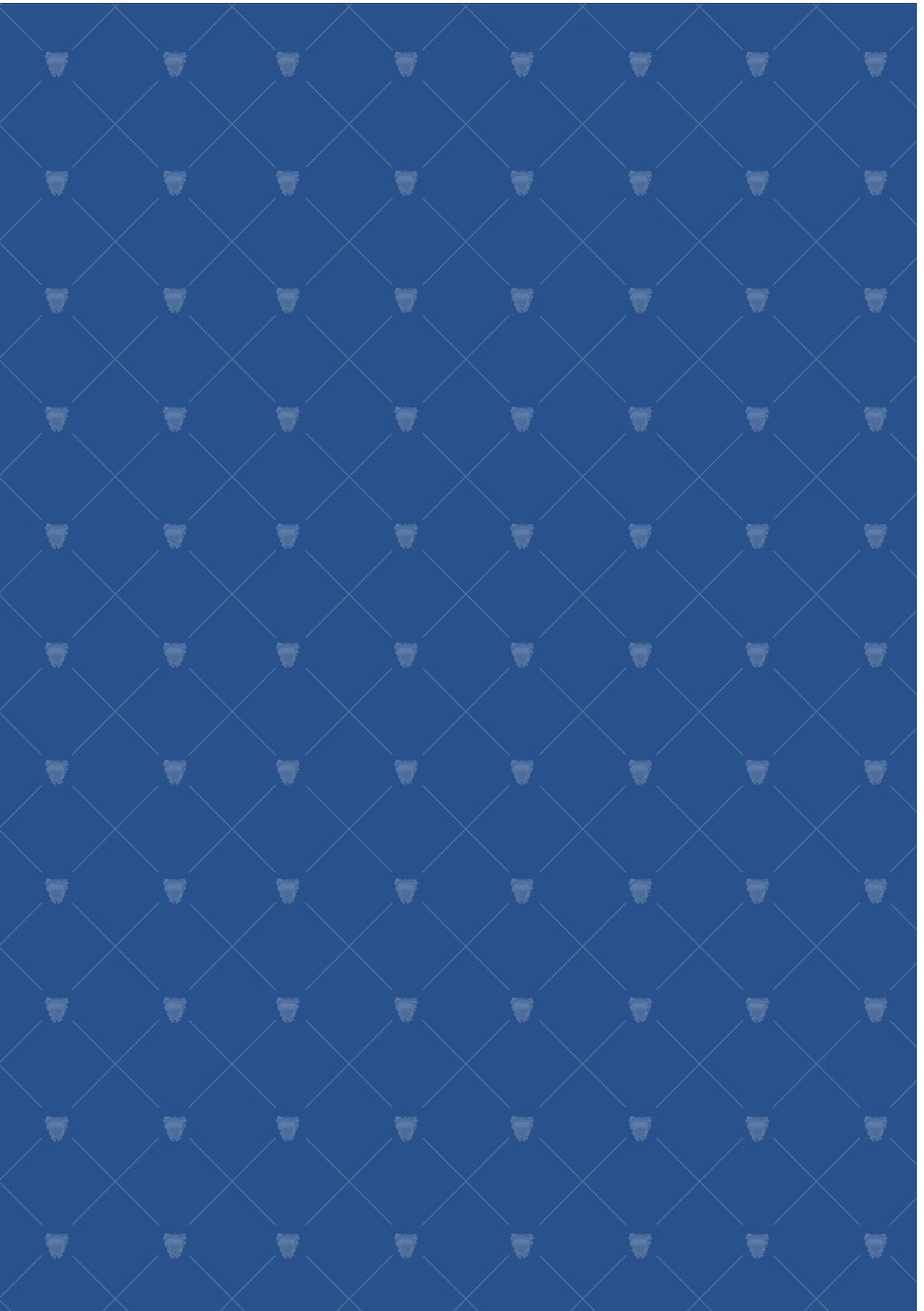
وتكرر النداء ثلاثاً..

واستجابت الجموع المسكدة على عزة وطنها، بإيمان بالله سبحانه، والانتماء للبحرين..

الله أكبر من جديد..

لقد تغيرت قواعد اللعبة تماماً في نظر كل المراقبين، حيث حسم شعب البحرين معركة بقائه وانتصر فيها.

أضحت البحرين بعد تجمع الفاتح ناهضة كعادتها، مشرقة كروحها. وتجددت للبحرين روح الفاتح وهويتها الميثاقية الدستورية الملكية.





”لقد أصبحنا اليوم على إشراقة أمل، وأنا شاكرٌ لكل  
الحكماء والعقلاء، الذين دعوا ولبوا النداء للتهديئة،  
وحفظ الأمن واللحمة الوطنية.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه خلال أحداث 2011  
19 فبراير 2011م

## الفصل الرابع

---

الفتنة..  
الصورة والإطار



## بيان النقاط السبع

بعد السماح بالعودة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، يوم السبت الموافق التاسع عشر من فبراير، ضمن مساعي تخفيف التوتر وتعزيز الثقة بين الجميع، تم إصدار عفو ملكي في الثاني والعشرين من فبراير لدعم جهود التهدئة، شمل 308 أشخاص، منهم من أدينوا بجرائم تتعلق بأمن الدولة، إضافةً إلى مجموعة الـ 25 التي كانت متورطة بمخطط إرهابي تم الإعلان عنه في صيف 2010م، استهدف أمن واستقرار مملكة البحرين وتقويض وحدتها الوطنية.

وكان لمشاركة بعض العائدين من الخارج، المستفيدين من العفو الملكي السامي، في اعتصام الدوار الأثر الكبير في تصعيد الخطاب والشعارات، لتصل إلى المساس بالشرعية، وكان السماح بالعودة إلى الدوار خطوةً أظهرت التباين الصارخ في الآراء داخل محيط الدوار على الملأ.

لقد شهدت البحرين لحظات عصيبة، وأياماً قاسية، اختلط فيها (حابل التظاهر البحريني)، بـ (نابل الرجس الحزبي) المرتبط بدوائر خارجة عن إرادة البحرين، وعن رغبة أهل البحرين الذين خرجوا في مظاهرات بدت عارمة كل بدوافعها.

لكن الحكمة كلها تجلت في قرار سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بالإذن بالتظاهر.

ولو لم يكن إذن سموه بالتظاهر، لما عرفت المملكة كلها الخصوم من المؤمنين بالبلد.

وشهدت فترة فبراير ومارس من عام 2011م تناقضاً وتبايناً صارخاً في الردود والمواقف حيال فكرة الحوار ومرتكزاتها. فعلى الرغم من تزعم بعض الفئات الخارجة عن القانون المشهد في دوار مجلس التعاون الخليجي، فإنها كانت ترد على المبادرات والخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها من الجانب الرسمي بسلبية؛ إذ رفضت تقديم أية تنازلات لادعائها عدم القدرة على السيطرة على الشارع، مع أنها كانت حين تطالب، تفعل ذلك متحدثاً باسم الجميع.

ثم تعود بعض هذه الفئات لتتناقض نفسها، وتدعي أنها تشكل أغلبية المتواجدين بالدوار، ومن ثم فهي قادرة على ترشيد الخطابات والشعارات التي كانت تطرح في حينها، وكانت تسبب ردود فعل غاضبة لرافضي حراك الدوار من الشعب البحريني.

واستمر التذبذب في مواقف هذه الفئات خلال المشاورات بشأن الحوار، إذ كانت تعطي مؤشرات إيجابية أحياناً، وتعود لتتغنت أكثر من السابق في أحيانٍ أخرى.

في غضون ذلك، استمرت الجهود والمسامي التي عمل عليها سمو ولي العهد مع فريق متكامل، بمباركة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من مناقشات واتصالات مع جميع الأطراف التي سيتضمنها الحوار الوطني، ومن ثم صياغة بيان النقاط السبع، وهي:

1. وجود برلمان يتمتع بسلطات كاملة.
2. حكومة تمثل إرادة الشعب.
3. مراجعة سياسة التجنيس.
4. نزاهة تقسيم الدوائر الانتخابية.
5. مكافحة الفساد.
6. حماية ملكية الدولة.
7. علاج التوتر الطائفي.

إلا أن تعنت تيارات سياسية، وتقلبها المستمر في الرأي، أوصلها أخيراً لتعلن رفضها الصريح لإجراء الحوار بحجة أنه لا داعي له، بل أصروا على فكرة التوجه إلى انتخاب جمعية تأسيسية، في نفس لجميع ما تم مناقشته خلال الفترة الماضية، وأدى ذلك إلى إجهاض خطوة الحوار في تلك المرحلة، ما توازى مع تحريض وتصعيد ميداني تسبب في إشعال التوتر والفتنة الطائفية، في صورة لم تشهد البحرين مثلها من قبل، جعل إعلان فترة السلامة الوطنية في منتصف مارس، والأخذ بعون الأشقاء في دول مجلس التعاون في صيغة قوات درع الجزيرة، أمراً لا بد منه لضمان الأمن والاستقرار.

كان التحالف الدولي وتبنيته جزءاً وركناً من المعركة الكبرى التي خاضها سموه حفظه الله، في إحراز النصر للبحرين، وأن تظل على ما حققته من إنجازات كبرى، وثقة دولية مميزة.

وبالفعل، كانت من أولى مبادرات التعامل مع آثار الأزمة الطارئة في حلولها هي السعي لتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق، وهنا أسهم سموه في حشد التأييد الدولي، في جولة شملت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة، قبيل انتهاء فترة السلامة الوطنية.

في التاسع والعشرين من يونيو 2011م، أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مرسوماً بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، برئاسة الخبير القانوني الدولي البروفيسور محمود شريف بسيوني رحمه الله، بهدف رئيسي هو التحقيق والتقصي حول الأحداث التي جرت، وكشف التجاوزات أيضاً كان مرتكبوها.

## بين قوة الحق وحق القوة

لم يكن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، في سعةٍ وهوامش وبدائل مريحة، وهو يصعد بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، لينهي العاصفة المارقة التي هبت دون إنذار مسبق على البحرين، وكانت عاتية تسعى لخلخلة أوتاد حكم أدرك عمره المئات من السنين.

وبغية استرجاع المشهد الذي كان بين يدي سمو ولي العهد بقصد إجلائه، فإننا سنمر في هذه الصورة على:

سلمان الدور والرؤية،

وسلمان والعاصفة،

وسلمان وسلاح الوقت،

وسلمان والإنجاز.

وابتداءً، لا بدّ من تثبيت بعض المفاهيم، والمرور على القوى الفاعلة والضاغطة، على صورة العاصفة، وعناصر القوة، التي بين يدي سمو ولي العهد، والعناصر الضاغطة أيضاً. أساس المفاهيم..

شخصية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله.. المنابع والدوافع. لم يكن صعباً على هذا الأمير الخليفي، البحريني، الخليجي، الممعن في عراقاة النسب، وطيب الأصل، ووفرة الإمكانيات، أن يتفرغ لنعم الحياة ومفاتها، ويتخذ أسلوباً يطغى عليه رغد العيش، وتجنب الصعاب.

وأول رافد ومنبع في حياة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، تلك التربية الصارمة الحانية، لإعداد شخصية تحمل أعباء ومسؤولية النهوض بحماية الإرث، وصون دور السلالة، وتلبية رغبات شعب البحرين، والإسهام في رفع عزة الخليج العربي، وكل أرجاء الوطن العربي.

لقد طوق حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه (بكره)، وقره عينه، بأطواق المسؤولية التاريخية منذ أول صباه، لذلك لم يكن مصادفة في حياة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، أن أول هدية في حياته كانت من الملك الأب، (خير جليس ومنبع الحكمة).

## الومضة الأولى

كانت رسالة حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لولي عهد البحرين ولآل خليفة أولاً، ولأهل البحرين ثانياً.. ولن يريد التعلم من جلالة الملك والتقاط إشارات حكمته دائماً: أن أول ما سأسلح به قررة عيني، هديتي له كتابي (الضوء الأول)، قصة السياج والسيوف والرماح، التي تصون الأوطان وتعمل على ازدهارها.

ومنذ تلك اللحظة، أقبل ولي العهد، على شرف التكليف، ممتثلاً طائعاً، راغباً مُلبياً بالقلب.. وهكذا حمل سمو ولي العهد، كتابه بقلبه (الضوء الأول)، وطاف الدنيا يجمع كل ضوء معرفي في الكون كله.

مضى مثل طلوع الصبح، لبيوت المعرفة العالمية (واشنطن)، (كامبردج)، ينقب في معاني التاريخ ليستلهم ضوء المستقبل، وهكذا جمع كل ما كان يشبه قدره، ليكون عون الريان، والساعد الصلب لجلالة الملك القائد، وصورة لوعي البحرين، الطيب، والصلب، والمرن، والواعي، والمستقبلي.

لقد جمع سمو ولي العهد بين العلم والسلاح الواعي، الذي يحمي ولا يقتل، يبني ولا يهدم، يصنع الأمن، ويصون الأمل والأمان.

ما بين الرؤية الاقتصادية والتصدي للعاصفة السوداء.. كان أقل من سنوات ثلاثة، حينها.. انغمس سمو ولي العهد، في تنفيذ.. (أمر الملك).

كانت البحرين تعانق السماء، ونجماتها الليلية تتدلى، تغني لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، على جهوده في إشرافه المباشر على نهضة البحرين، التي بدت شمساً في وضح النهار.

كانت اجتماعات سموه التوجيهية، كل خميس، لأعضاء من مجلس الوزراء والمديرين العاميين، والتجار وأهل العلم، في اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الاقتصادية، بديوانه الزاهر، تمتد لساعات، بغية إقرار السياسات والخطط المستقبلية، تتحول إلى ندوة حوار وطني.

وكما يقال في الأدب الشعبي العربي.. «كأن عين حاسدٍ أصابت هذا الوطن فجأة»، أو يداً متآمرة امتدت إلى البحرين لتعبت بنهضتها.

لكن أنى لها أن تتصرف؟

فقوة الحق، أجدى وأقوى من حق القوة، وكما كان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله قد استجاب لقرار أبيه للإشراف والمتابعة، من تحت ظلال الرؤية الاقتصادية 2030 في أكتوبر 2008م.

فقد كان على موعد مع القدر، ليكون هو فارس المواجهة، وخط الدفاع الأول لدحر العاصفة السوداء، وإحياء مخططات المتربصين، ويمضي قدماً، جاعلاً سموه، من الفتنة فرصة، ومن العبث حكمة وموعظة.

لو رغب أحد السريدين أو المؤرخين في متابعة الأحداث التي صنعها سمو ولي العهد، مليباً أمر جلالة مليكه المفدى حفظه الله ورعاه، منذ لحظة ظهوره على شاشة التلفزيون الوطني، مساء يوم الجمعة بتاريخ 18 فبراير 2011م، وداعياً بكل حزم جميع المواطنين إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه وطنهم، وخاطبهم بحزم وبسكينة القادة التاريخيين.. التهديئة، أعطونا فرصة للتفكير، كي تسترد البحرين هدوءها.

لو رغب أحد بتتبع ما أتاه سمو ولي العهد، وصولاً لخطابه الأشهر، خلال فترة السلامة الوطنية في 7 أبريل 2011م.

فقد حلل سموه في الكلمة أسباب الأزمة وتبعاتها. أكد سمو ولي العهد أن التنمية والتطوير ثابتان لن يتغيرا مهما كانت التحديات، حاثاً أبناء البحرين جميعاً على التكاتف، وعدم السماح لفئة قليلة بإفشال مسيرة النجاح والازدهار التي حققها الوطن.

لكن سنقف هنا على عددٍ من الحوارات التي يجوز اعتبارها محطاتٍ رئيسية في الأزمة.

كان أول عنصر قوةٍ بين يدي سمو ولي العهد، ذلك الدعم والسند غير المحدود، وغير المشروط، من جلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، حين أعلن تفويضه المطلق والحاسم لقرّة عينه، بأن يتولى ملف الأزمة العاصفة.

تفويض حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لسمو ولي العهد كان تكليفاً وتشريفاً وطنياً عظيماً.

ولقد نهض سموه واستجاب لقدره، ثم التفت العائلة المالكة، آل خليفة، كباراً وشباباً، حول حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وقراره، ولقد انتفضوا أجمعين انتفاضة المؤمنين بوطنهم، الموالين لمليكمهم.

لقد أظهرت أزمة العاصفة السوداء في فبراير أنصع صفات آل خليفة، من قدرة فائقة على الانضباط، وكبت الانفعالات، التي كانت من الممكن أن تستجيب للغرائز البشرية، درءاً لأفعالٍ بدت (محزنةً) حيناً و (مسيئةً) حيناً آخر تجاه ثقافة البحرين، لكن آل خليفة جميعهم ترفعوا ونأوا بأنفسهم عن ردادات الفعل، واصطفوا بنياناً راسخاً من خلف قيادتهم التاريخية، ينتظرون ما تسفر عنه جهود سمو ولي العهد، من تفاوضٍ مع بعض مسببي الأزمة.

لقد كشفت أزمة فبراير، أنبل ما في آل خليفة من صفاتٍ كعائلةٍ مالكة، وأظهرت وحدتهم حد الاندماج السامي لكل أفراد العائلة الكريمة، ولقد جرت العادة أن يشذ أو يخرج بعض أفراد العائلات الحاكمة بأراءٍ أخرى، غير آراء القيادة خلال الأزمات الكبرى، لكن عائلة آل خليفة، بدت في جو الأزمة (بنياناً مرصوفاً) سمته الوحدة، والسمو في التعبير، والامتثال والطاعة للقيادة، وكان ذلك أول إشارةٍ لنصر مملكة البحرين على أعدائها، ومن تربصوا بها السوء في الخارج، وبعض من استجاب في الداخل، ممن وهنت عزيمته فوالى الخارج.

وإن التاريخ يُحتم القول والإنصاف، أن مجموعاتٍ ممن أمّت مقر سمو ولي العهد، في تلك اللحظات القاسية، كانت تمثل كل ألوان الطيف المذهبي، والعائلي، والقبلي، والديني، والمقيمين.

ولقد تجلّت سعادة سمو ولي العهد في أشد لحظات الشدة، والاندفاع الغرائزي نحو الفوضى، بتلك الوحدة الصلبة التي عبّرت عن نفسها في أحلك ليالي الغيظ السوداني، حين وقف إمام مسجد الزاهر، لأداء صلاة المغرب بحضور سمو ولي العهد، كان الصف الأول في المسجد، الذي توسطه سموه، قد ضمّ مناصفةً على نحوٍ عفوي، ممثلين عن الطائفتين الرئيسيتين لأداء الصلاة مجتمعين.

ولما أبدى أحد الحضور إعجابه بهذه المصادفة، علق سموه بحنوٍ: «هذه هي البحرين التي نريد، والتي ستبقى كذلك إن شاء الله».

كانت قوة الدعم التي تلقاها سمو ولي العهد من البعثات الدبلوماسية والسفراء والملحقين العسكريين، وقادة الأسطول الأمريكي الخامس، الذين ما فتئوا يترددون على زيارة سموه، في كل أوقات النهار والليل، وتقديم النصح، والاستماع بعمقٍ إلى آراء سموه في الأزمة، قد شكلت هي الأخرى عنصر ضمانٍ ودعم، وأدرك ذلك الموقف الدولي المتعاطف مع مملكة البحرين، مسامح كل العاملين بمعونة سمو ولي العهد، ورغم أن بعض الحوارات كانت تشمل تفاوتاتٍ في وجهات النظر أحياناً بين سموه وبعض الضيوف، فإن الموقف الدولي كان حاسماً في مساندة ودعم مملكة البحرين، ومؤازرة جهود سمو ولي العهد، للوصول بسرعةٍ لإيجاد مخرجٍ وطني يضع حداً للفتنة. وتجلت عبقرية إدارة الأزمة لدى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بأن أبدع بزج كل القوى الدولية في جو الأزمة، ومعاملتهم كشركاءٍ حقيقيين، وتجنب الانعزال والانغلاق، الذي سيطر وأدى إلى فشل إدارة أزمات بعض دول المنطقة.

واتخذ سموه من علاقاته الدولية، خير سند، وخير معين، لإنهاء مدة الأزمة بالسرعة الممكنة.

### أحداث الفتنة.. التحديات والفرص

معيقات الحل وعوامل استمرار الأزمة كان يقف على رأسها ذلك الاضطراب الدولي رهيب، وتفاوت الرؤى والآراء في النظر إلى الربيع العربي، من القوى الدولية الفاعلة سنة 2011م.

فلم يكن موقف الصين يتطابق مع موقف روسيا تماماً، ولم تكن أوروبا قد حسمت أمرها بموقفٍ واضح، كما جرى معها في أزمة شبه جزيرة القرم مثلاً، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اضطرب قرارها في أمر الربيع العربي، بتفاوتٍ لم يخف على صاحب القرار العربي، فالإدارة الأمريكية ذات الرؤوس الخمسة (البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع (البن تاغون)، ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، ووسائل الإعلام الأمريكية)، قد أقلقته وأذهلتها سرعة الأحداث فيما سُمي بالربيع العربي.

ولقد وصل ما سرّبه الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة الخارجية فيها، من القول بأن المرحوم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأسبق، قد أغلق الهاتف في وجه هيلاري كلينتون، رافضاً أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها دورٌ يتعلق بوحدة وسلامة أراضي دول مجلس التعاون الخليجي وسيادتها.

كان سمو ولي العهد يستهل الحديث مع كل ضيفٍ أمريكي، بتذكيره أن مملكة البحرين، هي أول دولة في المنطقة العربية منحت تسهيلاتٍ استراتيجية للأسطول الخامس الأمريكي، حيث أسهمت تلك التسهيلات بتدعيم عوامل الأمن والاستقرار في المنطقة، كما كان يتطرق سموه إلى الموقف البحريني من التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (FTA)، كأول دولة نفذت ذلك في الوطن العربي، وأن مملكة البحرين هي الواحة الآمنة للتنوع الثقافي والتسامح الديني، والمتبنية لحوار الأديان والثقافة، وأن الجميع يتمتعون فيها بحماية حقوقهم من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، حامى الدستور وصانع الميثاق.

كان سمو ولي العهد الضامن الحامي، والمنفذ الأمين لرغبة حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، في اعتبار المواطنة أعلى وأقدس ما يجب الحفاظ عليه، وهي كذلك هدف التنمية، وهدف الحل السياسي، ومهما كانت الأزمة ضاريةً ومستعصية، فإن كرامة المواطنة البحرينية والمواطن البحريني كانت أولوية من أولويات سموه.

لقد نجح سموه في تحييد الموقف الأمريكي المندفع واحتواء تبعاته، وإعادته إلى التوازن المقبول، وما إن بادر حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، بتشكيل لجنة البروفيسور محمود شريف بسيوني - رحمه الله - وهي لجنة تقصي حقائق مستقلة، منحها جلالته صلاحياتٍ مطلقة، وفوضها بإجراء مقابلاتٍ وتحقيقات مع كافة إطارات الدولة ومسؤوليها، وأمر جلالته بأن تفتح الدولة ملفاتها بشفافية طوال الأزمة، على طاولة المرحوم البروفيسور بسيوني وزملائه، وما أن استجابت أطر الدولة، وباشرت تنفيذ رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، حتى تم استكمال حالة التوازن والتفهم في العلاقات الأمريكية - البحرينية من جديد.

لم يكن جهد سمو ولي العهد، وتكثيفه باتجاه استمرار المثابرة على أن تظل العلاقة الأمريكية - البحرينية مميزة ترفاً بحرانياً، بل كانت حاجةً وضرورةً للطرفين، ولكنها المصلحة الأولى لمملكة البحرين.

## الرسالة الوطنية للإعلام البحريني

قبل الانتقال إلى عناصر الضغط التي أجمت الأزمة، وأدت إلى وصول الحلول في لحظة إلى طريق مسدود، والإجهاز على الأفق السياسي، وكان المخرج فقط بفرض (السلامة الوطنية)، بغية إعادة التوازن لمن فقدوا صوابهم، وأخطأوا الحساب بحق وطنهم، وحق أنفسهم، فلا بد هنا من التوقف عند دور وسائل الاتصال بكل تعبيراتها وممثليها ومصادرها. فعلى الرغم من أن بعض المحطات التلفزيونية في بعض دول الجوار قد أسهمت في تأجيج الحالة في بادئ الأمر، ودفعت إلى التأجيج، ووظفت بعض عملائها بهذه المحطات التلفزيونية القريبة والبعيدة لسكب الزيت على النار، لكن التاريخ سيذكر للإعلام الوطني البحريني، الذي تأسس منذ عشرات السنين، بأيدي مهنيين، ومحترفين انحازوا للحقيقة، ووقفوا مع وطنهم، في أشد لحظات العسر والصبور، ولم يترددوا في خوض المعركة، منذ اللحظة التي فرضت عليهم، ولقد كان للمتقنين والأكاديميين، والإعلاميين والفنانين في البحرين موافقهم المشهودة التي صنعت رأياً عاماً، ووقفت مساندة لجهود سمو ولي العهد الموصولة للخروج من الأزمة.

ولقد وقف التلفزيون الوطني في مملكة البحرين، من العاملين والفنيين، والمخرجين والمنتجين، والمذيعين والمحاورين.. كلهم صفاً واحداً، ينقلون رسالة سمو ولي العهد، بأمانة وبجدارة.

كذلك فإن كوادر وكالة أنباء البحرين، ما ضنت، بجهد ولا وقت ولا مهنية، وسهرت على توصيل رسالة البحرين إلى العالم.

لقد خلقت هذه الثقافة الوطنية ساتراً حقيقياً، حمى البحرين من الانحراف عن رسالتها الميثاقية، التي أرادها حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه أن تكون هي المعيار والحكم.

ولقد أثبتت الأحداث الكبرى، صحة نهج حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وأن اعتماده على شعبه وجيشه، كان صائباً، وصحيحاً.

ولولا استثناءات بسيطة، خرجت عن السياق في إطار وسائل التواصل الاجتماعي، من تراشق فتوي عملت على تغذيته ورعايته قوى خارجية غير مسؤولة، لا تمثل إرادة البحرين، التي تزامنت مع هتافات بالشارع، شكلت وصمة عار لرافعيها، وجوبهت بالرفض والاحتجاج من أغلب شعب البحرين.

ولولا أن وقعت تلك الشوائب البسيطة، لكانت معركة البحرين في إنهاء الفتنة، واحتواء أزمة العاصفة، قد تمت كما أرادها لها سمو ولي العهد، فرصة جديدة في تعميم الهوية الوطنية، واختباراً حقيقياً لمعنى المواطنة، التي تبني ولا تهدم، وتجمع ولا تفرق.

كما استلهم مثقفو وإعلاميو المرحلة عدداً من الشعارات، والتصورات الوجدانية الراسخة في وجدان البحرين، مما جاد به سمو ولي العهد من خطابات ومدخلات ومقابلات:

نعظم الجوامع، ونحترم الفوارق..

المواطنة هي أساس الحل..

والعدل أساس الملك..

والبحرين أولاً والبحرين دائماً..

مملكة الحب الأخوي..

التنوع قوة في إطار الوحدة، ونخرُّ لها إن تحوّل إلى تفرقة وتحيز..

كانت البحرين تصنع مدرستها الخاصة وطريقتها المميزة، في خلق إعلام وطني، مستجيب بصورة فورية لأزمة فرضت نفسها على الجميع.

أما الإعلام الخارجي، فرغم تشبّث معظم حلقاته ببعض المطالب الكلاسيكية، مثل حرية التعبير، وحرية التظاهر، والمواطنة والمساواة، إلا أن عدداً من وسائل الإعلام، قد حظيت بمقابلات ولقاءات مستفيضة من سمو ولي العهد، واستمعوا من سموه إلى تشخيص واقعي دون مواربة للأزمة، وإلى توصيف موضوعي، وأجاب سموه عن كل الأسئلة الصعبة والراهنة، ولقد كان سموه يضطر إلى أن يجري عدة مقابلات في اليوم الواحد، لصناعة رأي عام مساند لتصور القيادة، ولقد نجح في ذلك بجدارة.

## روح سلمان الولي للعهد.. (التسامح مواطنة)

لعل معنى الأسرة الواحدة، الذي كرّسه، ونادى به، وألح عليه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، قد أشاع مفهوماً سياسياً، ربما يخصّ مملكة البحرين دون سواها.

ولعل (مفهوم الأسرة الواحدة)؛ نداء جلالته لكل مواطن ومواطنة، مقيمة ومقيم، قد لا تفهم من بعض مدارس الغرب، ولا مدرسة الحكم (الثيوقراطية) ذات الطابع الديني.

(المدرسة الأسرية الخليفية)، كان من أول المؤمنين بها والعاملين على تحصينها هو سمو ولي العهد، على خطى حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

البناء الأسري، ليس جديداً على فلسفة الحكم الخليفية، فمنذ أن نشأت (الزيارة) كقلعة حكم آل خليفة عام 1762م، رسّخ آل خليفة روح الأمان والاستقرار والتبادل التجاري الحر، وحرية التنقل والملاحة والإقامة، على أساس أسري.

والبحرين، منذ أن تشرفت بالحكم الخلفي على يدي أحمد الفاتح، وهي تمهد لصعود هدفه إدراك قمة الأسرية، فقد أنشأ آل خليفة عبر مئات السنين فكر الحرية والتسامح، والالتزام والمواطنة واحترام التفاوت في التدين، والتمذهب، والاعتناق، وتفاوت المفاهيم الاقتصادية، فغدت مملكتهم في البحرين على ما هي عليه من هذا التنوع الفذ، ومن امتلاكها لهذه الطاقة الخلاقة التي تهب الأمان والرضا، من أول لحظة يلامس فيها المواطن أو المقيم «رمال» مملكة البحرين.

ليس غريباً، أن انبثق من هذا الإلحاح الملكي السامي على فكرة التسامح والتسامح، رعاية سمو ولي العهد، والسهر على تعميم الفكرة، لتصير جزءاً من رمال البحرين، ومجالس البحرين ومدارس البحرين، ومؤسسات البحرين.

إن هذا التصوّر الخلفي، هو ما صنع من مملكة البحرين مملكةً للحب، ومملكة المواطنة الصالحة.

وفي هذا المقام بصورة خاصة، فإن هنالك إشراقة، قد تؤشر على معنى أسرية البحرين، وروحها السامية، ويتجلى ذلك بكونها مملكة تحتفي بالتنوع واحترام الفوارق.

ليست البحرين الدولة الوحيدة في منطقة الخليج العربي، وبقية أرجاء الوطن العربي، بثنائية المذهب، أو ثنائية الدين أو ثنائية العرق، أو ثنائية الديموغرافيا، والهويات المزدوجة. فالعراق الشقيق ولبنان الشقيق فيهما تنوع الدين والمذهب والعرق، والمغرب العربي بكل أرجائه فيه ثنائية العرق، أما الجارة الإسلامية إيران، فإنها تعاني من مأزق التوازن في وحدة المذاهب والأعراق وتنوعها، وباكستان كذلك، والسودان قسمته الفتنة العرقية إلى سودانيين.

والسؤال: لماذا أنجى سبحانه وتعالى البحرين من الفتنة، حين أوقد نارها الطغاة والحاسدون؟

لأن الحكم الخليفي قد عمل وكافح لصناعة مجتمع يشبه حكامه آل خليفة كلهم، وعلى رأسهم حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، في التسامح وبث روح الاحترام للجميع والمساواة، ففشلت مؤامرة العبث بشرعية مملكة البحرين، وأطفئت نار الانقسام، لأن البحرين وطنٌ يشبه حكامه، ومليكه بصورة خاصة.

إن مملكة البحرين قد تفردت بمزية سياسة التسامح، التي رعاها وقررها حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، لتضمن فيها مؤسسات الدولة وإطاراتها حرية العبادة، وممارسة الطقوس الدينية لكل الأديان والمذاهب، وتعاقت أجيالاً من أبناء البحرين، لتجد مناسبة عاشوراء هي مناسبة وطنية دينية، وعطلة دينية رسمية في مملكة البحرين.

ولعل المرور على هذه الصورة البهية في تسامح المملكة، يعطي درساً خالداً في معنى التسامي والتسامح.

ولم تهز أحداث الفتنة في فبراير هذا اليقين الخليفي، باحترام التعدد والتنوع ورعايته، تحت كل الظروف والصعاب.

## لجنة بسيوني وعبقرية المرونة

سوف يسجل التاريخ لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، حنكته وحكمته وصبره، وسيدكر التاريخ أيضاً لجلالته شجاعته، كفارسٍ وأئلي خليفى، قهر العدى، ليس بالسلاح وحده، ولكن أحبط مخططات أعدائه، بنفاذ بصيرته، حين اتخذ برغبةٍ خاصةٍ خالصةً له، أمره الملكي السامي بتشكيل لجنةٍ دوليةٍ محايدة، تتمتع بصلاحياتٍ مطلقة.

كانت (اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق)، برئاسة البروفيسور محمود شريف بسيوني رحمه الله، التي عرفت بـ (لجنة بسيوني)، هي المفترق الذي قرره حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ولئن كان الميثاق جوهرة الهدايا، وأول درب الحب، الذي جمع المليك بمملكته، وحمد الإنسان بشعبه، فإن (لجنة بسيوني) كانت ومضةً عبقريةً مستقبلية، أدهشت الجميع، وأكدت روح هذا القائد الفارس العربي، الذي يحمل قرآنه بيمينه وسيفه بشماله.

كانت لجنة بسيوني بمعناها التاريخي، تعني أن الحق من غير قوة العدل لا يدوم، وأن العدل هو أول الملك وأساسه، وأن الملك لا انحياز فيه، وإنما له هويةٌ هي مصلحة الوطن.

إن من تظاهر لتغيير الحكم، وخرج على الدستور، ومن تجاوز على السلطة بأخذها بيده لا مكان له، فالسلطة في خدمة المواطن، والمواطن عليه أن يمثل لقسمه وبيعته الشرعية.

من هنا، فإن لجنة بسيوني، كان من الممكن أن تكون مختبراً للنوايا العربية، ويستفيد منها بعض الحكام العرب، الذين بتمسكهم بأرائهم ومواقفهم، قد خسرت أوطانهم الكثير من المزايا، وجعلوا من دولهم دولاً خارج الدور وخارج الإطار.

بعد خمسة شهور من العمل المتواصل، الذي قدمت له المملكة الدعم والتسهيلات اللازمة، قدمت اللجنة تقريرها في 23 نوفمبر 2011م إلى قيادة البحرين، في مشهدٍ مهيب، شهد طرحاً صريحاً وشفافاً استمر قرابة 45 دقيقة نقل على الهواء مباشرة، بحضور وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، ليشهد العالم شجاعة ملكٍ حريصٍ على وطنه وأبناء

شعبه جميعاً، عبر هذا الحدث القانوني والسياسي المهم، فالأول مرة في العالم تبادر دولة بتشكيل مثل هذه اللجنة، وتفتح جميع ملفاتها أمامها، مع الحرص على تسهيل عملها، رغم إدراكها التام لهدف تقييم أدائها، وإقامة الحجة على تقصيرها، في ظرف حساس ومتوتر سياسياً واجتماعياً، وقد تلا إعلان التقرير تشكيل لجنة حكومية لمتابعة تنفيذ توصياته.

لقد لبى سمو ولي العهد، أول من لبى، وكان أول من استجاب، حيث فتح خزائن ووثائق ديوانه، وفتح قلبه بكل شفافية ووضوح، وكانت الطريقة والمنهج اللتان اتبعهما سمو ولي العهد، في حثه للمسؤولين والتحقق من ممارساتهم وأدائهم، قد جعلت من سمو ولي العهد مفتاح النجاح لأعمال هذه اللجنة، ومهد الطريق لبدء الحوار الوطني الشامل، تأسيساً على ما توصلت إليه اللجنة من قرارات.

ولقد أمعن سمو ولي العهد في متابعاته وملاحظته لتطبيق الشق الخاص بتثبيت حقوق المتضررين، وإعادة المفصولين من وظائفهم بغير وجه دليل أو إثبات، كما أن سمو ولي العهد، قد أدرك منتهى ولائه لجلالة قائده الأعلى، حين شكل لجناً خاصة للوقوف على تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي تشكلت بأمر ملكي سام.

وكما أوكل حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، لسمو ولي العهد، في مطلع الأزمة، احتواءها والعمل على إنهاؤها، فإنه قد أوكل لسموه أن يجدد الحوار الوطني، لاستخلاص العبر والنتائج، وتحديد المرثيات الجديدة التي تصلح لتكون أجندة وطنية تهض بالبحرين من جديد، وقد كان حين تولّى سمو ولي العهد من جديد إعادة إحياء الحوار الوطني، والمشاركة فيه في (منتجع العرين)، كل ألوان الطيف، وكل صاحب رأي، بعد أن استمرت جلسات الحوار الوطني المغلق عدة أشهر، أثمر ذلك الحوار أجندة وطنية خالصة، بمرثيات جديدة لتجاوز الأزمة، وأخذت الدولة على عاتقها تطبيقها، بما في ذلك التعديلات الدستورية المهمة، التي منحت صلاحيات غير مسبقة للسلطة التشريعية.

وقد انعقدت جولتان من حوار التوافق الوطني، رفعت الأولى منها في 2011م مرثياتها التي تم اعتمادها، أما الثانية فقد عرقلتها بعض الفئات مرتين، كان آخرها في 2014م.

وفي يناير 2015م، تم إعطاء الحوار فرصةً أخيرةً كانت إشارةً، انطلاقتها لقاءات سمو ولي العهد مع مختلف التيارات، وتابع الديوان الملكي تسلم المرئيات.

واستمر سموه، تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبالعامل إلى جانب المغفور له بإذن الله صاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، في جهود مواصلة مسيرة التنمية الشاملة، لما فيه خير الوطن أجمع، خاصةً بعد تعيين سموه نائباً أولاً لرئيس مجلس الوزراء في مارس 2013م.

ولقد كانت هذه الجهود كلها ثمرةً من ثمرات سمو ولي العهد، التي عنوانها (المواطنة).

لجنة بسيوني، كانت امتحاناً حقيقياً لقدرات سمو ولي العهد القيادية، التي وازنت بين الحق والعدل، وأنصفت المواطن من المسؤول، وحمت المسؤول من جور ما يسمى (سلطة الشارع)، بتوازنٍ وعقلانية، وبرؤية واضحة.

كانت معجزة سمو ولي العهد، أنه في ظل هذه الظروف التي مرت على مملكة البحرين، لم يتوقف النمو الاقتصادي، وكانت مفاجأته التي يحق من ورائها لكل بحريني وبحرينية المباحة بصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، الاقتصادي الفذ، الذي جنب البحرين آثار الركود، وأثار الأزمة، حين اصطنع لمملكة البحرين، رؤيتها الاقتصادية 2030 في أكتوبر عام 2008م، ولأن سارعت دول الجوار الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي، للشروع في البحث عن هوية اقتصادية لكل مرحلة على حدة ولغاية 2030م في عامي 2017م و2018م، فإن البحرين، من وحي روح ذاك الأمير الخليفي، المستقبلي، المدهش، كانت قد باشرت تلك الرؤية، وتطبيقها قبل ذلك بعشر سنوات.

ما بين الضوء الأول، وسلمان ولي العهد، كانت معجزة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في استدرارك واستكناه عمق المستقبل، حين كان الضوء وسلمان شيئاً واحداً..

حلم (بو سلمان)..

قد تحقق.. وقد كان.

## سلمان الخليفي.. وحدة العائلة صورة للوطن

رفع سمو ولي العهد يده بموازاة قلبه، مقسماً على كتاب الله، مليباً طاعة مليكه، في أن يكون مخلصاً للملك، وحامياً للدستور. ليس هذا وحسب، بل إن إحدى مآثر سموه أنه لم يكن ميثاقياً لبى نداء مليكه وحسب، بل أنه، وبتكليفٍ ملكي، ترأس لجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني.

ومن يلقي نظرةً على أعضاء اللجنة التي تم اختيارها بمحض اختيار سموه، ومباركةً من جلالته، يستطيع أن يفهم، وأن يدرك ماذا تعني كلمة (الوحدة الوطنية)، ومعنى (الأسرة الواحدة) في فكر سمو ولي العهد، كتوجيهٍ ملكيٍّ سامٍ، واستجابةً لما يريده جلالة الملك الوالد، منذ ترأس سمو ولي العهد لجنة تفعيل مبادئ الميثاق حتى اللحظة.

لم يجد سمو ولي العهد، عن قناعةٍ راسخةٍ في وجدانه، وهي أن حرية المعتقد مصنونةً بالدستور، وردع الفوضى واجبٌ وطني.

وفي قلب هذا المناخ، نهض سمو ولي العهد بمسؤوليةٍ غير مسبوقة، وفيها من العبقرية والإبداع، ما يُدرّس في المعاهد والجامعات، إذ أفرد سموه حفظه الله لقاءً دورياً لشباب العائلة على مدار الأزمة، حاثاً إياهم على التمسك بالخلق الوطني، وضرب المثل الأعلى بالافتداء بجلالة الملك، بالتشبُّث بروح الأسرة الواحدة، وضخ معانٍ جديدةٍ في قلوب الشباب، لحثهم وتعليمهم قيمتي التسامي والتسامح.

كما أن ولي العهد، قد خصّ الموهوبين والمتفوقين أكاديمياً في العائلة المالكة، بحوافزٍ جعلت من التميز هدفاً سامياً لكل شابات وشباب آل خليفة.

إن آل خليفة الكرام قد أضححت بتوجيه حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الدائم والموصول، ومتابعةٍ ومثابرةٍ سمو ولي العهد حفظه الله، لترسيخ قيم البذل والتضحية، والفداء والبسالة والإيثار، ما جعل من آل خليفة.. الإسم والشرف، قدوةً ورمزاً للتضحية، وأضححت الخليفة تكليفاً يتسامى مع التشريف، ورمزاً وتضحية، جعلت من عوائل البحرين صورةً على هيئة آل خليفة.

ولقد كان هذا الحزام، وهذه الفلسفة التي ارتبطت بحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وأُنيطت كمسؤولية بعنق ولي العهد، هي طوق النجاة، والمخرج الفوري الذي نجت به البحرين، حيث جعل من آل خليفة ميزاناً للعدل، وميزاناً للتقوى، وفي نفس الوقت بوابة للإرادة.

فسمو ولي العهد، قد قال في إحدى اللقاءات المغلقة لشباب آل خليفة الدارسين في الجامعات (أريدكم.. قدوة للتضحية.. ومثالاً للتفوق، وصورة يقتدي بها الآخرون بتجاوز الأخطاء.. نحن واجبنا أن نرشد الناس، ونقودهم إلى حب البحرين، لا أن نجبرهم على حب وطنهم)، ومضى سموه إلى القول (كونوا أمراءً وشيوخاً بأخلاقكم، ولا تكتفوا بألقابكم).

إن كان من نجا البحرين، بعد أمر الله سبحانه وتعالى، الذي هو المنجي، وهو الحامي، فهي جملة من أطواق نجاة قد صنعها حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ملكاً وقائداً ومرشداً وأباً.

حين أدرك أهل البحرين كلهم أن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد هو لهم كلهم، وأنه يقف على مسافة واحدة من الجميع، لإيمانه الواثق بأن البحرين فوق الجميع، وأن البحرين للجميع، وأن ملك البحرين لا يفرق بين أحد من مواطنيه، إلا من خرج عن إرادة الوطن.

أدى سمو ولي العهد في الأزمة، دور البطل، وبطل الدور، كان دوره كله بطولة، حين جمع الإرادة مع عبقرية إيجاد الحلول، وكان هو البطل، الذي صنع دوره بإرادة من حديد، لم يطع برنامج الوطن على فهمه واستيعابه لمتطلبات المرحلة، والتعاطي معها بصورة تخصه.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله سفير المرونة، حين تُغشي الفتنة أبصار أتباعها، فيأخذ بأيديهم وينصحهم، ويطيّل الصبر في الاستماع إليهم، ويحذرهم من مغبة الرهان على ما يسمعون من خدع تأتيهم كموجات متكسرة من خارج الحدود، سواءً بخطابات السيد حسن نصر الله التحريضية، أو قطع الأسلحة التي تُهَرَّب بالقوارب، وقنابل تُصنع لقتل رجال الشرطة على عجل، كل ذلك لم يُثْنِ وعي سمو ولي العهد، أو يحرف صبره نحو الغضب.

وكان سمو ولي العهد، بعينه اليمنى، يمد بصره صوب الجزيرة العربية كلها، فيركب طائرته في قلب الأزمة، ويحوم بها في أجواء الدفء في سماء الأشقاء، وكانت هذه الجولة الخليجية هي المرة الوحيدة التي يخرج فيها سموه خارج البلاد، خلال هذه الفترة بين فبراير ومارس 2011م. وأثمرت هذه الجولة إعلان برنامج الدعم الخليجي، الذي خُصّصت لمملكة البحرين من خلاله 10 مليارات دولار، على مدى عشرة أعوام، في خطوةٍ أظهرت الدعم الخليجي لمواصلة عجلة التنمية في البحرين، تلتها مواقفٌ داعمة لمبادرة الحوار الوطني، والاستمرار في الإصلاح والدفاع عن مملكة البحرين.

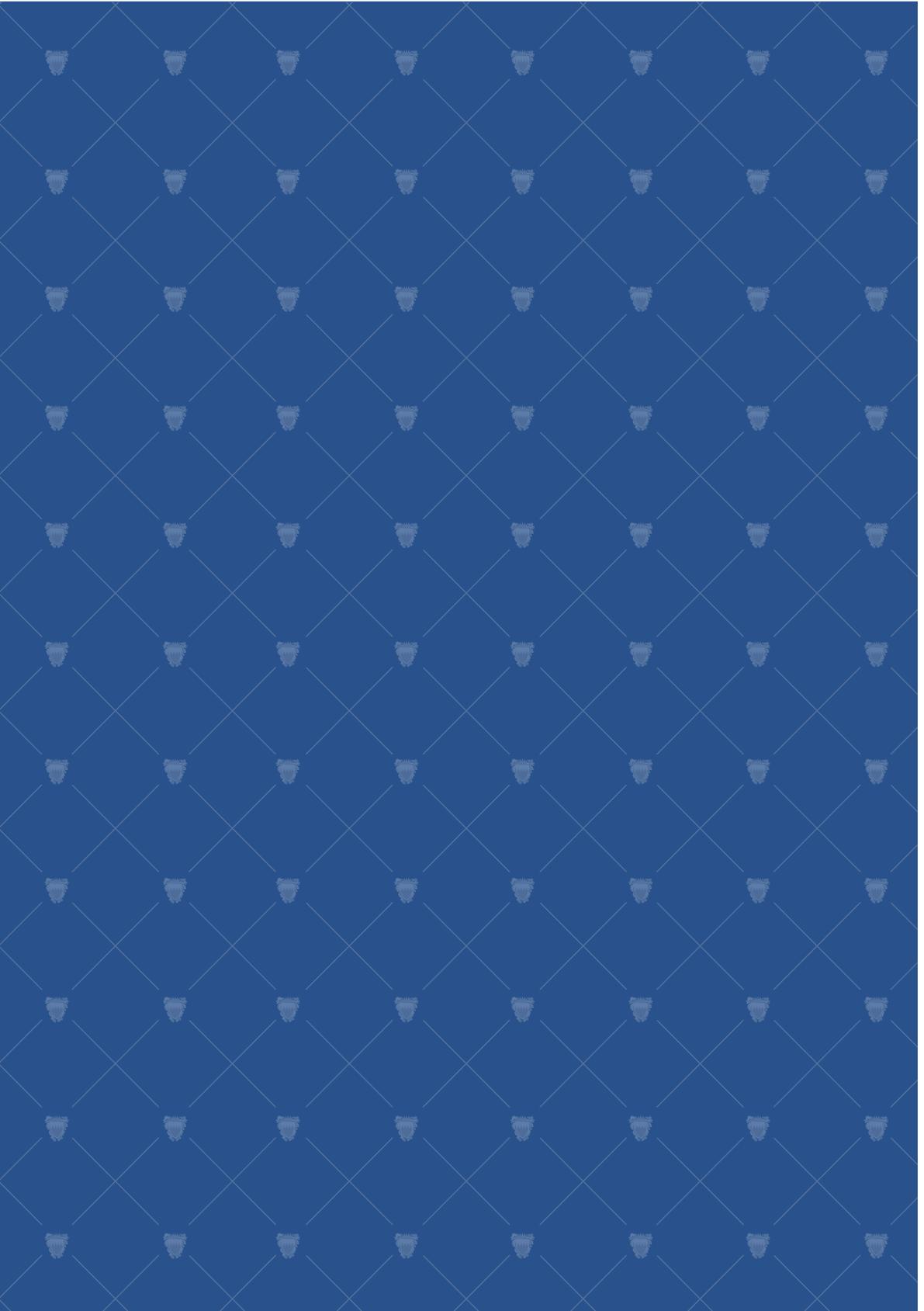
كان يطمئن لدعم الأشقاء، ويطمئنهم على صلابة الموقف الخليفي والبحريني، وكان أيضاً يستلّ وعيه وهمته خلال اتصالاته مع الحلفاء، في عواصم القرار الدولية في أوروبا وأمريكا والمملكة المتحدة، ليسكب من وعيه على الحوار مع واشنطن، ليرطب المواقف ويجعل من الحوار وسيلةً للتفاهم.

ما يمكن أن يقال باختصار في نهاية هذه الصورة، عن سمو ولي العهد، هو بالاستعانة بقول حكيمٍ عالمي: «كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة». فلقد اتسعت رؤية هذا الحكيم العربي، الشهم النبيل، حين ضاقت الأرض العربية على أهلها بالحكمة، وساد التهؤور والجنون.

لقد قال أحد العرب، حين سمع قول سمو ولي العهد، في مقابلته ذائعة الصيت في بداية 2010م، مع الإعلامية جيزيل خوري، ذات ضحىٍ خليجي على تلفزيون (العربية)، هذا كلام أميرٍ لا يستطيع أن يأتي به إلا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، ونحن نقول هذه أزمة البحرين، لم يحلّها ويفكك شفرتها ويعمل على تجاوزها، إلا قرة العين والسند والتلميذ البار، والإبن الوفي لجلالة الملك.

يحق لكل بحريني وبحرينية، أن يرفع يديه صوب السماء، مبتهلاً للباري عز وجل، أن يحرس جلالة الملك المفدى، الذي اصطفى قرة عينه، ومن وحي صفاتٍ بَشَّرَ بها الحبيب المصطفى المعصوم صلوات الله عليه وسلامه بالبشر، والنجاح والفوز، حين وعد بالنصر من يستعين بالشباب بقوله (نُصرت بالشباب).

هذه صورٌ، سعت للملمة وانتقاء بعض صورٍ تعبر عن روح سلمان الأمير، الذي جعلت منه فتنة فبراير ضوء (بو سلمان)، حين بدد عتمتها، ولملم أطرافها، واستجاب لأمر مليكها، لأن البحرين لن تُهزم أبداً، بإرادة الله سبحانه، ثم بحكم خليفٍ عادل، مُريدٍ قادرٍ متسامح، وبولي عهدٍ أعدّ به حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه العدة لمستقبل الوطن، ووجهه فاستجاب، وأمره فصدع، وخاض غمار التحديات فانتصر للوطن، وبشعبٍ واعٍ تمسك بعرويته وإسلامه ووطنه، فكان مثلاً للحرية والتقدم والعلم.





”مطلوبٌ منّا اليوم جميعاً، وأكثر من أي وقتٍ مضى، العمل متكاتفين، بمساهمة جميع أبناء البحرين دون استثناءٍ أو إقصاءٍ أو تمييز، لنتجاوز كافة التحديات الراهنة.

ولهذا، فإننا بحاجةٍ إلى وضع برنامجٍ سياسي، يواكب متطلبات العصر وإرادة الشعب البحريني، وكذلك النظر في خططنا التنفيذية ورؤيتنا الاقتصادية لتكون البحرين دائماً.. أولاً.. وأملاً للجميع، وأن تصل مخرجات العمل الحكومي إلى وضع الأولويات الصائبة والضرورية بعدالةٍ ومساواة، بحيث يؤمن الجميع بالبحرين وطناً.. لمليكتها ولأئ.. ونبذ العنف نهجاً.. وبالإصلاح الفعال هدفاً.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه بمناسبة صدور الإرادة الملكية السامية بتعيينه نائباً أولاً لرئيس مجلس الوزراء خلال جلسة مجلس الوزراء  
17 مارس 2013م

## الفصل الخامس

---

### ريادة النائب الأول



تعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، نائباً أولاً لرئيس مجلس الوزراء، بإرادة ملكية سامية في 11 مارس 2013م، بموجب المرسوم الملكي رقم (14)، شكل منحىً جديداً لعطاء سموه في خدمة رؤى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، وتطلعاته نحو تعزيز المكتسب والمنجز الوطني.

منذ اللحظة الأولى، حددت الإرادة الملكية السامية المهمة الرئيسية من وراء هذا التعيين، وهي تطوير أداء أجهزة السلطة التنفيذية، ليكون سمو ولي العهد العضد والمعين، للمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه.

وفي رد سموه بالشكر والتقدير لجلالته على الثقة السامية، أكد سموه تطلعه بأنه سيكون «العضد والمعين»، جاء ذلك في كلمة سموه في أولى جلسات مجلس الوزراء التي حضرها بعد التعيين، وقد وجه الحديث للمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه قائلاً: «إن خبرتكم وحكمتكم يا سمو الرئيس تثير لنا الطريق إلى المستقبل، فأنتم ركنٌ من أركان الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل».

في ذات الكلمة، أوجز سموه تصوره للعمل كآلتي: «الحاجة إلى وضع برنامجٍ سياسيٍّ يواكب متطلبات العصر وإرادة الشعب البحريني، وكذلك النظر في الخطط التنفيذية، والرؤية الاقتصادية، لتكون البحرين دائماً أولاً وأملاً للجميع، وأن تصل مخرجات العمل الحكومي إلى وضع الأولويات الصائبة والضرورية بعدالةٍ ومساواة، بحيث يؤمن الجميع بالبحرين وطناً.. لملكها ولأهـ.. ونبذ العنف نهجاً.. وبالإصلاح الفعال هدفاً».

وفي 17 أبريل 2013م، تم تأسيس مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بناءً على المرسوم رقم (26) لسنة 2013م، الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وقد باشر المكتب منذ تأسيسه تفعيل المهام المنوطة به، فكان لها الأثر الكبير والملموس في بلورة رؤى سمو ولي العهد، بالتركيز على التطوير والنمو، فيما يتعلق بالعمل الحكومي، استناداً إلى توجيهات المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

هذا المكتب يُعد إحدى أهم الآليات لبلورة رؤى سمو ولي العهد، للإسهام في التطوير والتحديث من خلال منظومة العمل الحكومي، فقد تم رسم أهداف كبيرة، بحجم أفق

مستقبل الوطن، لمكتب النائب الأول، بتكليف ملكي وتوجيه من المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وقد نالت هذه المهمة، منذ انطلاقتها قبل ست سنوات، كل الدعم والتعاون، لتصبح الأفكار المكتوبة خطأً وبرامجاً يتم تحويلها إلى واقعٍ مُعاش.

قبل إتمام عامه الأول، أنجز المكتب الإطارَ الموحد للأولويات الحكومية، الذي كان في نسخته الأولى منبثقاً عن مبادئ ميثاق العمل الوطني ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، ومن ثم عمل المكتب بتكليف من مجلس الوزراء، وبالتعاون مع جميع الأجهزة الحكومية المعنية، على إنجاز ما ورد فيه، حتى بلغ مرحلة متقدمة من مواءمة مضمونة مع برنامج عمل الحكومة الأول، الذي طُرِح لأول مرة مطلع عام 2015م، وتم إقراره من قبل مجلس النواب، في ثمرةٍ من ثمرات التعديلات الدستورية التي نتجت عن حوار التوافق الوطني.

شكّل الإطار الموحد خارطة طريق للمشاريع والبرامج الرئيسية، التي يتابعها مجلس الوزراء مع الوزارات والأجهزة الحكومية، حيث كان الوثيقة التي تفرعت عنها العديد من المشاريع الوطنية والتنمية المطروحة لأول مرة، مثل الخطة الوطنية للصحة (2016-2025م)، ونظام الضمان الصحي، ومؤسسة تنظيم القطاع العقاري، والمخطط الاستراتيجي الهيكلي، وتطوير منظومة ووتيرة إنجاز مشاريع الإسكان، التي قطعت شوطاً كبيراً في تلبية طلبات المواطنين خلال السبع سنوات الماضية، من خلال تنويع الخدمات وإطلاق مُدُنٍ جديدة.

وحرصاً من سموه على رفد آليات العمل الحكومي بأفضل الممارسات، فقد وجّه في عام 2017م، خلال الملتقى الحكومي، الذي يقام سنوياً تحت رعاية المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وبمبادرة من ولي العهد، إلى عقد سلسلةٍ من الورش الحكومية، لوضع الآليات لتحديد الأولويات ووضع الآليات، التي تشكل رؤى وتطلعات برنامج عمل الحكومة (2019-2022م).

وقد تم عقد أربع ورش عمل، استمرت من نوفمبر 2017م إلى مارس من نفس العام، تم من خلالها اعتماد 29 سياسة و 106 مبادرات، شملت محاور تطلعات برنامج عمل الحكومة القادم، وهي المحور الاقتصادي والمالي والبنية التحتية، والمحور التشريعي والأداء الحكومي، والمحور البيئي والخدمات.

وقد شكّل توجيه سمو ولي العهد لعقد ورش العمل الحكومية هذه سابقةً جديدةً للإسهام في رسم السياسات الحكومية وألوياتها وفق متطلبات التنمية والتطوير، وقد نتج عن ذلك إعداد برنامج عمل الحكومة (2019-2022م)، الذي أقرته السلطة التشريعية بناءً على متطلبات المرحلة القادمة، مع الاستناد بشكلٍ أساسي إلى مخرجات ورش العمل، التي شارك فيها المسؤولون من مختلف القطاعات الحكومية، كما تم الاسترشاد خلال صياغة برنامج الحكومة بكتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وخطاب جلالتة خلال تفضله بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس، علاوةً على متطلبات التنمية المستدامة، وبرنامج التوازن المالي.

وقد تضمّن برنامج الحكومة تسعة أهدافٍ عامة، تطمح الحكومة الموقرة إلى تحقيقها خلال الأعوام الأربعة 2019-2022م، وذلك من خلال أولوياتٍ ثلاث، تتمثل في تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع، والاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، إلى جانب تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة.

## اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، اللجنة التنسيقية، وهي تُعنى بجوانب تتصل بشكلٍ مباشرٍ بتطوير العمل الحكومي، ووضع الأولويات الملحة، والملفات والموضوعات المتصلة ببرنامج عمل الحكومة، ومتابعة سير المشاريع الحيوية والخطط والاستراتيجيات الموضوعة للارتقاء بالأداء، بما ينعكس على التطوير والتحديث المنشود في مخرجات كل الوزارات والهيئات الحكومية بجودة عالية.

وفي هذا الصدد، يمكن التعرف على نموذج من المهام الكبيرة للجنة التنسيقية، عندما نطالع في الأخبار أن مجلس الوزراء وافق، بناءً على توصية اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد، على تنفيذ 36 برنامجاً تضمنها الإطار الموحد للبرامج الحكومية ذات الأولوية، في نسخته الثالثة لتطبيقها خلال الفترة (2019-2022م)، وهي برامج مرتبطة بشكلٍ مباشرٍ مع المحاور الرئيسية التي تضمنها برنامج عمل الحكومة لذات الفترة، وتلبي هذه البرامج متطلبات تحقيق الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع، وتأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة.

اجتماعات اللجنة التنسيقية، بمعدل اجتماعين في الأسبوع برئاسة سموه، وبحضور نواب رئيس مجلس الوزراء، وعددٍ من الوزراء والمسؤولين المعنيين، تعكس في كليتها حجم العمل والإنجاز الذي يتم لإيجاد أفقٍ جديدٍ من الخدمات المعززة، وهذا الأمر يجسّد صورةً للمستوى المتقدم الذي بلغه أداء السلطة التنفيذية، لتحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة.

ومن أبرز الملفات التي تابعتها اللجنة وشهدت نجاحاً ملموساً هي مشاريع الإسكان، التي شهدت قفزةً نوعية على صعيد الإنجاز؛ فقد تم توفير ما يفوق 25 ألف وحدة سكنية خلال أربع سنوات، هي مدة البرنامج الحكومي (2015-2018م)، إضافةً إلى إنجاز المدن الإسكانية الجديدة ومن أبرزها (مدينة سلمان): التي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بإطلاق اسم سمو ولي العهد عليها، تقديراً لجهود سموه الكبيرة ومتابعته الحثيثة لتوتيرة الإنجاز فيها وغيرها من المشاريع الإسكانية.

وقد عمل سموه أيضاً على تنويع الأدوات في المشاريع الإسكانية، حيث تم فتح المجال للمشاركة مع القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ، ما عزّز من وتيرة إكمال هذه المشاريع الحيوية وجودتها، ومن أهم الأمثلة على هذه المشاركة برنامج (مزايا).

وعلى صعيد الخدمات الصحية، تابع سموه تطوير هذا القطاع من خلال الخطة الوطنية للصحة (2016-2025م)، التي تضمنت مشروع الضمان الصحي، وهو من أهم المبادرات الوطنية على صعيد الخدمات الصحية، التي من شأنها أن تكون مدخلاً للتطوير الشامل في هذا المجال.

كما يأتي مشروع (الجينوم البحريني) تنفيذاً لتوجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد، إذ أكد سموه حرصه على تطوير هذا المشروع، من خلال اجتماعات اللجنة ومن خلال المنتدى الحكومي منذ عام 2018م، ويعتبر المشروع من المشاريع الرائدة، ليس في البحرين وحسب بل في المنطقة، ويهدف من خلال إنشاء قاعدة بيانات تتمتع بالسرية والخصوصية، لرسم خارطة جينية لسكان مملكة البحرين.

وقد تم افتتاح (مركز الجينوم الوطني) في أكتوبر 2019م، للإسهام في الوقاية من الأمراض الوراثية وتطوير أدوية فعالة لعلاجها، ما يساعد على توفير حياة صحية، والوقاية من الأمراض للأجيال الحالية والقادمة.

ورأس سموه كذلك اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي، التي تابعت تنفيذ توجيهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، لإعطاء الأولوية القصوى لعمليات استكشاف النفط، لزيادة موارد البحرين، التي أسفرت عن اكتشاف أكبر حقل نفطي في مملكة البحرين.

ورأس سموه أيضاً اللجنة العليا للتخطيط العمراني، التي تتابع مشاريع المخطط الاستراتيجي الهيكلي والواجهة البحرية العمرانية، كما يرأس سموه الهيئة العليا للصندوق الملكي لشهداء الواجب، المسؤولة عن رسم السياسة العامة لإدارة واستثمار الصندوق، ووضع النظم الكفيلة بضمان تنفيذ الأهداف من الصندوق الملكي للشهداء، المتعلقة بتقديم العون والمساندة للمستحقين عن الشهيد.

## تطوير الخدمات الحكومية

وإذا جاء السؤال عن ماهية الأهداف التي تسعى اللجنة التنسيقية لتحقيقها من خلال تطوير الخدمات الحكومية، يمكننا القول بأن سمو ولي العهد يؤكد دوماً على رفع مستوى الخدمات، بما يتضمنه ذلك من إطلاق مشاريع جديدة، وكذلك تطوير آليات إنجاز تلك المشاريع، إلى جانب تعزيز سهولة الحصول على الخدمات للمواطنين والمقيمين، وكذلك لخدمة النمو الاقتصادي والاستثماري في المملكة.

ومن أهم المعايير لتقديم الخدمات الحكومية، التي يؤكد عليها سموه، السرعة والكفاءة وسهولة الحصول على الخدمات، وللإسهام في تحقيق ذلك، نجحت اللجنة التنسيقية في وضع خطة متكاملة للتحويل الإلكتروني، خلال الفترة ما بين 2013م و2014م، وتهدف إلى تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، بصورة يلمسها المواطن في كفاءة الأداء وأسلوب تقديم الخدمات الحكومية بجودة وفعالية.

يأتي التحويل الإلكتروني في مقدمة الاهتمامات والمهام التي تمكّن من تقديم المعاملات الحكومية، ويستفيد منها الجمهور بشكل مباشر في تسهيل حصولهم على الخدمات الحكومية، التي تم توفير 350 منها إلكترونياً، ويأتي ذلك ضمن الأولويات والأهداف، التي حددها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، خلال الملتقى الحكومي الذي انعقد برعاية المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وبمبادرة من سمو ولي العهد، وهي إعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، ودعم الإبداع والتفوق لتحفيز التنافسية، والاستثمار في المواطن للارتقاء بمستواه المعيشي، وأيضاً الأدوات المرتبطة بتحقيقها وهي: تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتسهيل كل الإجراءات الحكومية، ومواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة.

وفي عام 2015م، تم إدراج الأهداف ضمن الإطار الموحد للبرامج الحكومية ذات الأولوية، لزيادة معدل الاستخدام للخدمات الإلكترونية، عن طريق تسهيل خطوات إجراءاتها، وفي العام التالي 2016م، وبعد انعقاد الملتقى الحكومي الأول، تم وضع برنامج جديد يُعنى بتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للعملاء، ما يتكامل مع الأهداف والأدوات التي حددها سمو ولي العهد خلال الملتقى، خصوصاً تحسين جودة الخدمات الحكومية وتسهيل إجراءاتها.

وأدى هذا كله إلى ازدياد حجم الإقبال بنسبة 57% على الخدمات الإلكترونية بين العاميين 2016م و2017م، فهي الخيار الأسهل والأكثر توفيراً للوقت والجهد. فاليوم يستطيع المواطن الحصول على الخدمة بضغطة زر، في أي وقت يريد، دون الاضطرار للتقيد بأوقات العمل الرسمي أو الانتظار في الطوابير.

هناك الكثير من النماذج بالنسبة للمهام التي قامت بها اللجنة التنسيقية، برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في تطوير أداء مؤسسات الدولة، بما ينعكس مباشرة على مستوى تقديم الخدمات للجمهور، ويسهم في تقدم المملكة في كل المجالات، ومن العلامات الفارقة نظام السجلات التجارية (سجلات)، ونظام إصدار رخص البناء (بنايات)، والنظام الوطني للمقترحات والشكاوى (تواصل).

### الملتقيات الحكومية، إبداعٌ بحريني أصيل

من المبادرات المهمة التي تشكل ضماناً في تطور وازدهار البحرين من خلال العمل الحكومي، تأتي الملتقيات الحكومية السنوية التي كانت تقعد برعاية كريمة من المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، ومبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، باعتبارها آلية مبتكرة متقدمة، لتحقيق المزيد من الإنجازات في المسيرة التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ووفق رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

إن الملتقيات السنوية رفيعة المستوى تجمع القادة وصُناع القرار، والموظفين التنفيذيين في الحكومة، مناقشة القضايا والتحديات الرئيسية، والتوجهات المستقبلية، لتعزيز وتطوير كفاءة الإنتاج، وجودة الأداء في إطار العمل الحكومي الموحد، الذي يتفق مع رؤى وتطلعات مملكة البحرين. ومن زاويةٍ أخرى، يمكننا القول بأن هذه الملتقيات توفر فرصة لتقييم ما تم إنجازه في برنامج عمل الحكومة، والاستفادة القصوى من الأفكار والآراء التي تطرح فيها، حول متطلبات واحتياجات المراحل القادمة، وسبل تلبيتها في كل القطاعات، وما يمكن تنفيذه من مبادرات ومشاريع تعود بالنفع على الوطن والمواطنين.

شهدت البحرين أول ملتقى حكومي في عام 2016م، وحقق الكثير من النتائج التي انعكست مباشرةً على مختلف جوانب العمل الحكومي، لذلك فإن مشاركة جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية في هذا الملتقى أسهمت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، في النهوض بالأداء في القطاع الحكومي، ودفع جهود التطوير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وغيرها من المجالات، مع ضمان تكامل الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وفق مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، التي ارتكزت عليها رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

خلال افتتاح الملتقى الحكومي الأول، تناول صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، أهداف وأدوات العمل الحكومي في المرحلة المقبلة، من أجل بلوغ مراحل أكثر تقدماً في تحقيق تطلعات المواطنين، إذ أكد سموه مبدأً وشعاراً «حب التحدي وعشق الإنجاز»، الذي يؤطر الجهود نحو المزيد من التنمية والتطوير، لما يقاس نجاحه بتحقيق مصلحة المواطن البحريني، الذي هو محور التنمية وغايتها، كما يوجه حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه دوماً.

وفي سياق التحديات الماثلة، حدد سموه المبادئ الثلاثة - الاستدامة والعدالة والتنافسية - كمرتكزات للتنمية، تتصل بالأهداف الثلاثة في المرحلة القادمة، وهي إعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد، إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، ودعم الإبداع والتفوق لتحفيز التنافسية، والاستثمار في المواطن للارتقاء بمستواه المعيشي، وربط سموه تحقيق هذه الأهداف بتفعيل أربع أدوات حكومية، وهي تحسين جودة الخدمات الحكومية وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتسهيل كل الإجراءات الحكومية، ومواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة.

## إرادةٌ وتصميمٌ على بلوغ الأهداف

وفي الخطاب الرسمي أمام الحضور، وجه سمو ولي العهد كلمته للمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وللمسؤولين في الدولة، الذين كانوا حضوراً في النسخة الأولى من المنتدى، قائلاً:

«صاحب السمو العم العزيز، إن رعايتكم لهذه الفعالية لها قيمة قصوى لدينا جميعاً، إذ أن انعقاد المنتدى الحكومي 2016م لأول مرة في مملكة البحرين يرتبط توقيتته بمناسبةٍ عزيزة، وهي مرور ثمان سنواتٍ على رعاية سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، لإطلاق أول رؤية اقتصادية في مملكة البحرين في عام 2008م، تلك المناسبة التي تغمرنا جميعاً بالإرادة، والتصميم على بلوغ أهداف الرؤية، التي قامت على مبادئ الاستدامة والعدالة والتنافسية، حين قال جلالته: الهدف من هذه الرؤية الاقتصادية لعام 2030م هو المواطن، الفرد البحريني، فالتمية التي لا يكون المواطن هدفها لا فائدة منها ولا نريدها.

تلتقي اليوم في هذا الجمع المبارك مختلف المستويات الإدارية في الحكومة، ليس من أجل استعراض الإنجازات وحسب، وإنما أيضاً من أجل التوجه معاً للمستقبل، بسواعد متكاتفه بكل عزمٍ ومسؤولية.

منذ تدشين الرؤية، واجهت المنطقة والعالم تحدياتٍ متعددة، ولعلنا نستذكر معاً ما شهده العالم من تبعات الأزمة المالية في عام 2008م، والتحديات التي مرت بالمنطقة، والمحاولات التي سعت لإبعادنا عن مسار التطور والتمية في عام 2011م، وما نواجهه اليوم من تحديات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولكن جاءت هذه التحديات على قدر عزمنا، وإصرارنا على تحقيق الأفضل لصالح الوطن والمواطنين، وبفضل تكاتف الجميع، كنا وما زلنا قادرين على تخطي التحديات التي تواجه المراحل المختلفة للتنفيذ، فنحن جميعاً لدينا حبٌ للتحدي وعشقٌ للإنجاز، وبفضل قيادة وحكمة سموكم، والعمل الدؤوب من قبل الجميع، تمكنا من تطوير منظومة العمل الحكومي، من حيث التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال، سعياً نحو تحقيق أهداف الرؤية، من خلال مشاريع ومبادرات حكومية شاملة.

وقد شكّلت تلك المشاريع والمبادرات برنامج عمل الحكومة في الفصول التشريعية التي تلت تدشين الرؤية، وأدى ذلك إلى التوجّه بثبات نحو تحقيق إنجازاتٍ متعددة، ومن بينها نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28% خلال الفترة من عام 2008م إلى عام 2015م، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 80% من الناتج المحلي، وزيادة إجمالي الصادرات غير النفطية بنسبة 290%، والاستمرار في خصخصة الخدمات الحكومية بقطاع الطاقة، لتبلغ مساهمات القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء والماء أكثر من 80%، والشروع في بناء خمس مدن إسكانية جديدة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بتوفير أربعين ألف وحدة سكنية بمشاركة القطاع الخاص، وقد ساهمت هذه الجهود التنموية في زيادة دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% منذ تدشين الرؤية.

ونستطيع اليوم أن نفخر بما تم تحقيقه من أهداف الرؤية، ونتطلع لمواصلة هذا الإنجاز خلال الأعوام القادمة. هذه الإنجازات تحققت بالجهود المخلصة التي تبذل في كل المؤسسات الحكومية، بمختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، بقيادة سمو ولي العهد، وكذلك تعاون ممثلي السلطة التشريعية مع الحكومة، وهو ما يشكل اليوم نموذجاً حضارياً بارزاً لمملكة البحرين على مسار التطور والنماء.

كما أن ما تم مؤخراً، من تدشين لرؤى تنموية من قبل أشقائنا في دول مجلس التعاون، يؤكد صواب المسار الذي انتهجناه في مملكة البحرين منذ سنواتٍ عديدة، فمسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا الاستمرار في العمل، وببذل الجهود المتواصلة بإخلاصٍ ومهنية، لتحقيق تطلعات المواطنين الكرام، وهو شرفٌ والتزامٌ لنا جميعاً، ومن هذا المنطلق، سيستمر العمل على تطوير أداء الأجهزة الحكومية، من أجل التميز في تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع، التي تصب في تحول الرؤية إلى واقعٍ ملموس.

وتتطلب أولويات المرحلة القادمة تحقيق ثلاثة أهداف، وهي تعزيز الجهود لإعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيس للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص في النمو، وتكثيف المبادرات لدعم الإبداع والتفوق، واستمرار الاستثمار في المواطن لرفع مستواه المعيشي.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تفعيل عددٍ من الأدوات الحكومية، لتحسين جودة الخدمات الحكومية للمواطن، من إسكان وصحة وتعليم وغيرها، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لزيادة القدرة التنافسية دولياً، ومواصلة تسهيل كل الإجراءات الحكومية، وأخيراً توفير بنية تحتية عالية الجودة تواكب متطلبات المستقبل، على أن يتمشى مع ذلك تنفيذُ فعّال عبر تنسيق الأولويات، ووضع خطط تنفيذية واضحة، والاستغلال الأمثل للموارد لرفع الإنتاجية وجودة الخدمات واستدامتها، وزيادة تفعيل المسؤولية والمحاسبة.

بالنيابة عن جميع القياديين في حكومة مملكة البحرين، أؤكد لكم اليوم أن عزمنا أكبر من أي تحديات تواجهنا، وبتكاتف الجميع سنواصل العمل، بفضلٍ من الله وتوجيهٍ من جلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، ودعم سموكم الكريم، لتحقيق الغايات المنشودة من أهداف التنمية والتطور، لصالح كافة أبناء البحرين المخلصين، وبتكامل الجهود وبعزيمة الجميع، سنواصل مسيرة الإنجازات الوطنية المباركة. ونؤكد لكم اليوم أننا جميعاً لدينا حُبٌّ للتحدي وعشقٌ للإنجاز».

### خطوةٌ بالغة الأهمية

إذا نظرنا إلى قيام الملتقيات الحكومية، من زاوية الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنطقة والعالم، نجد أن انعقاد ملتقى 2018م يُعد خطوةً بالغة الأهمية؛ لتزامنه مع البدء الفعلي في تنفيذ محاور برنامج التوازن المالي، الذي أُعلنت تفاصيله إثر توقيع مملكة البحرين على الترتيبات الإطارية للتعاون المالي مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ودولة الكويت الشقيقة، التي لها كل الشكر والتقدير على وقفها الأخوية، المبرهنة على وحدة الهدف والمصير المشترك.

وتتبع الأهمية الاستراتيجية لانعقاد الملتقيات الحكومية من كونها تناقش أهم وأكثر موضوعات الساعة، المرتبطة بشكلٍ وثيق بين مملكة البحرين والأوضاع الاقتصادية العالمية، وبكيفية الحصول على حلولٍ ناجحة لتجاوز ما تمر به من تعقيدات، لذلك كان من الطبيعي أن يعقد ملتقى 2018م جلسات نقاشية، تتناول محور التوازن المالي (تحويل التحديات إلى فرص، تحقيقاً للتطلعات الحكومية)، واستمرار تطوير الخدمات الحكومية، والتطلعات المستقبلية: هذه الموضوعات التي تعتبر من أهم قضايا المرحلة.

وبفضل الله تعالى، فإن التوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، أثمرت نجاحاتٍ كثيرة بعد المخرجات التي صدرت عن الملتقى الأخير في 2018م، لأنه ركز على التحديات الماثلة والراهنة في المنطقة، والناظر إلى ما تشهده مملكة البحرين من استقرارٍ اقتصادي واجتماعي، يؤكد عمق نظرة سمو ولي العهد، في معالجته للقضايا الملحة في الساحة، وهو الأمر الذي جعل حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يكلف سموه دائماً بالمهام الصعبة.

### برنامج النائب الأول لتنمية الكوادر الوطنية

هذا البرنامج من البرامج الطموحة، التي كانت إحدى المبادرات البارزة لمكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وتُعدُّ بربادة القطاع العام وتطويره وتحديثه، والانتقال به إلى مراحل متقدمة من الإنجاز، ليتم تجديد الفكر الإداري والتنظيمي، الذي يقود العمل الرسمي في الدولة.

ويأتي برنامج النائب الأول لتنمية الكوادر الوطنية، تماشياً مع رؤية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، لخلق كوادرٍ وطنية قيادية، تشارك بفكرٍ استراتيجي في نهضة المملكة، وصُمم هذا البرنامج لانتداب الكفاءات البحرينية الشابة والتميزة من الجهات الحكومية، لمدة عامٍ واحد، إلى مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وتدريبهم على مستوى عالٍ لخدمة عملهم الأساسي في جهاتهم الحكومية الأصلية.

إن أهداف البرنامج تركز في المقام الأول على رفع مستوى الكوادر الوطنية الشابة مهنيًا، من خلال إخضاعهم لبرامج تدريبية مكثفة، حول طرق البحث والتحليل والقيادة، والتعرف عن قرب على آلية صنع وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية، من خلال عملهم بشكلٍ مباشر مع عددٍ من المسؤولين وصُنَّاع القرار في المكتب.

ويحظى برنامج النائب الأول لتنمية الكوادر الوطنية، منذ إنطلاقه في عام 2015م، بالدعم المستمر من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، ويعكس حرص سموه على الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة، وتمكينها من الإسهام بشكلٍ فاعل في تطوير جميع مسارات العمل الحكومي، ولعب دورٍ أساسي في تنميته.

برهن البرنامج على نجاحه منذ انطلاخته، حيث أسهم منتسبو الدفعات السابقة من البرنامج في تطوير مختلف مسارات العمل الحكومي، بما تم إنجازه من تغييرٍ إيجابي محفّز في مختلف الجهات، بعد انتهاء فترة انتدابهم في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وعودتهم لمواقع عملهم.

إن المهارات القيادية والقدرات العالية التي يمتاز بها منتسبو البرنامج كانت نتاج الساعات الطويلة المتواصلة، التي اطلعوا خلالها على الآليات المهمة التي تعتمد عليها الدولة في صنع القرار، عبر حضورهم عدداً من اجتماعات اللجنة التنسيقية، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، والمشاركة في جلسات نقاشية، مع عددٍ من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء والمسؤولين الحكوميين، والقيام بزياراتٍ ميدانيةٍ لعددٍ من الجهات الحكومية، وحضورهم برامجاً تدريبية مكثفة.

### مسابقة الابتكار الحكومي (فكرة)

سمو ولي العهد يؤمن بأن الأفكار والعقول هي ثروةٌ عظيمة، لا تتضب متى ما تم تشجيعها ودعمها ومساندتها، كونها محركٌ أساسي للتطوير والتميز والنهوض باقتصاد أي دولة، ومن هنا فلم يكن غريباً أن مفردة الابتكار تجد حظها في ما يمكن أن نطلق عليه أديبات التطور في البحرين، التي يتبناها سمو ولي العهد للنهوض بمملكة البحرين، من خلال عددٍ من المبادرات التي أطلقها سموه، ومن هذه المبادرات (مسابقة الابتكار الحكومي - فكرة)، التي تعتبر نوعاً فريداً من المبادرات المؤثرة والإيجابية، التي تلقي بظلالها على حجم التطور والازدهار في البلاد.

هذه المسابقة تأتي إيماناً من الحكومة بالشراكة والتطوير، تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار لدى موظفي القطاع الحكومي، وإتاحة الفرصة أمامهم للتنافس في تقديم مقترحاتٍ فاعلة للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، ومن واقع الحال، فإن هذه المبادرة قد تركت الأثر الكبير في نفوس الموظفين، وعكست ثقة سموه بقدراتهم ومهاراتهم، بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية، عبر إتاحة الفرصة أمامهم لطرح أفكارهم ومبادراتهم، وإشراكهم في رسم مستقبل مملكة البحرين الغالية، عن طريق إطلاق مسابقةٍ تحفيزية، وإيجاد منصّةٍ لاستقبال تلك الأفكار، ووضع استراتيجيةٍ لدراسة وتقييم المقترحات وإبراز المتميز منها.

وفي النسخة الأولى من المسابقة، فازت أربع أفكار من أصل 565 فكرة، مرت بمراحل مختلفة من التقييم والتأهيل، وقد تمّت مناقشة الأفكار الفائزة في اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد ليتم تطبيقها عملياً، وهي برنامج «ضيافة»، والمنصة الوطنية للتطوع، والنظام الوطني للمواعيد، وسياسة العمل من المنزل.

وقد وجه سموه، خلال المنتدى الحكومي في 2019م، إلى إطلاق النسخة الثانية من مسابقة (فكرة).

وبشكلٍ عام، يمكن القول بأن مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مثل إحدى خلايا التفكير وأدوات التنفيذ، للخطط التي تتبناها الحكومة الموقرة، وبشكلٍ خاص ما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين، ومن ثمّ يمثل وجود المكتب إحدى الضمانات الأساسية للسير قُدماً في طريق التنمية الشاملة والمستدامة.

## «فريق البحرين».. نهجٌ متجددٌ

«نعتقد أنهم أحرزوا تقدماً ضخماً، لديهم فريقٌ قويٌّ ورائع، لقد أخبرت ملك البحرين وولي عهده بأنكم إذا استغنيتم أو فصلتم أحداً من الفريق الاقتصادي الرائع فسنوظفه».

بهذه الكلمات، وصف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، لقناة بلومبيرج، في أكتوبر 2018م، قوة وروعة أداء فريق البحرين، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

وقدم سمو ولي العهد الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وفي بادئة جميلة، لامست وجدان كافة أعضاء فريق البحرين، والتي أصبحت بعدها أيقونةً يتفاخر بها كل بحريني، وجه سموه حفظه الله لأبناء البحرين كلماتٍ وصفت ماهية هذا الفريق، وتداولها الجميع، بكل فخرٍ واعتزاز بما يقدمونه، كلٌّ من موقعه تجاه الوطن الغالي، قال فيها أن «كل جندي يحمي حدودنا ومكتسباتنا الوطنية، كل شرطي يصون أمننا واستقرارنا، كل موظف وموظفة بمؤسسات القطاع العام والخاص، جميعهم ضمن فريق البحرين، وبتكاتف الجميع نعمل معاً لتجاوز التحديات وإنجاز المستحيل، تحقيقاً لرؤى وتطلعات قائد مسيرتنا، سيدي الوالد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعا».

وتم نشر هذه التغريدة على الحساب الرسمي لأخبار سموه حفظه الله في مواقع التواصل الاجتماعي، وحملت وسم #شكراً\_سمو\_الأمير\_محمد\_على\_الإشادة، إلى جانب وسم #فريق\_البحرين. وتفاعلاً مع الوسم، قامت السلطة التنفيذية والتشريعية، والمؤسسات الأهلية في القطاعين العام والخاص، بنشر صورٍ جماعية لموظفيها، على سياق الصورة التي نشرها سموه، لتكتسي البحرين يوماً بروح الفريق الواحد.

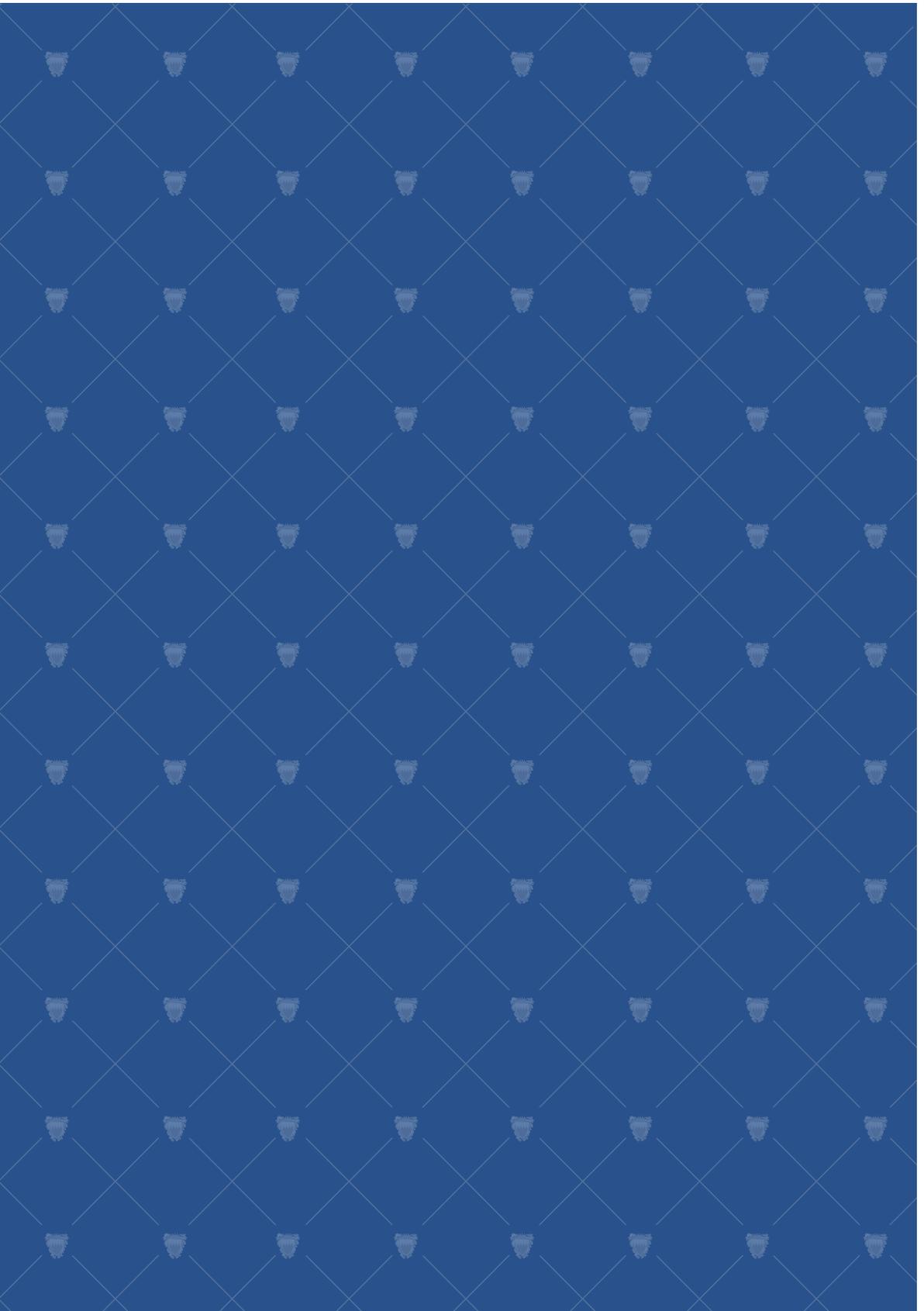
ومن حينها و«فريق البحرين» ليس مجرد وسم تم تداوله، بل شكّل نهجاً متجدداً يبرز مع كل إنجاز وطني، في كل محفلٍ من المحافل الوطنية والإقليمية والدولية، وظل روحاً تحفز باستمرار الكوادر البحرينية، التي تحمل مسؤوليةً وطنيةً لا تقبل إلا بتحقيق الأفضل لمملكة البحرين.



«كل جندي يحمي حدودنا ومكتسباتنا الوطنية، كل شرطي يصون أمننا واستقرارنا، كل موظف وموظفة بمؤسسات القطاع العام والخاص، جميعهم ضمن #فريق\_البحرين، ويتكاتف الجميع نعمل معاً لتجاوز التحديات وإنجاز المستحيل، تحقيقاً لرؤى وتطلعات قائد مسيرتنا، سيدي الوالد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه».

#شكراً\_سمو\_الأمير\_محمد\_على\_الإشادة

#البحرين  
#سلمان\_بن\_حمد  
#رؤية\_وتنفيذ





”إن مملكة البحرين ستظل وفيّة لمبادئها، ماضيةً في مسيرة الإصلاح والانفتاح، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وترسيخاً لقيم التعايش والتحاور بين الجميع، دون عنفٍ أو تعصّب، ومشاركةً بفاعليةٍ في إرساء الأمن والاستقرار والسلام بين دول العالم وشعوبه.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

كلمة سموه في أعمال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة  
16 سبتمبر 2005م

## الفصل السادس

---

الدبلوماسية  
الاقتصادية



لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، حضور بارز في أطر السياسة الخارجية لمملكة البحرين، وقد كان له إسهام في تدعيم أسس العلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية والإسلامية، إضافة إلى الدول الآسيوية وعواصم القرار العالمي، وقد أضفى سموه على هذه العلاقات بُعداً آخرًا، نال تركيزاً خاصاً ضمن مسار السياسة الخارجية، منذ توليه ولاية العهد. فقد اعتنى سموه بالدبلوماسية الاقتصادية في جهود أصلها وواصل عليها، وركزت على تنمية الروابط مع العديد من دول العالم، خاصة تلك التي تمثل ثقلًا سياسياً واقتصادياً وثقافياً في غرب العالم وشرقه.

وقد ركزت زيارات سموه على استثمار التاريخ في بلورة صيغة دبلوماسية ناجحة، يجني الوطن مردودها في حاضره ومستقبله. وهناك من العلاقات البحرينية الدبلوماسية مع بعض الدول ما يتجاوز مدى القرنين من الزمان، وتلك الأُخوة الأزلية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعمق العربي الأوسع.

وقد وظفت هذه الزيارات الموقع الجغرافي المتميز لمملكة البحرين، وسمات الانفتاح الحضاري والتنوع والتعايش، مواطن قوة تستقطب الأصدقاء والحلفاء، كما حرصت على تنويع آفاق علاقاتها الدبلوماسية، من خلال التوجه شرقاً واكتساب علاقات جديدة هناك، إلى جانب العلاقات الأكثر تقليدية، مثل التي تجمعها بشبه القارة الهندية.

### البحرين والسعودية: علاقة ذات خصوصية

المملكة العربية السعودية الشقيقة هي العمق الاستراتيجي لمملكة البحرين، ولجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تجمعهما وحدة الماضي والمصير، فالعلاقات التي تربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية قديمة قدم تاريخ البلدين، الضارب في جذور التاريخ البشري، وكان للجوار الجغرافي دوراً استراتيجي فيما وصلت إليه علاقة البلدين على كل الصُّعد. وتتميز علاقات البحرين والسعودية بالتطور الكبير والسريع في المجالات الاقتصادية، بدايةً بسبب قرب الموانئ السعودية في المنطقة الشرقية من البحرين، ولاحقاً بسبب إنشاء جسر الملك فهد في منتصف الثمانينات. فقد كانت الموانئ السعودية مهيأةً لعمليات النقل البحري منذ القدم، سواءً للمواطنين أو السلع.

## طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات بين المملكتين

سار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، على النهج الذي اختطّه حكام البحرين، في علاقة المملكتين المتجدرة في عمق تاريخ الجزيرة العربية، لتكون نموذجاً فريداً قلّ نظيره في شكل العلاقات البينية، كما أنه، وبرؤيته الثاقبة وفكره الاقتصادي المثمر، يضع المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول ذات العلاقة الوطيدة بمملكة البحرين، من حيث الاهتمام والتواصل المستمر، والوقوف على كل متطلبات الدفع قُدماً بالتعاون بينهما نحو أفقٍ أرحب. وقد تترجم هذا الاهتمام في الزيارات المتبادلة بين البلدين الشقيقين، التي كان لسموه نصيبٌ كبيرٌ منها على مدار الأعوام.

ونتيجةً لهذه الجهود الاستثنائية، شهدت العلاقات التجارية بين البحرين والسعودية تطوراً ملحوظاً، تجسدت في ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين، على سبيل المثال، من 300 مليون دولار في عام 1998م إلى 2.2 مليار دولار في عام 2018م. كما شهدت الاستثمارات الخاصة المشتركة ارتفاعاً بلغ 350 مليون دولار في عام 2015م.

ونظراً للاهتمام الذي يوليه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، للاستثمارات الأجنبية الخاصة، فقد تعزّز وجود القطاع الخاص السعودي في الاقتصاد البحريني، بحيث تم تسجيل 45 وكالة سعودية للتجارة في البحرين، و35 فرعاً لشركات سعودية في مجالات الاستثمار، و896 شركة سعودية مساهمة تعمل في قطاعات السفر والشحن، والتجارة والهندسة، وغيرها من القطاعات. وعلى الرغم من تنوع قطاعات الاستثمار السعودي في الاقتصاد البحريني، فإن قطاعي العقار والتجارة كانت لهما النسبة الأعلى.

ذلك بالنسبة للاستثمار الخاص المشترك، أما بالنسبة للاستثمار السعودي ككل، فقد أشارت إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة البحرينية إلى ارتفاعه ليبلغ مليار دولار في 2018م. وهذا مبلغٌ استثماريٌّ كبير، يعبر عن سياسةٍ حكيمةٍ لجذب الاستثمارات الأجنبية لمملكة البحرين، وهي سياسات كان لسموه حفظه الله دورٌ أساسي في صياغتها، وعليه كانت المصدر الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية.

إضافةً لذلك، وبفضل سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتشجيع سموه لتسهيل معاملات المستثمر الأجنبي، فقد استطاعت البحرين أن تستقطب عدداً كبيراً من المستثمرين السعوديين، بحيث بلغ عدد السجلات التجارية المسجلة، لأشخاص ومؤسسات من السعودية، نحو 13.2 ألف سجل تجاري من مجموع 88 ألف سجل، لتحل المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية كأكثر الجنسيات استثماراً في البحرين.

### البحرين والإمارات: دبلوماسية التعاون الاقتصادي

إن علاقة مملكة البحرين بشقيقتها دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر متطورة ومتعددة الأبعاد، تماماً مثل العلاقة مع الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية. لذلك فهي علاقة من نوع آخر، ليست كعلاقة البحرين مع الدول الأخرى في المحيط العربي؛ لأنها ذات رباط وثيق ومصير واحد مشترك، ومن أكثر العلامات الدالة على تطور العلاقة هي التعاون الاقتصادي، وینعكس ذلك بوضوح في تصريحات قادة البلدين.

إن العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة تمثلها صورٌ عديدة من صور التعاون، وتبادل المنافع والمصالح بينهما، بروابط اقتصادية وثيقة، تستمد مقوماتها من عوامل التقارب الجغرافي والحضاري بين البلدين، وما يجمع القيادتين والشعبين من علاقات متميزة، وقد شهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً ملحوظاً في مجالات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، والتعاون في قطاعات المال والأعمال والسياحة، والنفط والطاقة، وفي تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين على أعلى المستويات، والوفود التجارية والاستثمارية، وإقامة المؤتمرات الاقتصادية والمعارض التجارية المشتركة.

واكتسبت تلك العلاقات تطوراً ملحوظاً، خلال العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، في إطار العلاقات الأخوية الحميمة التي تربطه بالقيادة السياسية الإماراتية. لذلك كان النشاط التجاري بين البلدين قوياً ونامياً، وفي مجال التبادل التجاري، تُعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري عربي لمملكة البحرين بعد المملكة العربية السعودية، ومن ضمن أكبر 10 شركاء تجاريين للبحرين على مستوى العالم، فيما تأتي البحرين في المرتبة الثالثة عربياً والـ 23 عالمياً، من حيث أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات.

وتحققت مساهماتٌ كثيرةٌ لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، في رسم السياسات الاقتصادية المرتبطة بالعلاقات الدولية.

وقد رأينا ذلك من خلال مشاركة سموه في الكثير من المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والدولية مع كبار زعماء العالم. وبالنسبة للعلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإن لسموه دوراً رئيسياً في تعزيز العلاقات، ونجد ذلك يتجسد في لقاءات سموه مع قادة الإمارات، ففي ديسمبر من العام 2013م، استقبل سموه سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على هامش (حوار المنامة 2013)، داعياً للمزيد من التكامل والتنسيق في مختلف المجالات.

وانسجماً مع جهود سموه حفظه الله، فقد شهد التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين نمواً كبيراً، فارتفع من 190 مليون دولار أمريكي عام 2000م إلى نحو 2.4 مليار دولار في عام 2017م. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الصادرات البحرينية إلى الإمارات، إلى جانب الزيادة الكبيرة في حجم الواردات البحرينية من السلع والمنتجات الإماراتية.

وفي ذات السياق، وفي ظل التعاون المشترك، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من القروض والمنح لمملكة البحرين، من ضمنها «مبادرة دولة الإمارات بتخصيص مبلغ 920 مليون دولار أمريكي، يديرها صندوق أبوظبي للتنمية، لتمويل مشروع توسعة مطار البحرين الدولي». ومن دون أدنى شك، كان لسموه دورٌ مهم في طرح فكرة مشروع المطار الجديد وتنفيذه.

ومن اليسير القول بأنه: لولا إرادة القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين، لتعزيز التعاون فيما بينهما، والذي تم تنويجه بتأسيس اللجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، لما حققنا الإنجازات العظيمة المشتركة.

وخير دليلٍ على ذلك هو الدور الأساسي الذي قامت به اللجنة، وأسفر عن نموٍ استثنائي في التبادل التجاري بين البلدين بين عامي 2000 و2017م.

## الأردن

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر البلاد التي زارها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، نسبةً للخصوصية في علاقة البلدين، والتشابه الكبير بينهما من حيث النظام الدستوري في الشكل والأسلوب، واستمرارية الانفتاح السياسي والتطبيق الديمقراطي للدستور في البلدين، وشكل الممارسة الديمقراطية، والتطور الاجتماعي والاقتصادي. إن زيارات سموه لهذا البلد الشقيق، وتبادل قادة البلدين للزيارات، لها ارتباطات كثيرة، منها ما هو استراتيجي، وما هو سياسي، وما هو اقتصادي.

عندما تولّى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم في البحرين، وبعد عام واحد، قدم دعوةً كريمةً للعاهل الأردني جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين لزيارة مملكة البحرين في عام 2000م، وكانت هذه الزيارة تجسيداً للعلاقات المتميزة القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين، والتي تميزت على مدى تاريخها بالحميمية، وتوجت بوشائج أخوية عامرة بالمحبة بين عاهلي البلدين، الأمر الذي أضفى على العلاقات الكثير من التلاحم والرسو، وقد ثمن جلالة الملك عالياً مواقف الأردن الشقيق، الداعمة دوماً لمملكة البحرين، منوهاً بمكانة المملكة الأردنية الهاشمية، في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك ونصرة القضايا العادلة.

وبعد هذه الزيارة الميمونة للعاهل الأردني لمملكة البحرين، تواصلت زيارات القادة بين البلدين ولم تتوقف، وتحولت من أمنيّاتٍ إلى أرقام في التبادل التجاري، والاتفاقيات والتعاون بين البلدين في شتى المجالات.

اقتصادياً، يشهد التبادل التجاري الثنائي بين البلدين نمواً مستمراً، فقد تجاوز 100 مليون دولار في عام 2017م، وتجاوز مجموع الاستثمارات البحرينية في الأردن 2.2 مليار دولار، وارتفع عدد السياح البحرينيين إلى الأردن بنسبة 11.9% في عام 2014م، مقارنةً بعام 2013م. حيث بلغ عددهم حوالي 20 ألف زائر عام 2014م، مقارنةً بـ 17,293 ألف زائر عام 2013م.

## التبادل التجاري بين البلدين

أظهرت البيانات الأولية للتجارة الخارجية للسلع غير النفطية، التي تصدرها شؤون الجمارك بمملكة البحرين، وتشرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن حجم التبادل التجاري بين البحرين والأردن بلغ حوالي 103 ملايين دولار في عام 2018م، وبلغت قيمة السلع التي صدرتها البحرين إلى الأردن، خلال عام 2018م، أكثر من 53 مليون دولار، بينما بلغت قيمة السلع المستوردة من الأردن حوالي 52 مليون دولار. وتتركز أهم صادرات البحرين للأردن في منتجات الألمنيوم (قضبان، وأسلاك، وشرائح)، ومكيفات الهواء متعددة الأشكال والاستعمال، ومواد مصنعة من البلاستيك، وألواح مصنعة من الكرتون، بينما اقتصرت أهم الواردات من الأردن على أصنافٍ من الخضراوات، ومواد بناء (أحجار المنازل، وأعمدة مصنوعة من الحديد والصلب)، وأدوية.

ومن أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وزيادة فاعليتها، أسس الجانبان مجلساً للأعمال (مجلس الأعمال الأردني البحريني المشترك)، وكان آخر اجتماع بين الطرفين بغرفة تجارة وصناعة البحرين في أغسطس 2018م.

## المملكة المتحدة

من الممكن تصنيف العلاقات البحرينية البريطانية بأنها الأكثر عراقيةً بين المملكة وأي دولة غربية؛ إذ احتفل البلدان قبل سنواتٍ قليلة بمرور قرنين من الصداقة، والتعاون النوعي بينهما في مختلف المجالات الحيوية، من سياسة واقتصاد، وتنمية وتعليم، وأمن ودفاع.

وكان افتتاح منشأة الإسناد البحري البريطاني، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله وصاحب السمو الملكي دوق يورك، نقلةً نوعية في عام 2018م، إذ أتت لتعزز التحالف الاستراتيجي بين البلدين الصديقين، فقد وُصفت بأنها أول منشأةٍ تفتتحها البحرية الملكية البريطانية خارج مياهها الإقليمية منذ 50 عاماً.

وقد كانت لندن من ضمن أولى الوجهات الرسمية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله بعد توليه ولاية العهد، وتوالت الزيارات بعد ذلك لتتنوع بين الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتعاون، الأمر الذي عزز روابط الصداقة التاريخية، وقرب الرؤى بين البلدين في مختلف الشؤون.

## الولايات المتحدة الأمريكية

عند التطرق إلى الدبلوماسية الاقتصادية المثمرة لسمو ولي العهد، تقفز إلى الذهن مباشرةً العلاقات البحرينية الأمريكية، وهي بلا شك علاقة ذات خصوصية، باعتبار أن أمريكا صاحبة القوة الاقتصادية والعسكرية، ولها أهمية استراتيجية مؤثرة في القرار العالمي.

أسهم سموه بقدرٍ وافٍ في مواصلة تعميق وتقوية العلاقات بين البلدين، وبشكل خاص العلاقات الاقتصادية والعسكرية، ولذلك يرى الكثير من الناس الأهمية البالغة لعلاقة مملكة البحرين بالولايات المتحدة، وهي علاقة قديمة تتطور يوماً بعد يوم، وقد ظل الجانبان يحافظان على ما يربطهما من علاقة، تتجاوز المصالح المشتركة العادية إلى آفاقٍ واسعة من التعاون في جميع المجالات بلا استثناء.

إن قيادة سمو ولي العهد للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تأتي من خبرة عملية ودراية، ومعرفة تاريخية عميقة بالواقع الأمريكي، وبالعلاقات البحرينية الأمريكية، لذلك لم يكن غريباً أن يكتب سموه فصولاً جديدة في تاريخ علاقات البلدين، عندما جاء إلى العاصمة واشنطن في فبراير 2004م، وبحث إمكانية عقد اتفاقية تجارة حرة بين البلدين.

## دعمٌ قوي لإقامة المنطقة الحرة

إن سمو ولي العهد لم يألُ جهداً في سبيل تحقيق مكاسب جمة من خلال زيارته، وقد التقى بمجموعة من الشركات والمؤسسات الأمريكية، الداعمة لمفاوضات إقامة منطقة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في الكونجرس الأمريكي، بحضور الوفد الرسمي المرافق لسموه، وعدد من المسؤولين بالإدارة الأمريكية، وعدد من زعماء الكونجرس ورجال الأعمال.

وبعد صولات وجولات بين المنامة وواشنطن، كان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، رئيساً لمجلس التنمية الاقتصادية (آنذاك)، سعيداً بهذا الإنجاز المهم؛ لأنه عاش اللحظات التاريخية حين تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وبذل في ذلك جهداً كبيراً يشهد عليه الجميع.

وفي المنامة، أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، القانون رقم (23) لسنة 2005م، بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقعة في مدينة واشنطن بتاريخ 14 سبتمبر 2004م، وذلك بعد إقرارها من مجلسي الشورى والنواب.

وفي واشنطن في شهر يناير 2006م، وقّع الرئيس الأميركي جورج بوش اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين، الذي وصفه بأنه خطوة في اتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، ولقد ازداد الرقم في التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 54% في السبعة أشهر الأولى من عام 2018م، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وهذا يتضمن الخدمات والتجارة، التي بلغ مجموعها ثلاثة مليارات دولار على نحو سنوي.

وكانت الطائرات والمراجل الصناعية، والآلات والمركبات والقوارب، من بين أكبر صادرات الولايات المتحدة إلى البحرين في عام 2018م، وقد زادت صادرات الطائرات الأمريكية بأكثر من 1200%، إذ بلغ مجموعها الإجمالي 584 مليون دولار في هذه الفترة، ومن بين أهم صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة، يأتي الألمنيوم والنفط والمنسوجات والبلاستيك، إذ ارتفعت صادرات الألمنيوم إلى الولايات المتحدة بنسبة 9%، بقيمة 560 مليون دولار، وارتفعت صادرات النفط بنسبة 27%.

إن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية دولية، تهدف إلى تعزيز دور النشاط التجاري، من خلال وضع عدة واجبات والتزامات على كلا البلدين، مثل إلغاء التعرفة الجمركية على الواردات والصادرات، وتخفيف بعض الشروط المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات بينهما، وتتمثل الأهداف الأساسية لمملكة البحرين من الاتفاقية في تسهيل التدفقات التجارية، وتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية، والتوسع في قطاعات الصناعة الرئيسة والخدمات، وتشجيع تبادل الخبرات لتوفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

## تاريخٌ جديدٌ للعلاقات بين البلدين

وكما كان يبشر سمو ولي العهد قبل سنوات من بدء المفاوضات بين الطرفين، فإن هذه الاتفاقية خلقت فرص عمل جيدة للمواطنين البحرينيين، ووفرت كذلك منتجات وخدمات لا تضاهى للمستهلكين البحرينيين، ودوراً كبيراً في تنشيط العلاقات بين البلدين والارتقاء بها في المجالات المختلفة.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، الذي كان المحرك والمؤسس للطفرة في علاقات البحرين وأمريكا في مجالها الاقتصادي، أشار إلى أن «العلاقات بين البلدين تمتلك رصيماً غنياً من التعاون والتنسيق على الصعيد الاقتصادي التجارية، عززته اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، التي مر عليها أكثر من عشر سنوات، وحققت مردوداً كبيراً في تضاعف مستويات التبادل التجاري بين البلدين، كما كان لها أثر في تعزيز الموقع التجاري للمملكة، ودعم النشاط التجاري للولايات المتحدة في المنطقة».

ومع مرور الأيام، صدقت توقعات سمو ولي العهد في زيادة المصالح الاقتصادية للبحرين، بعد التوقيع على اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة، وبالفعل شهد التعاون الاقتصادي وتبادل المنافع وتحقيق المصالح بين البلدين الكثير من التطورات، ولعل أبلغها كان في عام 2017م إذ تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية بلغت قيمتها 10 مليارات دولار بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بمثابة تويج حقيقي للجهود التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، في السنوات العشر الأخيرة، بالارتقاء بملف العلاقات البحرينية الأمريكية والوصول به إلى أعلى قمم النجاح.

وخلال حضور سموه الحفل الذي نظمه مجلس التنمية الاقتصادية بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية، ومجلس الأعمال البحريني الأمريكي، الذي شهد توقيع اتفاقيات مهمة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، والنفط والطيران، أشار إلى «أن ما تتميز به مملكة البحرين من خصائص الانفتاح الحضاري، إضافةً إلى الموقع الجغرافي المتميز، قد عزز من إمكانياتها، وقدرتها على التطور والتأقلم مع متغيرات العصر، وتعزيز بيئتها الجاذبة للاستثمارات»، منوهاً في ذات السياق إلى أن وجود 200 شركة أمريكية، تضم كبريات الأسماء العالمية، تعمل في مملكة البحرين، يعتبر من المؤشرات المهمة نظراً لما تتسم به المملكة من مقومات اقتصادية، تركز على أسس قوية من البرامج والتنظيمات الداعمة

لها، واستذكر سموه اتخاذ شركة أمازون لخدمات الإنترنت البحريين مقراً إقليمياً لها في سبتمبر الماضي كمثال قوي على ذلك.

### البحرين والولايات المتحدة

إن الدبلوماسية الاقتصادية التي قادها سمو ولي العهد تضع في حساباتها موازين القوى المؤثرة في العالم، وتتعامل معها وفق المصالح المشتركة التي يستفيد منها الجميع، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، أو ثقافتها السياسي أو العسكري في ميدان السياسة الدولية، مثلما تتعامل الكثير من الدول مع البحرين على هذا الأساس، ومن هنا كان الاهتمام بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمثل الزيارات التي يقوم بها سموه إلى هذا البلد بين الفينة والأخرى جانباً مهماً في تقوية علاقات البلدين.

وفي سبتمبر من عام 2019م، قصد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الزيارة التقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ونائبه السيد مايك بنس، كما التقى السيد مارك إسبر وزير الدفاع، والسيد مايك بومبيو وزير الخارجية.

سمو ولي العهد في زيارته كان واضحاً كعادته في تبيان الحقائق، عندما شدّد على أهمية مواصلة تنمية العلاقات الاستراتيجية الوثيقة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، التي اتسمت بطابعها التاريخي المتميز عبر المحطات المختلفة، ما كان له عظيم الأثر في تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في العديد من المجالات الحيوية، منوهاً سموه بأهمية مواصلة ترسيخ هذه العلاقات، وفتح مزيدٍ من الآفاق في مجالاتها المختلفة لتحقيق المصالح المشتركة، ويسهم في تحقيق التطلعات المنشودة لمملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والولايات المتحدة الأمريكية، برئاسة فخامة الرئيس السيد دونالد ترامب.

زيارة سمو ولي العهد للولايات المتحدة الأمريكية في هذا التوقيت الحرج، الذي تمر فيه الساحة الدولية بخلافات والساحة الإقليمية بتوترات، كان سموه حريصاً على العمل المشترك من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين، مؤكداً أن ما يجمع البلدين من نجاحات في التعاون المشترك في مختلف المجالات، والقائمة على أسس راسخة وقيم ومبادئ مشتركة، قد أسهم

في فتح آفاق جديدة، تواصل رفد القطاعات التنموية المتنوعة بمزيدٍ من الفرص الواعدة، لخير وازدهار البلدين والشعبين الصديقين.

### منظومة الدفاع الجوي (صواريخ باتريوت)

الزيارة حفلت بالكثير من المباحثات المهمة والاتصالات مع الدوائر المختلفة في الولايات المتحدة المعنية بالتعاون الاقتصادي والعسكري، وخلال لقاءات سمو ولي العهد مع كبار المسؤولين في أمريكا، تم توقيع اتفاقية شراء منظومة الدفاع الجوي (صواريخ باتريوت)، في إطار التعاون الدفاعي الممتد لعقود، مؤكداً سموه أن هذه الاتفاقيات تشكل إضافة نوعية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين والشعبين الصديقين، وتهدف إلى رفع جاهزية قوة دفاع البحرين، للدفاع عن سيادة واستقرار مملكة البحرين، واستمرار عجلة التنمية فيها، كما تم استعراض أهم القضايا الإقليمية والدولية، ونوه سموه بالجهود الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في حفظ الأمن الإقليمي، والتصدي للإرهاب والتطرف وتجفيف مصادر تمويله.

أشاد المسؤولون الأمريكيون في هذه الزيارة بالجهود التي تقوم بها مملكة البحرين لتعزيز الاستقرار في المنطقة، والحفاظ على أمن الملاحة ومكافحة الإرهاب، كما تحدثوا عن التطوير الكبير الذي تشهده المملكة في جميع المجالات، وأطلع سمو ولي العهد المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية على الخطوات التنموية التي تقوم بها حكومة مملكة البحرين، وأهمية البحرين في محيطها العربي والخليجي، منوهاً سموه بمشاركة مملكة البحرين ضمن القوات البحرية المشتركة لتأمين حرية الملاحة العالمية ومكافحة القرصنة، ضمن استراتيجية العمل المشترك لمواجهة التحديات والتهديدات في المنطقة، لضمان الالتزام بعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وقدم سمو ولي العهد في هذه الزيارة عدداً كبيراً من الرسائل التي تؤكد أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، تسعى إلى تحقيق طموحات شعبها في الوصول لأعلى درجات التطور والازدهار، مرتكزةً على رؤية إصلاحية ونهضوية شاملة، تأخذ في حساباتها كل التحديات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد نجحت البحرين في هذا المسعى، وبرزت هذه النتائج عبر المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية البشرية في كل مجالاتها، ومن ضمن هذه الرسائل أن البحرين تسعى للعمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، بجهودٍ حثيثة في ظل وحدة الرؤى بين البلدين، للتصدي لكل التحديات الراهنة في المنطقة، والتي تستوجب توحيد الجهود وتعزيز مختلف أوجه التعاون الدولي، لترسيخ الأمن والسلام في المنطقة، ولتحقيق تطلعات الشعوب للمضي قدماً في مسيرة التنمية الحضارية لجميع دول العالم.

### الاتجاه شرقاً: سنغافورة واليابان وكوريا والهند

إن دبلوماسية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله ليست في مجملها اقتصادية ذات طابع استثماري بحت، بل هناك نوع آخر من الدبلوماسية برع فيه سموه، تمثل في دبلوماسية جلب المعارف والتجارب البشرية الناجحة، لاختصار الطريق أمام مملكة البحرين وهي تخوض جولات البناء والتطور والازدهار، وفي هذا السياق، فإن دبلوماسية جلب المعارف التي اختطها سموه جعلته يختار سنغافورة نموذجاً، يمكن الاستفادة منه في الكثير من المجالات، خاصةً أن هذا البلد يشبه البحرين جغرافياً من حيث المساحة وطبيعة الأرض، واقتصادياً من حيث الموارد وعدد السكان.

الاختيار لم يكن عشوائياً، بل كان اختياراً متميزاً، وفق دراساتٍ وإمعانٍ في التفكير، ودراسة الواقع السنغافوري، إن العلاقات بين مملكة البحرين وجمهورية سنغافورة حديثة، إذ لم تتجاوز الأربعين عاماً، لكنها، بحجم التعاون وتبادل المصالح وزيارات قيادة البلدين ونقل المعرفة والتجارب بين البلدين، تحمل رصيذاً مميزاً، ومن أهم الجهود التي قادها سمو ولي العهد في توطيد العلاقات مع سنغافورة هي الاستفادة من التجربة السنغافورية في إعادة هيكلة قطاع الأعمال، من أجل جذب المزيد من الشركات والمستثمرين الأجانب، والاستفادة من التجربة السنغافورية في إنشاء كلية المعلمين البحرينية.

ومن أمثلة استفادة البحرين من النموذج السنغافوري، التي حرص سمو ولي العهد على نقلها، نذكر الخبرة الجمركية للبحرين وما فيها من تقنيات، وكذلك في مجال الطيران وصيانة وتشغيل الطائرات دون اللجوء لشراء طائرات جديدة، لأن الخبرة السنغافورية في هذا المجال واسعة ومُتقنة، وكذلك مجال سوق العمل، وفي مجال تطوير التعليم والتدريب وتقييمه، والخدمات اللوجستية والتطوير الإسكاني، وتدشين وتنظيم المعارض التجارية المتخصصة عالية الجودة.

## العلاقات البحرينية اليابانية: دبلوماسية نقل التقنية

ربما يتساءل البعض عن سر توجه مملكة البحرين إلى اليابان، وهذه الزيارات والاتصالات والمؤتمرات، والتفاعلات الحضارية بين البلدين في الكثير من مناحي الحياة، والتعاون الفني والتجاري والتقني والاستثماري بين البلدين.

فاليابان تفوقت تكنولوجياً على الولايات المتحدة، وغزت السوق الأميركية سلمياً، بعد أن غزتها الولايات المتحدة عسكرياً، وهذا يثبت مقولة القوة الناعمة التي تحدث عنها العالم السياسي الأميركي المعاصر جوزيف ناي، والأمر الثاني أن اليابان ترى أن الانفتاح على الاستثمار الحقيقي، وهو الاستثمار في الموارد البشرية، لدولة محدودة الموارد الطبيعية بدرجة ملفتة للنظر، وهذا ما تعمل من أجله مملكة البحرين، من خلال المشروعات التي نفذها سمو ولي العهد في إصلاحات سوق العمل.

## مجلس التنمية الاقتصادية يفتح مكتباً في اليابان

وتأكيداً للعمق الاقتصادي والتجاري بين البلدين، افتتح مجلس التنمية الاقتصادية مكتباً له في اليابان في أكتوبر من عام 2000م، للعمل هناك على جذب الاستثمارات.

وحسب التقارير، فإن اليابان هي الشريك التجاري الرئيس للبحرين، وتحوز على 8% من تجارة البحرين مع العالم، وقد أسهم مجلس التنمية الاقتصادية، عبر مكتبه في العاصمة طوكيو، في زيادة الاستثمارات اليابانية في البحرين، ومن ثم زيادة حركة الصادرات والواردات بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التبادلات التجارية بين البحرين واليابان، حتى وصل إلى مليار دولار أمريكي في سنة 2006م، ثم إلى حوالي 3.7 مليار دولار في 2011م، عدا التجارة غير النفطية التي بلغت 610 ملايين دولار.

في عام 2016م، بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين مليار دولار، ترافق مع سعي حثيث من الجانبين لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، كما أن حجم الصادرات البحرينية إلى اليابان حتى يناير 2019م بلغ 270 مليون دولار، فيما بلغ حجم الواردات اليابانية إلى البحرين 740 مليون دولار، إذ استحوذت السيارات على النسبة الأعلى من قائمة السلع اليابانية الموردة إلى البحرين، فيما كانت مصادر النفط الخام أبرز الصادرات البحرينية إلى اليابان.

## نقل التقنية اليابانية

واستطاعت الدبلوماسية البحرينية العمل على إقناع المسؤولين اليابانيين لإيفاد خبراء وكبار مستشاري شؤون الاستثمار إلى مملكة البحرين، لمساندة الجهود المبذولة لإنشاء مشاريع مشتركة، ونقل التقنية بين مؤسساتهم والمؤسسات المحلية، وعمل دراسات عن السوق البحرينية، وتحديد قطاعات ومشاريع محددة تناسب احتياجات ومتطلبات أسواقهم، وإيجاد مستثمرين للاستثمار في المملكة، ضمن المعطيات التي توفرها هذه الدراسات.

وعلى الصعيد ذاته، كانت الشركات اليابانية تتجزأ الكثير من المشروعات في البحرين، وشملت صناعات البتروكيماويات و الألمنيوم والغاز والاتصالات، وكذلك تصميم مبنى جامعة الخليج العربي في الصخير، كما تم عقد مشاريع، مثل مشروع مصنع الفولاذ، مقرها في منطقة الحد، ومشروع IWPP (مشروع معمل مدمج للطاقة والمياه)، ومشروع فندق في جزر أمواج، وحول ذلك يؤكد المراقبون بأن قطاعات الأعمال البحرينية تسعى إلى استثمار هذا التطور الإيجابي الذي تعكسه الرغبة الحقيقية الجادة في نقل العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع من التعاون، فهناك الكثير من الأفكار والمشروعات ضمن أهداف تعزيز وتقوية العلاقات المشتركة، وتطوير العلاقات بين قطاعات الأعمال والمستثمرين البحرينيين.

إن العلاقات الاقتصادية بين البحرين واليابان لم تتركز على الجوانب التجارية فقط، بل هناك جوانب ذات أهمية كبيرة تتمثل في التعاون الفني، حيث أن هناك معاهد مثل JCCP و JCCME تقوم بقبول متدربين من البحرين، وتعقد ندوات في المنطقة. فعلى سبيل المثال، قام معهد JCCME، بالاشتراك مع صندوق العمل والسفارة اليابانية، بعقد مؤتمر الكايزن في مايو 2008م، في إطار المساعي نحو المزيد من التعاون، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوافرة لدى كل منهما، وقد وصل عدد الشركات اليابانية التي تعمل في البحرين إلى 25 شركة، وهناك مناقشات وحوارات جادة لدخول شركات يابانية جديدة إلى البحرين، والاستفادة من التسهيلات الجيدة التي تقدمها للمستثمرين.

## الأمن والأمان عنصران جاذبان للاستثمارات

من المميزات التي تتمتع بها البحرين وتجعلها وجهة مناسبة للاستثمار، تمتعها بالحرية، خصوصاً بالنسبة للأجانب، وقد حازت البحرين على مرتبة متقدمة عالمياً في هذا الجانب، وبالإضافة إلى ذلك فإن البحرين بلد آمن، وهذا من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات التي تبحث دائماً عن الملاذات الآمنة.

إن البحرين، في ظل قيادة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله للرؤية الاقتصادية، وما أسسه من فكر مبني على دبلوماسية العلاقات الاقتصادية، تتمتع ببيئة استثمارية جاذبة، تمكنت من الاستحواذ على ثقة المستثمرين، تعكسها التقارير والإحصاءات التي تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها البحرين، والتي ترى ضرورة الحصول على الدعم الفني والتقني من هيئات التجارة الخارجية في اليابان، كهيئة التجارة الخارجية اليابانية JETRO، ومكتب برامج تطوير التعاون الاستراتيجي مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لإنجاح مساعيها في النقلة الاقتصادية التي تشدها.

## كوريا الجنوبية

كذلك يأتي اهتمام مملكة البحرين بكوريا الجنوبية، بسبب إنجازاتها في مجالي الصناعة والتكنولوجيا، فهي تحتل عدداً من المراكز المتقدمة في التصنيع عالمياً، كونها ثاني أكبر مُصنِّع للسفن وأجهزة الهاتف الجوال، وتحتل المرتبة الخامسة والسادسة عالمياً على التوالي في صناعة السيارات وصناعة الحديد والصلب.

وقد أسست زيارة سموه لكوريا عام 2012م لمجالاتٍ جديدة من التعاون، شملت التقنيات الحديثة وريادة الأعمال، والخدمات الإلكترونية والصحة، والإمكانيات الصناعية والعسكرية، حيث تعرّف سموه على المميزات التي يحملها الاتحاد الكوري للصناعات، والهيئة الكورية للتجارة الدولية، وغرفة الصناعة والتجارة الكورية، والاتحاد الكوري للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد حملت الزيارة نواة نظام (سجلات)، الذي له علاقة مباشرة بتطوير الخدمات للقطاع التجاري والاستثماري، فقد وقعت هيئة حكومة البحرين الإلكترونية عقداً مع شركة إل جي - سي إن إس الكورية، لتنفيذ مشروع تطوير نظام إصدار التراخيص التجارية.

ويذكر سموه «أن ثقافة التغيير الإيجابي، الذي يواجه التحديات ويجعل منها فرصة لتحفيز المزيد من التقدم، هي سمة مشتركة تجمع مملكة البحرين وكوريا، فنحن مثلها أدركنا أهمية تنويع اقتصادنا، وتشجيع القطاع الخاص، والتركيز على أهمية التعليم والتدريب، ونسعى لتكريس ثقافة الحوكمة والتنظيم والشفافية في كل القطاعات».

## الهند

تحمل العلاقات البحرينية الهندية طابعاً متجدداً، امتد عبر علاقات تاريخية قُدرت بألاف السنين شملت نطاقاً واسعاً يبدأ من التجارة ويمتد للتعاون السياسي والعسكري والأمني، ليصل إلى البُعدين الثقافي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الهند ليست قريبة كجوار البحرين من الدول الخليجية والعربية، فإن تأثير هذه العلاقات لا يغيب أبداً في جميع التفاصيل، بحكم عامل الامتداد الزمني، والحرص على استمرار هذه الروابط التاريخية، ووجود جالية هندية كبيرة في البحرين، تعد الأكبر من بين الجاليات المقيمة في المملكة.

وقد زار سموه الهند عدة مرات، وفي مناطق مختلفة من هذا البلد الكبير جغرافياً واستراتيجياً، ترافقه وفودٌ رسمية وتجارية يتناسب حجمها والعلاقة البحرينية الهندية العريقة. وساهمت الجهود الدؤوبة لصاحب السمو ولي العهد في تقوية العلاقات البحرينية الهندية، وأدت إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين. كما ساهمت زيارات سموه في زيادة الاستثمارات الهندية في البحرين لتبلغ 1.69 مليار دولار حتى مارس 2018م.

## أوروبا

ويحرص سموه على توطيد العلاقات مع القارة الأوروبية، سواءً من خلال الزيارات أو التواصل مع المسؤولين الذين يزورون مملكة البحرين، وقد حققت مستويات التعاون والتنسيق البحريني الأوروبي نتائجاً متقدمة، شملت السياسة والاقتصاد والصناعة، إلى جانب الدفاع والأمن.

حرصت مملكة البحرين على تدعيم علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، سواءً على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، من خلال عضويتها في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

وتتميز العلاقات البحرينية الأوروبية بقدّمها ورسوخها، ومثلت الخطوات الانفتاحية التي أنجزتها مملكة البحرين في الجانب الاقتصادي نقلةً نوعية، مهدت لعلاقاتٍ كثيفة بين الجانبين على المستوى الاقتصادي.

ولعل أبرز الصور التي تؤكد ارتفاع حجم التعاون البحريني الأوروبي هذا الزخم من الزيارات الكثيفة بين الجانبين، على المستويات كافة وفي مختلف المجالات، حيث تحرص الدبلوماسية البحرينية على التواصل مع دول الاتحاد الأوروبي، والتباحث مع قادتها حول العلاقات الثنائية والجماعية، وفي المقابل يحرص قادة ومسؤولو دول الاتحاد الأوروبي على زيارة مملكة البحرين للدفع قُدماً بالتعاون بين الطرفين.

ويُعد المجال الاقتصادي مجالاً واسعاً ورحباً للتعاون البحريني الأوروبي، في ظل رغبة الجانبين في توطيد هذا التعاون، حيث يُعد الاتحاد الأوروبي ثالث شريكٍ تجاري لمملكة البحرين. ويعمل الجانبان البحريني والأوروبي على الارتقاء بحجم التبادلات التجارية المشتركة، من خلال تشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وفتح قنواتٍ استثمارية جديدة، وتشجيع وتحفيز التعاون الثنائي في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصفتها إحدى ركائز ودعائم الدخل القومي، وتحقيق الاستفادة في البحرين، وتشجيع توافد أصحاب الأعمال، وممثلي مختلف القطاعات التجارية والصناعية، بين البحرين ودول أوروبا، لبحث المزيد من فرص الاستثمار المتاحة وتميبتها.

ونظراً لقوة العلاقات البحرينية الأوروبية، قرر الاتحاد الأوروبي عدم إدراج اسم مملكة البحرين ضمن قائمة الدول التي سيتم فرض رسوم وقائية عليها، في قضية التحقيق المقامة ضدها من قبل الاتحاد الأوروبي، في إطار منظمة التجارة العالمية، ضد وارداتها من دول العالم من منتجات الحديد والصلب.

ويأتي إعفاء صادرات مملكة البحرين من تلك الرسوم نتيجةً لنجاح المشاورات الثنائية بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى إثر ما تم تقديمه من دفعٍ قانونية وفنية خلال فترة التحقيق الذي أجرته مفوضية الاتحاد الأوروبي؛ كما أن نجاح المسعى جاء نتيجةً لتفعيل القانون الموحد لمكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودفاعاً عن الصناعات الخليجية.

وامتد التعاون ليشمل الجانب البيئي، حيث عُقد في مايو 2015م مؤتمر (الأسبوع البحري الأوربي للبيئة)، بالتعاون مع سفارات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا لدى مملكة البحرين، والمجلس الثقافي البريطاني، ومن بين توصياته زيادة العمل على المشاريع البيئية المشتركة بين مملكة البحرين والاتحاد الأوروبي، في مجالات بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، إضافة إلى أهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص للعمل فيما يخص التدابير البيئية في مجالات مختلفة، منها وضع آليات إدارة مستدامة للسواحل في حالات ارتفاع مستوى مياه البحر، واتخاذ تدابير نافعة للحد من التلوث الجاري في خليج توبلي، لتهيئته لعملية التنقية في المستقبل، ودراسة تأثير الوضع البيئي والمناخي على التراث الثقافي البحري. وتم الاتفاق على إنجاز شبكة تعاون بحري أوروبي، تعمل على استمرارية العمل المشترك على قضايا البيئة في البحرين، عبر استخدام وسائل الإعلام، والمؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وتبذل مملكة البحرين جهوداً مشهودة على صعيد تعزيز التعاون الخليجي الأوربي، انطلاقاً من عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث وقّعت مملكة البحرين مع دول مجلس التعاون اتفاقية تعاون مع الدول المشكّلة لنواة الاتحاد الأوروبي في عام 1988م، ما مهد الطريق لعلاقات اقتصادية وسياسية وتجارية أوسع على المستوى الثنائي والجماعي. وتشكل الاتفاقية أساس العلاقة بين الجانبين، وتهدف إلى: تعزيز الاستقرار في هذه المنطقة ذات الاهتمام الاستراتيجي؛ وتيسير العلاقات السياسية والاقتصادية؛ وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والفني؛ وزيادة حجم التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة وإنتاج الأسماك، والاستثمار والعلوم، والتكنولوجيا والبيئة.

وتشارك مملكة البحرين في اللقاء السنوي، الذي يجمع وزراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنظرائهم في الاتحاد الأوروبي، لعقد محادثاتٍ عن القضايا الملحة التي تهم الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تأسيس مجموعات خبراءٍ لتتولّى المسائل القطاعية، مثل قضايا الاقتصاد الكلي والتعاون في مجال الطاقة.

وقد استضافت مملكة البحرين عدداً من الاجتماعات الخليجية الأوروبية، منها المجلس الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في دورته الثالثة والعشرين، الذي استضافته في يونيو 2013م، وبحث هذا الاجتماع المهم توسيع دائرة التعاون السياسي

والتجاري والاقتصادي بين الجانبين، والقضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قضايا أخرى كالعلاقات مع إيران وملفها النووي المثير للجدل.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي شريكاً تجارياً مهماً للاتحاد الأوروبي، ووفق إحصاءاتٍ رسمية لعام 2017م، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حوالي 143 مليار يورو، ما يجعل من مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري السادس لأهم منطقة في الاتحاد الأوروبي، ورابع سوق مهمة للصادرات (تبلغ قيمتها 100 مليار يورو).

وشهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي نمواً مضطرباً في الفترة بين عامي 2007 و2017م، حيث زاد إجمالي التجارة بنسبة 54% في عشر سنوات. تتنوع صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها تركز على المنتجات الصناعية بنسبة 91%، مثل محطات توليد الطاقة وقاطرات السكك الحديدية والطائرات، بالإضافة إلى الآلات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية. وشهدت التجارة في الخدمات نمواً مماثلاً، حيث بلغ إجمالي الخدمات نحو 40 مليار يورو في عام 2016م، ما جعل دول مجلس التعاون الخليجي تشكّل 4.7% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي في الخدمات.

## التجارة الحرة

منذ عام 1990م، دخلت البحرين ضمن مفاوضات دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقٍ للتجارة الحرة، ويُعد الاتحاد الأوروبي سوقاً تجاريةً كبيرةً لدول الخليج العربية كافة، ولملكة البحرين على وجه الخصوص.

وتمتد العلاقات البحرينية الأوروبية من خلال دائرة ثالثة مهمة هي الدائرة العربية، حيث تجمع الجانبين علاقاتٌ تجارية وثقافية، وسياسية واقتصادية، تمتد جذورها في عمق التاريخ، كونهما جاراً متلاصقان، يقعان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الذي يفصل بينهما ويجمعهما في آنٍ واحد.

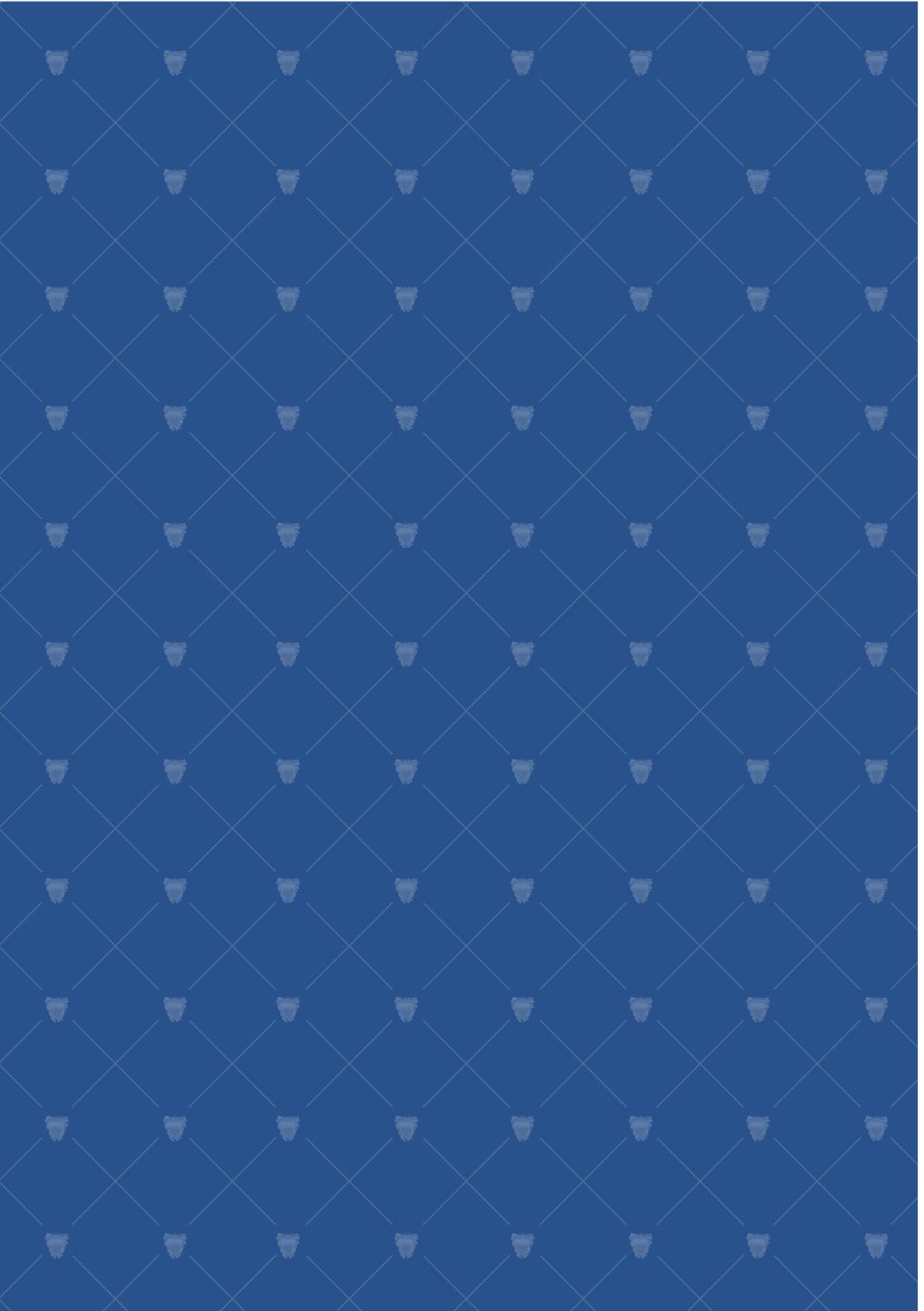
ويرتبط الطرفان بمجموعةٍ واسعةٍ من المصالح المشتركة، ويُعد تعزيز العلاقات بينهما في جميع المجالات مسألة ذات أولويةٍ لكلا الجانبين. ومن المعروف أن العالم العربي يمد أوروبا بـمُوارد الطاقة، بينما تقوم أوروبا بدورٍ مهم في تلبية الاحتياجات العربية من المشاريع التنموية والسلع المختلفة.

### اللقاءات الوزارية

وتشارك مملكة البحرين في كل اللقاءات الوزارية على مستوى وزراء الخارجية، التي تُعقد كل سنتين، وفي غيرها من الاجتماعات، رغبةً منها في توطيد أواصر العلاقات العربية الأوروبية في مختلف المجالات.

ويعمل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية معاً، من خلال منهجيةٍ جماعيةٍ وتعاونيةٍ متعددة الأطراف، على التعامل مع التحديات المُشتركة التي يواجهها الطرفان على المُستويات المختلفة، سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية أو بيئية أو أمنية. ويُعتبر التعاون الإقليمي القوي أساساً لإيجاد حلولٍ للتحديات الحالية التي تواجهها الدول العربية والأوروبية.

ويضم الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ملفاتٍ إقليمية عديدة، وموضوعاتٍ حيوية تحتل أولويات الأجنداث لدى الطرفين، ومن أبرزها عملية السلام، والملف السوري واليمن والليبي، ومحاربة الإرهاب والهجرة، والهدف المشترك هو البحث عن حلولٍ دائمة من أجل تحقيق السلام والاستقرار.





”أن العالم اليوم يواجه تحدياتٍ متصاعدة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، الذي لا يفرّق بين عرق أو دين، أو أي انتماءٍ فكري أو اجتماعي أو طائفي، وهو ما يستوجب تضافر الجهود لمكافحته والتصدي له، بما يحفظ صحة وسلامة الجميع.“

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

من كلمة سموه لدى زيارته لمقر غرفة العمليات التابعة للفريق الوطني للتصدي  
لفيروس كورونا

26 فبراير 2020م

## الفصل السابع

---

رؤى سلمان في  
مواجهة تحدي كورونا



## رؤى سلمان في مواجهة تحدي كورونا

تصنع التحديات عادةً وجداناً شعبياً، أو ما يُسمّى بصعود الحسّ الجمعي لدى المجتمعات الصغيرة والكبيرة سواءً بسواء، ولأن كل تحدي يبحث عن قائد، فإن الأصح أن يُقال في تاريخ البحرين أن لكل تحدي قائده.

ولقد كان من حُسن حظ البحرين، شعباً ومؤسسات، في الأعوام العشرين الماضية، أن قيّض الله سبحانه وتعالى لهذه المملكة الحبيبة على قلوب مواطنيها، ملكاً اتّسم دوره التاريخي بسحر التأثير.

فمنذ اللحظة التي آل فيها الحُكم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فإن كل ما واجهت البحرين من تحديات، يمرُّ برداً وسلاماً على قلوب أهلها، لأن حكمة جلالته الملك المفدى قد ظلّت كلَّ تحدي بسط ذراعيه بالوصيد على بابها.

كما أن حكمة جلالته المميّزة والتاريخية هي التي منحت فرصة الحنكة لكبار القوم، وعلى رأسهم صاحب الدور الكبير، المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، مستجيباً - في كل ما بذله من جهودٍ في إدارة مملكة البحرين - لتوجيهات جلالته الملك المفدى.

ولقد تبين أن نفاذ بصيرة جلالته الملك المفدى هي المحدّد لملامح الفارس الفذ، الذي يكون على يمين جلالته الملك، ويكون بيمينه سيفاً يحقق أمانيه، في تصديه وقدرته على تحويل كل تحدي واجه البحرين إلى فرصة، وجعله - بدل أن يكون خطوةً إلى الوراء - خطوتين إلى الأمام.

ذلك الفارس هو صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الذي والى مليكه أمانةً وفلسفةً، وصدوعاً للأمر، وتحقيقاً لكل ما يصبو إليه جلالته الملك المفدى.

ولقد أُختبر اختيار جلالته الملك المفدى، في حشد كل قدرات سمو ولي عهده الأمين وطاقاته الكامنة، في أول أزمةٍ واجهتها مملكة البحرين، شعباً ورسالةً، عام 2011م، فيما عُرف بالربيع العربي (الخراب العربي).

فمنذ اللحظة الأولى التي تولدت لدى البعض الرغبة، واستجابتهم لنداءات التخريب والتدمير، والتقسيم والتأزيم، القادمة إلى البحرين من وراء الحدود، أوكل حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه مهمة الصد والردع، ومن ثم الاستيعاب ووضع الحلول الجذرية لتلك الأزمة، إلى قرّة عينه وولي عهده الأمين، الذي لبى نداء مليكه صادعاً، وبادر منذ اللحظة الأولى للأزمة إلى رفع شعاره الذي تغنى به كل بحريني: (أنا لا أوّمن بالطائفية، ولا أوّمن بالفرق بين سني وشيعي، فأنا مواطن بحريني مسلم والحمد لله).

كان هذا نداء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله في مطلع الأزمة، وعلى مدارها وامتدادها، وظل سموه حادي الركب، المسك بدقّة السفينة كي ترسو على بر الأمان، الذي قرره جلالته الملك المفدى لكل البحرينيين.

كانت أزمة 2011م هي الفرصة التاريخية، التي منحت لأهل البحرين كلهم، لمعرفة أي الفرسان يقودهم في المحن، ويثقون بنصره، وينقذهم من الأزمة.

وعقب الأزمة، كلف جلالته الملك المفدى بكره وعضيده وولي عهده، بأن ينفذ ما وعد به، بأن جعل الأزمة تمضي بسلام، وأن تمضي البحرين في برامجها وخطتها نحو المستقبل، وهكذا ما أن أُغلق باب الأزمة، حتى فُتح على سمو ولي العهد باب تكليف جديد، بدورٍ لا يقل أهميةً ولا خطورةً عن الذي قام به في الأزمة.

وعلى حين غفلة، داهمت البشرية جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19» في مطلع هذه السنة، وهو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية على الفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم (كورونا)، والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية بسبب شدة خطره على الصحة في مختلف أنحاء العالم، وبدأت حركة هذه المأساة الإنسانية مبتدئةً بالصين شرقاً، وبصورةٍ حلزونيةٍ مدهشة السرعة، تحولت لغزو كافة بقاع الأرض، ولم تُستثنَ البحرين من ذلك.

وتولى صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله قيادة الجهود الوطنية لفريق البحرين في مواجهة جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، وجعل البحرين نموذجاً ومثلاً يُحتذى في التعاغم، والمبادرة بالتصدي لمثل هكذا جوائح كارثية، من خلال تشكيل الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، بمركز عملياتٍ موحد، بجاهزيةٍ عالية، وقدرةٍ على الاستجابة والتفاعل مع مختلف التطورات الميدانية للتحدي منذ بدايته.

وبتوجيهات من اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله تم اتخاذ العديد من القرارات الهادفة لتعزيز الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، بدءاً من تفعيل غرفة العمليات لمجابهة الفيروس بتوجيه من سموه في 11 فبراير 2020م.

ولقد واجهت مملكة البحرين تحديات خمس، بادرت إلى حلها:

أولاً: تحديد العلاقة مع العالم الخارجي، وذلك يتطلب من القرارات أصعبها.

ثانياً: التعاطي مع مواطني البحرين الذين عادوا من الدول الموبوءة ذات الخطورة العالية.

ثالثاً: النهوض بمستوى الخدمات الطبية والطواقم الوطنية إلى مستوى التلبية الفورية لاحتياجات المملكة.

رابعاً: سرعة التعامل مع المستجدات والتطورات الخاصة بالفيروس وفقاً للمعايير الدولية، مثل تفعيل إجراءات الفحص والحجر والعزل والعلاج، واتخاذ القرارات ذات الصلة كتعليق الدراسة في المدارس والجامعات، وتفعيل العمل عن بعد في الجهات الحكومية مع ضمان سير عمل مختلف أجهزة الدولة.

خامساً: المشاركة الفاعلة في الجهود العالمية، لإيجاد لقاح لهذا الفيروس بعد إعلانه جائحة عالمية.

ولقد أعطت مملكة البحرين نموذجاً حياً، في التعامل الحضاري مع تحدي فيروس كورونا، بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، واستحقت إشادات دول العالم والمنظمات الدولية والشعوب، بتجربة المملكة وفريق البحرين في إدارة التحدي، من الناحية الصحية والعلاجية، والإنسانية والتقنية، الذي استطاع بجهوده المتميزة أن يحقق منجزاتٍ ملموسةٍ ومشهودةٍ على هذه المستويات كافة.

وظلّت توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله هي الرابط والمنظّم، لكل الجهود الوطنية للخروج من هذا التحدي، منذ إعلان سموه نهاية فبراير 2020م: «أنه يتوجب علينا بذل استطاعتنا جميعاً لحفظ سلامة وصحة المواطنين والمقيمين، وكلنا جنودٌ في ساحة مواجهةٍ واحدة، وأن عدونا اليوم هو فيروس كورونا «كوفيد 19»

لا المصابين به، وهذه المواجهة مرحلية ستنتهي بالحد من انتشار الفيروس، وستبقى وحدتنا وتضحياتنا من أجل سلامة الوطن والمواطنين والمقيمين شاهدةً عبر التاريخ».

وتُبدي هذه المقولة وعياً متفرداً، استطاع من خلاله صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله أن يوسع نطاق المشاركة الاجتماعية الإيجابية لمواجهة التحدي، وهي المشكلة التي لم تلتفت إليها كثيرٌ من الدول الأخرى، التي أُضيفت فيها محنة الفيروس إلى محنة اجتماعية، من خلال مشاعر التوجس والتخوف التي يعانها المصابون بالفيروس.

وتُحسب لمملكة البحرين تحركاتها المباشرة والسريعة منذ البداية لاحتواء التحدي، من قبل تسجيل أول حالة قائمة في مملكة البحرين في (24 فبراير 2020م) بفيروس كورونا، وجاءت هذه التحركات متاغمةً مع برنامج عملها للسنوات الأربع (2019 - 2022م)، الذي يتمحور حول تعزيز عناصر الاستدامة، ومواكبة المتغيرات في جوانب التعليم والصحة والإسكان، والدعم والرعاية الاجتماعية الفاعلة، وتنظيم سوق العمل، وتتسجم في الوقت نفسه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وما دعت إليه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتوصيات منظمة الصحة العالمية.

### التعليم عن بُعد

وبناءً على توجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، تم تعليق الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، وتفعيل التعليم عن بُعد، وحققت نجاحاً متميزاً بفضل الخطة الطموحة لمشروع مدارس المستقبل كان قد تم بدء العمل بها، والتي كانت استشرافاً لآفاق المستقبل من خلال التعليم القائم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم التعليم الأساسي والثانوي في المملكة، والتي تبعتها البدء بتطبيق مرحلة التمكين الرقمي في التعليم، وأخذت مسيرة توظيف تقنية المعلومات والاتصال في التعليم منحىً آخرًا، يتناسب مع المستوى المتقدم لتبني مدارس البحرين لثقافة التعلّم الرقمي، ووجوب الاستفادة من كل الخبرات الوطنية والدولية، والعمل الجاد لتحقيق أفضل الفوائد من تطبيقه؛ للحصول على تعليمٍ نوعيٍّ ونموذجيٍّ، على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعموم المنطقة العربية، مما منح النظام التعليمي كفاءةً أكبر لمواجهة تحديات عصر المعلوماتية، والانتقال نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، بزيادة الاستفادة من التكنولوجيات التعليمية المتطورة،

وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع وزيادة التفاعل بينهما، وتطوير دور المعلم وتحقيق التكامل بين مختلف المواد الدراسية.

كانت هذه الرؤية والاستعدادات - التي تأخذ بحسبانها جميع الاحتمالات - مفتاح النجاح والتميز لتجربة استثنائية وغير مسبوقة، حيث كانت البحرين الأكثر جاهزية للتعامل مع متطلبات مواصلة مسيرة التعليم من خلال توفيرها لجميع قنوات الاتصال، بين الطالب والمعلم وولي الأمر، عبر البوابة التعليمية، والدروس المتلفزة، والدروس الحية والفصول الافتراضية؛ بحيث ضمنت استمرار عملية التعليم بما نسبته 100% لجميع الطلبة في مختلف المستويات للتعليم عن بعد، بشقيه المتزامن وغير المتزامن، بمشاركة كل بيتٍ من بيوت مملكة البحرين في هذا النجاح.

وحظيت التجربة البحرينية بإشادة واسعة من قبل شركة «أمازون»، التي تستضيف خوادم البوابة التعليمية الوطنية وموقعها الرسمي، واعتبرتها تجربة رائدة في تطبيق التعلّم عن بُعد، وهذا ما أكدته شركة «مايكروسوفت» بإعلانها نجاح تجربة مملكة البحرين في ضمان استدامة الخدمات التعليمية.

وترافقت هذه الخطة مع عدد من القرارات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة التنسيقية برئاسة سموه حفظه الله، حفاظاً على سلامة الطلبة والكوادر التعليمية؛ منها تعليق الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، إضافةً إلى المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، مع استمرار عمل الكوادر الإدارية والتعليمية، والحثّ على تطبيق العمل عن بُعد، متى ما توفّرت الإمكانية لذلك، وتوجيه وزارة التربية والتعليم لاتخاذ التدابير اللازمة لعدم تأثر العملية التعليمية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتمكّن الطلبة من إنهاء فصلهم الدراسي وعدم الانقطاع عن دراستهم، كما حصل في دول أخرى، واستمر التعليم للعام الجديد بذات الكفاءة والتميز دون التفريط بجودته.

كل ذلك تم بالتوازي مع سلسلة قرارات؛ منها إغلاق المحلات التجارية ووسائل الترفيه، وتوفير الرعاية الصحية المتطورة وفق توجيهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بأن يتم تقديم العلاج بالمجان لكل المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين.

وأطلقت حملات استباقية وزيارات ميدانية، عبر وحدات الفحص المتنقلة، لإجراء فحوصات عشوائية في عدد من مناطق البحرين، استطاعت من خلالها الوصول إلى الحالات القائمة وعلاجها بأسرع وقت ممكن، ورصد الحالات المخالطة لها وإخضاعها للفحوصات المخبرية المجانية.

وتوسّع نطاق الفحوصات العشوائية، بعد أن عملت الحكومة - عبر بعثات المملكة - على تسهيل جلب الأدوية والأجهزة الطبية من الشركات الدولية، وتأمين شحن المعدات الطبية بالتعاون مع الشركات الطبية الدولية، وكذلك تخصيص مراكز للحجر الصحي الاحترازي للمسافرين القادمين من الدول المتفشّي بها الفيروس، مزوّدَةً بكافة وسائل الراحة والترفيه، وكذلك تفعيل خدمة التطبيب عن بُعد؛ لتشمل الخدمات المقدمة للاستشارات عبر تقنية الفيديو، ومنها الاستشارات الطبية البسيطة، والاستفسارات الصحية، وطلب التحاليل المخبرية، وتجديد الوصفات الطبية، ومراجعة نتائج التحاليل المخبرية أو الأشعة وغيرها، فيما تم وضع خطة عودة سريعة لإعادة الطلبة البحرينيين العالقين في الخارج، وضمان عودتهم إلى الوطن بأسرع وقت، لتفادي أية أخطار عليهم بسبب تفشّي فيروس كورونا في العالم.

## مشاركة من الجميع

ولم تكتفِ مملكة البحرين بذلك، بل حرصت على تعزيز التعاون والتكافل بين مختلف المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وكافة شرائح المجتمع لمواجهة هذه الجائحة التي يستوجب التصدي لها، الذي يستوجب التصدي له مشاركة من الجميع، وذلك بالتوازي مع زيادة الوعي وتنمية الجهود الجماعية، والتواصل عبر المنصات الاجتماعية، واستمرار تدفق المعلومات وانسيابيتها.

وتمكّن فريق البحرين من إطلاق منصة وطنية توفر أكثر من خاصية في آن واحد؛ تجمع ما بين التعليمات والإرشادات الوقائية، والإحصائيات الرسمية الوطنية المحدثة، فيما يخص الحالات القائمة أو المخالطين، فضلاً عن دعم عملية تطبيق وتفعيل الحجر الصحي الاحترازي، سواءً في المراكز المخصصة، أو للحالات من المنزل، كما تم تزويد الحالات المطبّقة للحجر المنزلي أو العزل الذاتي بسوار إلكتروني، متّصل بتطبيق (مجتمع واع)، لتتبع التزام الخاضعين للحجر.

وأتاح هذا التطبيق للمواطن والمقيم الاستعلام حول ما إذا كان على مقربةٍ من أي حالةٍ قائمةٍ جديدة، بحسب المعلومات التي قامت وزارة الصحة بجمعها؛ من خلال بيانات الحالات القائمة، عبر آليةٍ معرفَّةٍ لتفاصيل أثر المخالطين، واستبقت البحرين في تلك المرحلة وتفوّقت على العديد من المنصّات العالمية، وهو ما ميّز مملكة البحرين بالتفكير خارج الصندوق، من خلال تقنيةٍ تساهم في احتواء الفيروس والحد من انتشاره.

### جهودٌ متناغمة في كل الاتجاهات

وضمن الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، كان الطاقم الطبي يطوف بالمدن والقرى ليفحص المواطن والمقيم، وشرطة المجتمع تزور الأسواق لتخاطب المقيمين بكل لغاتهم، وتدعوهم بكل رُقِيٍّ واحترام للالتزام بالتعليمات الصحية، والطاقم الطبي يشرف على مراكز الحجر الصحي الاحترازي ومراكز العزل والعلاج باقتدار بشهادة من هم في هذه المراكز، ويتحمل مسؤولية تشييد وتشغيل مشافٍ ميدانيةٍ مجهزةٍ بأحدث الوسائل الطبية، مستعدة للتعامل مع الاحتمالات كافة، وعكف فريق السفارات والشؤون الخارجية على تنظيم عمليات الإجلاء، الواحدة تلو الأخرى، للعالقين في الخارج.

وبالتوازي مع ذلك، مضى طاقم المفتشين يتابع حركة السوق، ويضمن حماية المستهلك، وانطلق الفريق الإعلامي ينقل المؤتمرات الصحفية، وينتج البرامج التوعوية ويبث التبيّهات ليلاً نهاراً، في جهودٍ لافتةٍ لتعزيز التوعية، وتوفير المعلومات للجمهور، تكريساً لإيمانٍ لا يتزعزع عند الفريق الوطني الطبي بحق الجميع في المعرفة، وتميّزت هذه الحملة بشفافيةٍ عالية، الى الحد الذي جعل سفير ألمانيا في البحرين كاي بوكمان يقول في تصريح له لصحيفة الوطن البحرينية: «إن البحرين قد تفوّقت في صراعها ضد فيروس كورونا «كوفيد 19» من خلال تعاملها السريع والناجح جداً مع الأمر، وأيضاً من خلال المعلومات ذات الشفافية التي تطرحها عن الموضوع .. وهذا يُعد نموذجياً على المستوى العالمي ويستحق كل الاعتراف والتقدير».

وكانت النتائج الكلية المبهرة ترتبط بالتناغم والتجانس، وكأن كل الطواقم والفرق تؤدي معزوفةً عنوانها التكتاف والاجتهاد، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وتوجهت المملكة لتوسعة نطاق العمل من المنزل قدر المستطاع، وتقليل عدد العمال المتواجدين في الأقسام والمكاتب، مع مراعاة تدابير التباعد الاجتماعي، وتقليل عدد المستخدمين لوسائل المواصلات الخاصة بعمال الشركات.

ووفقاً لتوجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة سموه، وبناءً على توصيات الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، التي اتسمت بالتدرج ومواكبة المستجدات بناءً على المؤشرات المدروسة بعناية، فإن المحلات التجارية والصناعية التي تقدم سلعاً أو خدمات مباشرةً للزبائن تمكنت في مرحلة لاحقة من ممارسة عملها حسب الاشتراطات الآتية: ارتداء الأقنعة وكمامات الوجه من قبل العاملين ومرتادي هذه المحلات التجارية، وتقليل عدد المتواجدين بالمنشأة، ومنع الاكتظاظ في المحلات مع ترك المسافة الكافية، والالتزام بالتعقيم المستمر لهذه المنشآت وفق إرشادات وزارة الصحة، وتنظيم الانتظار خارج المحلات حسب مقتضيات تدابير التباعد الاجتماعي.

### المجلس الأعلى للصحة

وبطبيعة الحال فإن هذه الإجراءات كانت تخضع للدراسة والتقييم المستمر، وفقاً للمؤشرات الميدانية، كما أكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة رئيس الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، بقوله: «إن المجلس الأعلى للصحة يتابع مع جميع الجهات ذات العلاقة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الموقر، المتمثلة في مواصلة اتخاذ الإجراءات الاحترازية الصارمة والتدابير الوقائية لاحتواء فيروس كورونا «كوفيد 19»، ومنع انتشاره باتخاذ الإجراءات القانونية، ضد كل من يعرض الآخرين للعدوى بالامتناع عن تنفيذ أي إجراء صدر لمنع انتشار الفيروس، وكذلك متابعة الترتيبات والإجراءات المتخذة لتنفيذ توجيهات جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه...».

وحرص الفريق الوطني الطبي، برئاسة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، على المثابرة بشكل مستمر للتأكد من ضمان جاهزية ومستوى وجودة مراكز الحجر الصحي الاحترازي، والقيام بزيارات ميدانية إليها، ومتابعة الخطط والإجراءات المتخذة للمنافذ لضمان استدامة تطبيق الإجراءات على المستوى الوطني، طبقاً للخطط الموضوعة بحسب توصيات منظمة الصحة العالمية.

وقد لقيت جهود الفريق الطبي دعماً متواصلًا من الحكومة منذ بداية الجائحة، وهو الأمر الذي عبّر عنه رئيس المجلس الأعلى للصحة رئيس الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا بالقول: «إن الحكومة حريصة على تذليل كافة الصعوبات للارتقاء بالقطاع الصحي في المملكة وتطويره، ورفده بكوادر طبية وتمريضية مؤهلة علمياً وتدريبياً، وإمداد

المستشفيات والمراكز الصحية بكافة المستلزمات الطبية والأدوية والتقنيات الحديثة في مجالات الطب والعلاج، والتوسع في إقامة المنشآت الصحية، من أجل توفير أفضل سُبُل الوقاية والعلاج للمواطنين والمقيمين».

### التعافي للاقتصاد

وإدراكاً للآثار المترتبة على مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في البلاد، فقد تم الإعلان عن إطلاق حزمة مالية اقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني، دعماً للمواطنين والقطاع الخاص، شملت التَّكفُّلَ برواتب المواطنين المؤمن عليهم في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، والإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية أيضاً، ومضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار، إضافةً إلى إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة.

وتم رفع قدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار، لتأجيل الأقساط أو التمويل الإضافي للعملاء، وتوفير منح مالية للشركات المتأثرة، عبر صندوق العمل «تمكين»، وإعادة توجيه جميع برامج الصندوق لدعم الشركات المتأثرة، وإعادة هيكلة القروض المدعومة.

كما تم العمل على توفير مخزون غذائي كافٍ لجميع المواطنين والمقيمين، وألا يتأثر هذا المخزون في ظل الظروف الراهنة، وتدشين نظامٍ للتجارة الإلكترونية يتيح الفرصة لكافة المواطنين للحصول على احتياجاتهم، وتم كل ذلك بخططٍ محسوبةٍ ودقيقة، للموازنة بين الآثار الاقتصادية، والسلامة العامة وتحريك عجلة الاقتصاد، رغم صعوبة الخصم وحدثة المعركة، ضمن معادلة واضحةٍ عنوانها بأن المجتمع المتمتع بالصحة والعافية، هو القادر على إعادة العافية للاقتصاد.

وتجسيداً لحرص حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على تعزيز ثقافة التسامح، وتعزيز روابط التآلف والتآخي بين كافة أفراد المجتمع، وفتح باب أملٍ جديد أمام المحكوم عليهم لإدماجهم في المجتمع، أصدر جلالته أمره الملكي السامي في (12 مارس 2020م)، لدواعٍ إنسانية، وفي ظل الظروف الراهنة، بالعفو عن عددٍ كبير من المحكومين، وتطبيق قانون العقوبات البديلة على بعضهم، وذلك بناءً على دراسةٍ وافيةٍ معدةٍ من قبل وزارة الداخلية، متصلةً بأوضاع وظروف نزلاء

الإصلاح والتأهيل الذين يقضون العقوبات المحكوم بها، وفي ضوء أحكام القانون ومبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبناءً على ذلك، قامت المملكة، ممثلةً في وزارة الخارجية، بتسهيل إصدار طلب للحصول على تصريح الناقل الوطنية (طيران الخليج)، لتسهيل إجلاء النزلاء الأجانب إلى بلدانهم، ممن شملهم العفو الملكي السامي، من مختلف الجنسيات، فيما دأبت الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، على تفعيل وتشغيل خدمة الاتصال المرئي بين النزلاء - الذين لم يشملهم العفو، بسبب طبيعة أحكامهم القضائية - وذويهم، بعد أن توقفت الزيارات في وقت سابق، للحفاظ على صحة وسلامة النزلاء وذويهم.

### نموذج متفرد... بامتياز

في مواجهة هذه الجائحة، بدأت البحرين تنشئ نموذجها الخاص والمتفرد بامتياز، فجميع القرارات التي اتخذت في خضم الجهود البحرينية لمكافحة فيروس كورونا المستجد انسجمت مع القوانين السائدة والمطبقة في المملكة، وعكست تكاملاً مدهشاً بين مؤسسات الدولة على اختلاف اختصاصاتها؛ وقد تحقق هذا الأمر بفضل جهود لافتة لسموه، من خلال قيادته للجهود الوطنية لكافة أعضاء فريق البحرين. وقد منح هذا التناسق للبحرين المرونة لرسم الاستراتيجيات المستقبلية، وفق مرثيات واضحة لتسريع عجلة البناء والإنتاج، وإنجاز الخطط الطموحة.

كل ذلك تم دون الحاجة إلى استصدار قانون للطوارئ، أو تعطيل المؤسسة التشريعية، التي تم التشاور معها في كل مراحل التحدي، ومن غير حاجة إلى اللجوء إلى تدابير أخرى تحول دون تأدية السلطة القضائية لدورها، وتجنّب كامل لإحداث أي لغط أو سوء فهم للإجراءات الحكومية، بما يؤكد الحرص على أولوية منظومة حقوق الإنسان في البحرين، وقدرتها على استيعاب جميع الظروف.

وهذا الانحياز لعدم المساس بالحريات العامة؛ يؤكد - ليس فقط على احترام القوانين القائمة وتوقيرها - وإنما عبّر أيضاً وبوضوح عن قدرة سموه على إدارة دقة الجهود الوطنية بحنكة وحكمة، لا تحتاج إلى مساندة من تشريعات طارئة أو استثنائية، بالارتكاز على نهج

حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، نحو مواصلة نماء الوطن وارتقائه بالوطن ودعم وتعزيز حقوق الأفراد والهيئات، وصيانة حرياتهم ومكتسباتهم الوطنية.

فقد حرصت مملكة البحرين على عدم المساس بحق الأفراد، وضمان حرية تحركهم وتنقلهم، وعدم تقييدها إلا في الضرورة القصوى، مراعاةً للسلامة العامة للمجتمع، وقد راهنت على ثقافة ومسؤولية المواطن والمقيم، من خلال تتبعه لإرشادات الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا «كوفيد 19»، ووزارة الصحة والوزارات المعنية الأخرى والالتزام بها، وهو ما تحقق بنجاح باهرٍ ومميزٍ بفضل الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا التي اتسمت بالمصداقية والشفافية.

ويأتي هذا الإجراء إيماناً من المملكة بأهمية مراعاة حق التنقل، الذي كفلته التشريعات الدولية والوطنية بموجب المادة رقم (19) البند (ب) من دستور المملكة، الذي نصّ على ما يأتي: «لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه، أو حبسه أو تفتيشه، أو تحديد إقامته، أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء»، وما يدلّل على ذلك هو أن سياسات التباعد الاجتماعي التي تم تطبيقها لم تتعدّ حاجز الحرص على تعزيز قدرات النظام الصحي ليكون أكثر منعةً وقدرةً وجاهزيةً.

وعليه تم دعوة أفراد المجتمع إلى مراعاة عدم التجمع في الأماكن العامة، وعدم الخروج إلا للضرورة، وسمحت في الوقت ذاته بأن تكون حرية التنقل كفيفة بضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم المعيشية، أو حضور الأعمال أو مواصلة أعمالهم، ويسّرت ممارسة الشعائر الدينية لمختلف الطوائف وفق الضوابط الصحية، مع تشجيع القطاعين العام والخاص على العمل عن بُعد من المنزل، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ المهام المنوطة بها، حسب التعليمات الرسمية.

وقد نجحت البحرين في تمكين 45 جهة حكومية من تنفيذ سياسات العمل عن بُعد، وتمكين 6500 موظف من الدخول على الأنظمة الحكومية، عبر تزويدهم بآلية الدخول الآمن للأنظمة الداخلية للشبكة الحكومية، وتوفير 61% من خدماتها بشكل إلكتروني، وتقديم أكثر من 400 خدمة عبر البوابة الوطنية، فيما ظلت نسبةً بسيطةً جداً من الخدمات تتطلب حضوراً شخصياً مباشراً.

وتقديرًا من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، للمسؤوليات النبيلة للمرأة البحرينية في تربية الأجيال ورعاية أسرتها، ومراعاة من جلالته للاحتياجات الأسرية، ودعمًا للأم البحرينية العاملة، وتمكينها من الرعاية المنزلية لأبنائها، خلال الفترة الاستثنائية المؤقتة لتعليق الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، وتقديرًا لدور الأم وإسهاماتها؛ فقد وجه جلالته حفظه الله ورعاه الجهات المختصة في الحكومة إلى تطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة، في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، على أن تصدر الجهات المختصة تنظيمًا لذلك، وما يقتضيه الصالح العام من استمرار الأم العاملة في شرف تأدية الوظائف الحيوية، وبالأخص في القطاعين الصحي والأمني، خدمةً للوطن ومواطنيه ومقيميهِ، بكل شرف وأمانة، وكذلك منح زوج المرأة العاملة في الخطوط الأمامية لمواجهة كورونا فرصة العمل عن بُعد.

وعليه، فقد قام المجلس الأعلى للمرأة بتخصيص كوادِرٍ تعليميةٍ متطوعة، من نقابة المعلمين والمعلمات، لتقديم المواد التعليمية لأبناء المرأة العاملة ضمن الكوادِر الصحية والطبية في الصفوف الأمامية، حيث تعمل هذه الخبرات بالتواصل مع الطلبة والطالبات، عبر تقنيات التعليم عن بُعد، لمساعدتهم في إنهاء المتطلبات الدراسية للعام (2019 - 2020م).

### تنحية الوصم الاجتماعي

يُظهر تفهّم سموه لطبيعة المجتمع البحريني، وتحسّسه لنبضه الذي يتأتى من قربه المتواصل والصادق من المواطنين، ومعرفته باحتياجاتهم، شخصية فذة تتجلى في الظروف الخاصة والصعبة للوطن، وتطوُّع الظروف لمصلحة الوطن والمواطن، دون أن يتأسس ذلك على قناعةٍ ومشاركة، طالما شكّلت منهج الحكم والإدارة في مملكة البحرين، وأصبحت واحدةً من أبرز تجليات المشروع الإصلاحى لجلالة الملك، ومعلمًا من معالم المسيرة التنموية الشاملة التي طالت كل مناحي الحياة.

وقد كان لهذا العمل المشترك القائم على التعاون والتفهم والتواصل البناء، دوره الكبير في بث الطمأنينة بين المواطنين والمقيمين، وجعلهم على اطلاعٍ دائم، في أجواءٍ من الشفافية والانفتاح، على الإجراءات التي تطبقها الدولة ومؤسساتها في البحرين، وهذه الطمأنينة دفعتهم للتعاون والإفصاح عن أي حالاتٍ يُشبه بها؛ بل والمبادرة بالتقدم لإجراء الفحوصات، وهو ما مكّن البحرين الكثيفة سكانياً من التعامل مع مختلف مراحل الفيروس، فكانت

إدارة التحدي تؤكد على تنحية الوصم الاجتماعي عن الحالات القائمة، وتتعامل معهم ومع أسرهم بتقدير كبير لتحدي الإصابة بالفيروس، الذي لم يكن ليستثنى أحداً في العالم. وكانت ثقة المواطنين والمقيمين بموازاة ذلك تتعزز وتعمق، نتيجة التعامل الحكومي المسؤول الذي يراعي الخصوصية، والملتزم بحقوق الحالات القائمة واحتياجاتها ومساندتها نفسياً، بجانب اتخاذ الإجراءات العلمية والطبية المطلوبة لمساعدتها على تجاوز الفيروس، والعودة لاستئناف الحياة، بحيث تصبح الحالة القائمة عاملاً مساعداً في الحد من انتشار الفيروس، وتقليل فرصة تحوله إلى ناقل يؤدي إلى إصابة الآخرين، وهو ما كان ليتأتى لولا هذه الإدارة المحنكة، التي تفهمت التحديات من مختلف الزوايا، ولم تترك شيئاً للصدفة أو التجربة، ووقفت بجانب الاجتهاد المخلص والمسؤول.

وانعكس ذلك فعلياً على المؤشرات والأرقام، التي خلّص إليها استطلاع رأي المجتمع البحريني، الذي نفذه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، حول تأثير فيروس كورونا «كوفيد 19»، على العادات والسلوكيات المجتمعية، وكان أبرزها أن غالبية ساحقة من المبحوثين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الفريق المكلف بمواجهة الفيروس، ما يعني أن الفريق تمكّن من الوصول إلى كل أفراد المجتمع، وحوّلهم - خلال وقتٍ وجيز وبسهولة - إلى شركاء يسهمون بقوة في نجاح الخطط التي تم اعتمادها، وتحقيق الأهداف التي حددتها.

وفيما أشاد «أكثر من 95%» بفاعلية التوجيهات السامية السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، في بث الطمأنينة والهدوء في المجتمع، وهذا إجماع وطني مهم وذو دلالة، إضافة إلى أن غالبية عينة الدراسة، «أكثر من 90%»، أوضحت أن الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا تميزت بالشفافية والوضوح، وبسرعة الاستجابة والتعامل مع الأحداث، وبفاعلية الأداء والنتائج، بينما تبين للدارسين بأن أغلب أفراد العينة لديهم الإلمام الكافي بالأعراض وطرق انتقال الفيروس.

### تكامل مؤسسات الدولة

أثبتت مملكة البحرين في خضم تحدي فيروس كورونا «كوفيد19»، مدى نجاعة وفاعلية استثمارها في الطاقات البشرية المختلفة، خاصة في مجال الخدمات الطبية والعلاجية،

وتمكّن الأطباء البحرينيين من تقديم أعلى مستويات الأداء لخدمة المواطنين، في مختلف المواقع والمراحل، مستنديين إلى رعاية شخصية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الذي وجه إلى توفير جميع احتياجات الكوادر الطبية والصحية لتشكّل خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر الوبائية.

وسبقى أهل البحرين لزمن طويل مقدرين توجيهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الذي أكد أهمية الالتزام بالمنهج العلمي، والإيمان بالإنسان البحريني، في بلورة خطة مواجهة متقدمة شكلت نموذجاً عالمياً، وهي الرؤية التي ترجمها المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، إلى منجزاتٍ مبهرةٍ عمّت نتائجها الإيجابية على المواطنين والمقيمين في المملكة.

وبمبادرةٍ ودعمٍ من المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، استُحدثت جائزة تُمنح للأطباء البحرينيين المتميزين في البحث العلاجي والسريري والطبي بمملكة البحرين، تشجيعاً لروح التنافس في العطاء للأطباء من أبناء المجتمع البحريني، وعرفاناً بفضل من امتدّ عطاؤهم في خدمة مملكتنا الغالية، وتتميةً للبحث العلمي والابتكار، وقد أُطلق على الجائزة اسم «جائزة خليفة بن سلمان آل خليفة للطبيب البحريني»، وتُمنح الجائزة في أول أربعماء من شهر نوفمبر من كل عام، بمناسبة الاحتفال بيوم الطبيب البحريني.

وجاءت الجائزة في توقيتٍ يتزامن مع تواصل الجائحة العالمية، والإنجازات الكبيرة التي تحققت للبحرين في التصدي لها، وتماسكها المجتمعي والوطني، والنمط القيادي السائد، واستعداد المواطنين للانخراط في العمل الجماعي والتطوعي، وتكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة، وهو ما يعكس قناعةً لا تتزعزع لدى المواطن البحريني بعمق وحكمة قيادته السامية، وفي المؤسسات التي حظيت بها المملكة تحت رعاية هذه القيادة وتوجيهاتها.

هذه الجهود حظيت بإشادة من قبل حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، عند ترؤسه لاجتماع مجلس الدفاع الأعلى في (1 يونيو 2020م)، الذي قال فيه: «لقد أبدت سلطات الدولة وجميع مؤسساتها قدرتها الرفيعة وجاهزيتها العالية في تحمل مسؤوليتها خلال هذه الفترة الصعبة، ولدورهم هذا الأثر الكبير في انضباط العمل وتميز

نتائج، وفي مقدمة تلك الجهود الوطنية، ما يتولاه ابننا العزيز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، من أدوار ريادية لن تتساها البحرين، متمثلةً في مواقفه الجليلة ومسايعه المخلصة في حمل مسؤولياته الوطنية على الوجه الأكمل.. في الشدة والرخاء».

### بالأفعال وليس بالأقوال

وتوازت الجهود الوطنية لمواجهة الظرف الاستثنائي لفيروس كورونا مع مشاركة فاعلة للبحرين في المساعي العالمية لإيجاد لقاح لهذا الفيروس، فقد شاركت البحرين في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية على اللقاح لعلاج فيروس كورونا، من خلال التطوع في التجارب لدعم الجهود الهادفة إلى تطوير لقاح آمن وفعال، يحمي المجتمع والإنسانية، وذلك بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وعندما أطلقت البحرين حملة للتبرع والتطوع لإنجاح هذه التجارب؛ كان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله شخصياً يتقدم صفوف المتطوعين للمشاركة في التجربة في (17 سبتمبر 2020م)، وأعرب سموه عن شكره وتقديره لكافة الكوادر الطبية والتمريضية في الصفوف الأولى، والداعمين للجهود الوطنية في مختلف الجهات المعنية، على ما يبذلونه من عطاءٍ متواصلٍ ليلٍ نهار، من أجل صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين.

وقال سموه: «إن تأكيد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على أن ما يمس أي مواطن ومقيم يمس الوطن بأكمله، هو نهج عزز من الجهود الوطنية لفريق البحرين كافة، وأسهم في تقديم مختلف أوجه الدعم للمبادرات الرامية للتصدي للفيروس، التي كان لها الأثر الكبير فيما حققتة المملكة خلال مراحل تعاملها مع الفيروس، وما حصدهت خلالهما من إشاراتٍ من الجميع».

وأضاف سموه: «إن ما أبداه المواطنون والمقيمون من إسهاماتٍ في كافة الجهود، وتطوعٍ للتجارب السريرية للمرحلة الثالثة من اللقاح، يؤكد روح فريق البحرين الواحد الداعمة لكافة الجهود الوطنية من قبل الجميع، وهي سمة من سمات البحرين، باعتبارها نموذجاً حضارياً متقدماً، وخصلةً من خصال أبنائها الذين لا يألون جهداً في مواجهة الصعاب،

وهذا ما نفخر به عند التحديات، فلدى أبناء البحرين عزمٌ وعزيمة، تبعث الأمل في النفوس وتُعلي راية الوطن في كل الظروف»، وابتهل سموه إلى المولى القدير سبحانه: «بأن يحفظ البحرين ويرفع عنها وعن البشرية جمعاء جائحة كورونا، ويسبغ على الجميع نعمة الصحة والعافية».

وتعليقاً على ذلك، أشاد سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، مستشار جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب مستشار الأمن الوطني رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بمبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد حفظه الله على حسابه في تويتر مؤكداً على أن: «القيادة بالأفعال وليست بالأقوال، ولي العهد يخضع للتجارب السريرية للقاح كورونا».

وأكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة رئيس الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، أن هذه المبادرة تمثل قدوةً حسنةً للجميع، وثبتت أهمية المشاركة الفاعلة لإنجاح هذه التجربة، لما لها من أثر بالغ في المساهمة بدعم جهود تطوير علاج على الصعيد الإنساني، للتخلص من هذه الجائحة بما يحقق خير وصالح الجميع.

وقال معاليه: «إننا، ونيابةً عن كافة منتسبي القطاع الطبي في المملكة، نعبر عن التقدير البالغ والامتنان إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد على هذه اللفتة الكبيرة والمشهودة، سائلين الله العلي القدير أن يُديم على سموه الكريم نعمة الصحة والعافية، وفي الحقيقة ليست بغريبة على سموه، الذي أدار منذ البداية الجهود الوطنية لفريق البحرين بقوة وثباتٍ واقتدار، تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه».

واعتبر معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة: «أن مبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد تمثل بشارة خير، وستعطي بلا شك دفعةً كبيرةً لبلوغ الهدف المنشود من هذه المبادرة، التي تقام تحت شعار (التطوع من أجل الإنسانية)، وذلك في إطار مواصلة الجهود الوطنية نحو تعزيز جهود احتواء فيروس كورونا والحد من انتشاره، من خلال تعزيز كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة للحفاظ على صحة وسلامة الجميع».

وهو ما أيده معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، مستشار جلالة الملك للشؤون الدبلوماسية، حيث عُرد على حسابه في تويتر قائلاً: «حين يتقدم القائد الصنفوف في مواجهة الخطر، حفظك الله ورعاك».

فيما أشاد بالخطوة الشجاعة والاستثنائية مستشار شؤون الإعلام بديوان ولي العهد، سعادة السيد عيسى بن عبد الرحمن الحمادي، قائلاً: «سيدي خطواتكم دروسٌ وعبرٌ وتاريخٌ مرصعٌ بالدرر، سيدي سمو ولي العهد حفظه الله يتطوع للتجارب السريرية للقاح كورونا خدمةً للإنسانية».

إن ما قام به صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خلال جائحة فيروس كورونا، انجاز يضاف إلى إنجازات الوطن، فبحسن إدارته وحرصه على سلامة أهله وأبناء وطنه، وكذلك ضيوف بلده، استطاع أن يجعل البحرين تتفوق على دول كبيرة أكثر جاهزيةً واستعداداً للتصدي للأمراض، خاصةً وأن البحرين تبقى إحدى الدول المفتحة بحركة التجارة والمسافرين على جميع أقطار العالم، كما أنها مركز اقتصادي وتجاري مهم على مستوى المنطقة والعالم، الأمر الذي يضعها أمام تحدياتٍ نوعيةٍ على جميع المستويات.

وكانت هذه الإنجازات قد حظيت بتكريمٍ مبكر من قبل حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، عندما وجه كلمته السامية إلى أبنائه وبناته الطلبة والطالبات من خلال اتصال مرئي ببرنامج «مجتمع واعٍ» الذي يبث عبر تلفزيون البحرين، في (12 أبريل 2020م)، قال فيها جلالتة حفظه الله ورعاه: «بالنيابة عن الجميع، يطيب لنا أن نجدد الشكر الخالص والامتنان العميق لولي عهدنا الأمين، على متابعتة الحثيثة وإدارته لـ «فريق البحرين» في التعامل مع متطلبات الظرف الراهن، باستباقه للعديد من الإجراءات العلاجية والاحترازية ذات الكفاءة العالية، والاستمرار في التعامل المسؤول مع مخاطر الوباء للقضاء عليه، بعون من الله، مع تقديري الكبير لفريق البحرين الطبي على جهوده التي تصل الليل بالنهار، وبتائجٍ ترتقي لمستوى الحدث».

وكان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خلال ترأسه لأحد اجتماعات اللجنة التنسيقية في (7 أبريل 2020م)، قد صرح بـ «أن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها البحرين كان لها الدور الكبير في استمرار حرية التنقل، والخروج من المنزل للضرورات المعيشية للجميع».

ويحدد سموه الأسباب التي يجب الاستعانة بها للنجاح في مواجهة الفيروس، بقوله: «وجود قيادة فاعلة، وبنية تحتية صحية متكاملة، وتنظيم مؤسسي، وإعلام واتصال مبادر ومستجيب ومؤثر، وكل هذه الأركان تتميز بها مملكة البحرين في مواجهة هذا التحدي، بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى...».

ولفت سموه إلى أنه بوعي المواطنين والمقيمين، ومؤسسات القطاعين العام والخاص، بالمسؤولية الاجتماعية، وما يتم إطلاقه من مبادرات لدعم الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، يعطي الثقة والأمل الدائمين بأن البحرين ستنتصر على كافة التحديات، بمثل هذه الروح الوطنية الجامعة، التي تضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

فيما أكد سموه، خلال زيارة لغرفة العمليات التابعة للفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا المستجد بالمستشفى العسكري أن: «العالم اليوم يواجه تحديات متصاعدة لمكافحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، الذي لا يفرق بين عرق أو دين، أو أي انتماء فكري أو اجتماعي أو طائفي، وهو ما يستوجب تضافر الجهود لمكافحته والتصدي له، بما يحفظ صحة وسلامة الجميع». كما أكد سموه «وضع مصلحة المواطن دوماً في المقام الأول، وتكريس الجهود كافة للاهتمام به والحفاظ على سلامته».

وأضاف سموه أن المملكة أثبتت مقدرتها على مواجهة التحديات كافة، وهي تسعى دائماً إلى تكثيف جهودها الساعية إلى الحفاظ على أمن وصحة وسلامة المواطنين والمقيمين، وذلك في إطار ما اتخذته من إجراءات احترازية ووقائية للتصدي لفيروس كورونا «كوفيد 19»، وما تقوم به من إجراءات وخططٍ للتعامل مع المرحلة القادمة، بما يسهم في مكافحة الفيروس والوقاية منه».

## أرقام قياسية

وكانت البحرين من أوائل الدول التي أشادت بها منظمة الصحة العالمية، وما اتخذته من إجراءات احترازية، شكلت مثلاً أعلى، وصورةً أبهى، للانضباط والتماهي مع الشفافية الدولية بكافة مؤسساتها، بل وتجاوزت في ذلك خطط وبرامج الدول المتقدمة، المشهود لها في إدارة الأزمات، وكانت البحرين تخط بمدادٍ من ذهب سبقاً دولياً جديداً، بسبب تميّز إجراءاتها مقارنةً بدول العالم الأخرى.

وفي يوم الخميس (15 أكتوبر 2020م)، أشاد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بالروح المسؤولة، التي أبدتها المواطنين والمقيمون عبر التزامهم بالإجراءات الاحترازية من أجل البحرين، الذي أثمر عن تحسّن ملحوظ في أعداد الحالات القائمة اليومية، معرباً عن شكره وتقديره لكافة أفراد المجتمع على ما أبدوه من وعي والتزام خلال الفترة الماضية، الذي عكس حجم الحب الذي يكتنه الجميع للبحرين، لافتاً سموه إلى أن «مستويات نتائج الأيام الأخيرة من الحالات القائمة تدل على السير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة، ولا بدّ على الجميع الاستمرار في اتخاذ الاحتياطات اللازمة.»

وقال سموه حفظه الله: «إنه بالتزام الجميع للبحرين خلال الأسابيع الأربعة الماضية وما وصلنا إليه من تحسّن في النتائج اليومية في الفترة ما بين 17 سبتمبر الماضي و14 أكتوبر الجاري [2020م] بانخفاض أعداد الحالات القائمة اليومية بنسبة بلغت 45%»، منوهاً سموه «بأن الجميع يعوّل على المجتمع وإدراكه حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، من خلال حرصه على نفسه ومحيطه، سواءً بالالتزام الشخصي أو حثّ المحيط الاجتماعي بأهمية هذا الأمر.»

فبفضل الجهود الوطنية، وتنفيذ خطة متطورة لمواجهة الجائحة، واصلت البحرين بخطى حثيثة وواقفة معركتها مع الجائحة، وتمكّنت من تحقيق نتائج مبهرة، تمثّلت في بلوغ نسبة التعافي من فيروس كورونا 95% من مجموع المصابين حتى نهاية أكتوبر من عام 2020م، فالفريق الوطني الطبي الذي بدأ بـ 300 فحص في اليوم، ها هو اليوم ينجز 10 آلاف فحص في اليوم الواحد، ليصل مجموع الفحوصات إلى 1.5 مليون فحص خلال النصف الأول من شهر أكتوبر، وعدد الحالات القائمة 76 ألف مصاب، والمتعافين 72 ألفاً.

وتأتي نسب الشفاء العالية لأن المملكة من أوائل دول العالم في استخدام دواء الملاريا (هيدروكسي كلوروكوين) لعلاج الحالات القائمة لفيروس كورونا، بعد ما أُنتجت فاعليته في تعافي المصابين في الصين وكوريا الجنوبية. وبسبب البروتوكولات العلاجية المتطورة التي استلهمت أرقى المعايير العالمية، وأكثرها نجاعةً وضع الخطط الاستباقية، واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية، والعديد من التدابير الوقائية لحد من انتشار الفيروس، وتطبيق أدق المعايير وتبني استراتيجية (تتبع، أفحص،عالج) من

خلال آلية تتبع أثر المخالطين من خلال الرصد والتقصّي، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز الحجر الصحي الاحترازي ومراكز العزل والعلاج، والعمل على زيادة الفحوصات المخبرية، وزيادة معدات العناية المركزة في كل المواقع على أعلى مستوى، ووضع خطة كاملة لتوظيف القوى العاملة اللازمة وتأهيلهم وتدريبهم، وإدارة الحالات، وتحسّن القدرة العلاجية.

وحظيت جهود فريق البحرين الوطني بقيادة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لمكافحة فيروس كورونا بإشادة محلية وخليجية، وعربية ودولية واسعة، سواءً على مستوى الخدمات الطبية، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الإجراءات التي لاقت استحساناً شعبياً، معتبرين مملكة البحرين من أبرز دول العالم في محاربة الفيروس، من بينها إشادة كل من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم جيبريسوس، بإجراءات مملكة البحرين في حفظ صحة وسلامة المجتمع، وكذلك الخبير البروفسور جون أشتون، خبير واستشاري الصحة، اللذين عبّرا عن تقديرهما لجهود وإجراءات مملكة البحرين في التعامل مع فيروس كورونا «كوفيد 19»، والعمل على احتوائه ومنع انتشاره، من خلال اتخاذها لكافة التدابير الوقائية، والاستعدادات المبكرة وتطبيق الإجراءات اللازمة المتوائمة مع المعايير الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية، مُثبياً على الإجراءات التي اتخذتها المملكة، مقارنةً بالدول الأخرى.

### إعجابٌ دوليٌّ بالتجربة البحرينية

لفتت تجربة البحرين في محاربة ومكافحة فيروس كورونا انتباه القاصي والداني، نظراً لنسب الشفاء العالية في المملكة وارتفاع نسبة الفحوصات، وهو الأمر الذي عبرت عنه دولٌ شقيقة، تبادلت الرأي والمشورة مع الفرق الطبية البحرينية، مؤكدين بأن البحرين تسير على النهج الصحيح في التعامل مع الوضع الصحي الراهن، وسيطرتها على الحد من انتشار الفيروس في أوساط المجتمع، وذلك نتيجة ما اتخذته من استعدادات وإجراءاتٍ صحيةٍ لازمة، وتكاتف الجميع لمنع انتشار الفيروس، حيث أن الاستراتيجية الوطنية في مملكة البحرين أثبتت كفاءتها في التعامل مع الفيروس، عبر مسارات العمل المختلفة، من فحصٍ وحجر، وعزلٍ وعلاج، وكان لها الأثر - ولله الحمد - في تعافي الحالات القائمة، إلى جانب تتبع الاتصال والمخالطة، وقد أشادت هذه الوفود بتجربة البحرين في مجال البروتوكول العلاجي، واستخدام التجارب السريرية للعلاج بيلازما المتعافين، وآلية تقصي الأثر للحالات

المخالطة للحالات القائمة، إلى جانب الاحتياطات المتخذة بشأن طرق الحفاظ على صحة الكوادر الصحية، بتوفير جميع المستلزمات الوقائية التي توفر لهم الحماية اللازمة.

لقد انبرى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، فجعل من البحرين شجرةً وارفة الظلال، تُفِيُّ كُلَّ من ينتمي إليها بالمحبة والرعاية، ولقد أمر سموه حفظه الله بأن يفتح الوطن ذراعيه لكل أبنائه العائدين من الخارج قائلاً: عدونا اليوم هو فايروس كورونا «كوفيد 19» لا المصابين به وكلنا جنود في ساحة المواجهة للحد من انتشاره، وقوتنا في وحدتنا قوة وطن واحد.

كان سموه - وهو يتابع بزياراته الميدانية للمستشفيات ومراكز صناعة القرار، وترؤسه لمجلس الوزراء - ينطلق في مهمة وطنية، كُفِّ بها من جلالته الأسمى، ونفذه على خير ما يجب.

لم يكن بغريب على أهل البحرين ما قدمه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله من جهدٍ مخلص، أدى إلى حصر الجائحة وكبح جماحها، ووضع آثاره في أدنى المراتب العالمية، وصولاً إلى عودة الحياة التدريجية، بالسماح بتقديم الخدمات في المساحات الخارجية والأماكن المفتوحة للمطاعم والمقاهي، ضمن الإجراءات التي اتخذها الفريق الوطني الطبي لمكافحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، وذلك بهدف الحد من التجمعات والتقليل من نسبة انتشار العدوى.

### خبرة في مواجهة التحديات

لم يكن بغريب على صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، هذا الجهد، وهذا النجاح الذي أحرزه لمملكة البحرين، وما كان ذلك مفاجئاً، إذ أنه وقع في السياق التاريخي الذي عُرف عن سموه، منذ أن أسند إليه حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مهمةً كولاية العهد، وسموه نفسه الذي ترأس وقاد لجنة ميثاق العمل الوطني، التي أدت إلى صيغة لإقرار البيعة لجلالة الملك المفدى، والتوافق الوطني على برنامج الميثاق، ولم يحدث - في تاريخ كل استفتاءات العالم - أن حقق شعب النسبة التي حققها شعب البحرين في الاستفتاء.

وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، هو نفسه الذي قاد مساعي التحديث والتطوير والتنمية، حين كلفه جلالة الملك بذلك، وأرسى - عبر مجلس التنمية الاقتصادية - تحديثاً للقوانين، وتطويراً لوسائل الإنتاج، وسعيًا لإيجاد بدائل وفرص للاستثمار ترفد النفط، الذي مثل لفترة من الزمن مصدرًا وحيداً للدخل القومي، وتوفير السيولة النقدية، ورعاية المشاريع الإسكانية، وتحديث وتطوير التعليم.

إن النظر في الجهود الوطنية، والسعي لاستخلاص العبر والدروس منها، يتمثل في الوعي المبكر بضرورة الموازنة بين جهود مكافحة الفيروس، على مستوى التدابير الصحية، والعمل على استمرارية الأنشطة الاقتصادية، ما أعطى دفعة قوية وطويلة المدى، مكّنت مملكة البحرين من الأداء بصورة متميزة، وكان ذلك يتطلب العمل على مدار الساعة، اعتماداً على تلمس تطلعات المجتمع البحريني، وقدرتها على التواصل البناء والإيجابي مع جميع أفرادها، وتفهمها لهموم المواطنين.

لقد سجلت البحرين عبر جهود أبنائها المخلصين في مختلف القطاعات من أعضاء فريق البحرين بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله إنجازاً تاريخياً بتحقيق النجاح في كافة مراحل التعامل مع فايروس كورونا حيث كانت صحة المواطنين والمقيمين أولوية قصوى في مختلف الظروف لم يتم التواني عنها ابداً واضعين مصلحة الوطن أمام اعينهم بما يحفظ سلامة الجميع.



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، بحضور سمو ولي العهد، يلتقي وزير الخارجية الأمريكي السيد لورنس إيغلبرجر 1991م



خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (أمير منطقة الرياض آنذاك) يلتقي سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) 1992م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه يلتقي، بحضور سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك)، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، على هامش القمة الخليجية التي عُقدت في أبوظبي 1992م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه لدى مشاركته، بحضور سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) في القمة الخليجية التي عُقدت في أبوظبي 1992م



سمو ولي العهد يلتقي المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح طيب الله ثراه، أمير دولة الكويت، لدى زيارته للكويت 1994م



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى آنذاك)، يلتقي بسمو ولي العهد 1995م



سمو ولي العهد (وكيل وزارة الدفاع رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يلتقي المغفور له بإذن الله تعالى جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية 1995م



سمو ولي العهد (نائب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث آنذاك) يشارك في الجلسة الافتتاحية لندوة (مسيرة مجلس التعاون واستشراف المستقبل) في السعودية 1995م



سمو ولي العهد يلتقي صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز، ولي عهد المملكة المتحدة أمير ويلز 1997م



سمو ولي العهد يلتقي المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه (رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة) 1999م



جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، يقلد سمو ولي العهد وسام النهضة 1999م



سمو ولي العهد يلتقي الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش 1999م



سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الوزراء حاكم دبي (ولي عهد دبي آنذاك)، يلتقي بسمو ولي العهد 2000م



سمو ولي العهد يستقبل وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين 2000م



سمو ولي العهد يلتقي المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية 2001م



سمو ولي العهد يلتقي المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، (سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بالسعودية آنذاك) 2001م



سمو ولي العهد ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني يعقدان مؤتمراً صحفياً  
بقصر الشيخ حمد بالقضيبية 2002م



جلالة الملكة إليزابيث الثانية مع سمو ولي العهد في فعاليات مهرجان رويال أسكوت لسباق الخيل 2010م



سمو ولي العهد يلتقي وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون في واشنطن 2011م



المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت يلتقي بسمو ولي العهد 2017م



سمو ولي العهد يلتقي ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني 2019م



الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يلتقي سمو ولي العهد 2017م



سمو ولي العهد يؤدي صلاة المغرب جماعة بمشاركة الحضور من الطائفتين الكريمتين 2011م



سمو ولي العهد يستقبل ممثلي الجمعيات الإسلامية 2011م



سمو ولي العهد في لقاء مع تلفزيون البحرين 2011م



تجمع الفاتح 2011م



سمو ولي العهد يلتقي منتسبي الدفعة الثانية من برنامج النائب الأول لتنمية الكوادر الوطنية 2017م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الخارجية 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة المالية 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الإسكان 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة التربية والتعليم 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الصناعة والتجارة 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الصحة 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لهيئة الكهرباء والماء 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لديوان الخدمة المدنية 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لديوان الرقابة المالية والإدارية 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف 2013م



سمو ولي العهد في زيارة لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة 2014م



سمو ولي العهد في منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض 2018م



سمو ولي العهد متحدثاً رئيسياً في الجلسة النقاشية بمنتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض، مع سمو ولي عهد السعودية، ودولة رئيس وزراء لبنان 2018م



سمو ولي العهد يحضر الجلسة الافتتاحية لورشة السلام من أجل الازدهار 2019م



فريق البحرين



سمو ولي العهد يتطوع للتجارب السريرية الثالثة للقاح كورونا



سمو ولي العهد يزور وحدة العناية المركزة الميدانية في المستشفى العسكري



زيارة سمو ولي العهد لمقر غرفة العمليات التابعة للفريق الوطني للتصدي لفايروس كورونا





سمو ولي العهد خلال إستضافة وتنظيم سباق جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج للفورمولا 2020م

## المحتويات

6	المقدمة
13	ولنا كلمة
18	الفصل الأول .. سلمان الأمير البكر البشرى الأولى
42	الفصل الثاني .. حب التحدي .. وعشق الإنجاز
158	الفصل الثالث .. سلمان .. في عين العاصفة
182	الفصل الرابع .. الفتنة .. الصورة والإطار
206	الفصل الخامس .. قيادة النائب الأول
226	الفصل السادس .. الدبلوماسية الاقتصادية
250	الفصل السابع .. رؤى سلمان في مواجهة تحدي كورونا









## أول الرؤى سلمان

هذا العنوان عبّر عن قصة واحدٍ وعشرين عاماً من الإنجاز والتقدم في مملكتنا الحبيبة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، فأول ومضة كانت لجلالته، أن «ضوءه الأول»، الذي سطع في البحرين عام 1986م، قد أهداه لبحره صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، وكان بذلك يربط بين منعة القوات المسلحة الباسلة، واستمرار عطاء آل خليفة المتدفق حياً ويزلاً للبحرين.

أولى الرؤى كانت لجلالته حفظه الله ورعاه، حينما عهد لسموه بتعيينه ولياً للعهد.

وتوالى الرؤى، التي تحمّل مسؤولياتها وتبعاتها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بتوجيهاتٍ من صاحب الجلالة.

وكانت ثانيها رؤية تفعيل الميثاق الوطني، الذي حقق نقلةً نوعية في كل مناحي الحياة في المملكة، جزءاً من مشروعٍ إصلاحيٍّ شامل، متعدد المراحل ومتكامل الأركان.

الرؤية الثالثة، التي أنارت كل دروب التنمية والتقدم، تمثلت في مجلس التنمية الاقتصادية، الذي تولى سموه مسؤولياته عام 2000م، وحقق نهضةً اقتصادية في مختلف جوانب الحياة.

ورابعة الرؤى كانت من نصيب الرؤية الاقتصادية 2030، إحدى روافع التطوير المستمر للاقتصاد البحريني، في مختلف المناحي.

وتمتد الرؤى إلى منحة سموه التعليمية، التي خصّت البحرين بريادةٍ وجدارةٍ غير مسبوقه، ورؤية دعم العمل الشبابي، ورؤية الدبلوماسية الاقتصادية، ورؤية الإصلاحات الإدارية الشاملة، حين كلفه جلالته الملك بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ومن ثم رئيساً لمجلس الوزراء.

كانت رؤى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة التي كان أحد أبرز تجلياتها في النصر الذي تحقّق في المعركة ضد جائحة كورونا قد انبثقت من رؤى مليكه وقائده ومثله الأعلى، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

هذا الكتاب محاولةٌ متواضعة لاستعراض هذه الرؤى النبيلة والتاريخية، ليكون سطرٌ ولاءٍ نحطّه في دفتر الوطن.

